مماحر مجرب

حقوق الطبع محفوظة

1980

فيتكن كالمترفظ فخط فالبالله فط فالأفاهم

مماحر محرث

المحالية الم

حقوق الطبع محفوظة

1980

المناف لمنافق المتمز النجائد

إِنَّ ٱللهَ يَأْثُرُ كُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمُ عَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْدَكُمُوا بِالْعَدْلِ ، وَإِذَا حَكَمْتُمُ عَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْدَكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَنَ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَنَ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَنَ اللهَ عَرْآن كرم ، ورآن كرم ،

الأهداء

إلى المزارعين فى القرى ، وإلى الفقراء وأصحاب الحرف الصغيرة فى المدند ، وإلى الفقراء أهدى هذا الكتاب ، فاليهم توج الحكوم المحلية المثالبة عنايها الكبرى ، ومن أجلهم تشن الحرب ضد الفقر والمرض والجهل . المؤلف

مفيرت

إن الاهتهام بشئون الحكومة المحلية فى السودان فى السنوات الأخيرة ، وصدور القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم عمل الحصكومة المحلية وسلطاتها وواجباتها ، وإنشاء المجالس ذات الصبغة التمثيلية والسلطات التنفيذية ، جعلت اهتمام الناس بأمر الحكم «الذانى» المحلى يتزايد يوما بعد يوم .

وإننى حين أقدمت على تأليف هذا الكتاب عن الحكومة المحلية في السودان المما كانت تحدوني شتى الدوافع ، وتستهويني وتجذبني الآمال الجسام ، ذلك لأن إيماني أكيد بحاجة بلادي إلى قيام حكم محلى قويم في كل مدينة من مدنها وقى كل ريف من أريافها حتى تنهض البلاد ، ويرتفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم ، ولأنى عظيم الثقة في « الحكومة المحلية » وإنها خير نظم الحكم اللامركزي لبلاد مترامية الأطراف كالسودان ، متنوعة الطبائع ، مختلفة المطالب ، فما يحتاجه ساكن الأرياف ، وما يحتاجه من في الشمال غير ما يحتاجه من في الشرق أو الغرب أو الجنوب .

إن الجهل بأساليب الحكم في أى بلد من البلدان لمما يؤثر على الحاكم والمحكوم، ومما يؤدى إلى توتر العلاقات بين الشعب والحاكمين، ويعرقل أداة الحكم نظراً لما يرتكب من أخطاء ما كانت لترتكب لوكان الناس على بينة من أساليب الحكم ومراميه. وقد شاهدت بنفسي أمثلة من ذلك الجهل في بلادنا، وشاهدت نتائجه السيئة. ولهذا فإنني أكتب لأنير السيل، وأعرف الناس بالحكومة المحلية في البيلاد، سارداً تطور نظام الحكم ونشوء الحكم « الذاتي، المحلى و تقدمه، مقارنا ما عندنا من حكم محلى بمثيلاته في البلاد الأخرى، مبينا العيوب ومصوراً المثل الأعلى للحكم « الذاتي، المحلى الذي أريده لبلادي. ولا أدعى في ذلك أنني أحطت بكل شيء علما ، ولا أحسب أنني أحصيت كل عيوب الحكم المحلى، كلا، ولا أجزم بأصالة رأيي عن الخطل، ولا أقول إن كل

نقد توجهت به وجيه وغير مردود ، إنما أؤكد إخلاصي في كل ما كتبت ، وأننى تحريت الدقة والبحث العلمي الصحيح في كل نقطة أوردتها ، أو ملاحظة أبديتها ، ولم أترك مرجعاً في الموضوع يمكن أن تصل إليه يدى إلا وغصت فيه منقباً عن الحق .

إن نظام الحكم فى أية دولة متمدنة أحد اثنين : إما مركزى يديره أشخاص يمتد سلطانهم على كل رقعة الأرض التي تملكها الدولة ، أو محلى يضطلع به أناس محليون لا تتعدى سلطتهم حدود المنطقة المحلية التي يعيشون فيها . وتتوقف أهمية الحكم المحلى على مقدار الاتصال بين الحكومة المركزية ووحدات الحكومة المحلية، والرقابة التي تفرضها الحكومة المركزية على الحكومة المحلية ، ومدى الحرية التي تترك للحكام المحليين للتصرف في شئون الحكم المحلى ، وعلى هذه وحدها يعتمد نصيب المواطن العادى فيما يعطى له من مجال في نظام الحكم في البلاد .

تظهر أهمية الحكومة المحلية جلية واضحة للعيان عند ما نعتبر إلى أى حد يتوقف رخاء المجموعة ورفاهيتها وسعادتها على الحكم المحلي الصالح ، وإدارة الشئون الخاصة بمعيشة السكان ومنازلهم وموارد المياه وتنظيم المدن والقرى ورعاية الطفل ومحاربة الأمراض المعدية والعناية بالصحة العمومية وإعانة الفقراء . وعند مانرى أن الحثيرين من المواطنين يشتركون في الحكومة المحلية كناخبين أو كأعضاء في المجالس ، وأن القرار الذي يصدره أعضاء المجلس إنما يؤثر على المئات بل والآلاف بمن يسكنون داخل حدود سلطة المجلس ، يتضح لنا أن دراسة مبادى الحكومة المحلية وتاريخها واتجاهاتها بما يهم كل سوداني ، وأن الدراسة العلمية التي تهتم بالنقد والمقارنة والتوجيه ، وتقوم على أساس من معرفة الماضي وتطور نظام الحكم في السلاد من أقدم العصور حتى وقتنا هذا ، كفيلة أن تنير الطريق للناس والحاكمين على السواء ، وأن تدفع بالشعب والحكومة في أسيل الإصلاح والعمل المجدى للوصول إلى المثل الأعلى للحكم « الذاتي ، المحلى شبيل الإصلاح والعمل المجدى للوصول إلى المثل الأعلى للحكم « الذاتي ، المحلى ألذي تحتمه ظروف هذه البلاد وحاجيات السكان ومطالب عيشهم .

والطريقة التي اتبعتها في هـذا الكتاب تحتاج إلى قليل من الإيضاح تتمة للفائدة. لقد بدأت بوصف جغرافي للبلاد وسكانها يدل على أن هذه البلاد صالحة لقيام حكم محلى فيها ، ثم استعرضت تاريخ البلاد و تطور نظام الحكم فيها ، ذلك لأن دراسة التاريخ و تطور نظم الحكم في أية بلاد ضرورى لفهم الحاضر والتكهن عن المستقبل ، وبجعلنا نفهم نظام الحكم المحلى الذى نكتب عنه ، ويبين لنا معالمه وخصائصه مثلها تميط لنا دراسة بيئة الفرد و تاريخه اللثام عن أخلاقه ، وتجعلنا قادرين على قراءة أفكاره وخلجات نفسه والتكهن عن مستقبله . وبدهى أن دراسة التاريخ و تطور نظام الحكم تقودنى إلى استعراض الإدارة الأهلية ، ذلك النظام الطارى الذي تطور وأدَّى إلى نظام الحكومة المحلية في السودان ، ودراسة نظام الحكم غير المباشر الذي كانت الإدارة الأهلية إحدى مؤسساته في نيجريا والبلاد الإفريقية الأخرى وانتقلت منها إلى السودان . وبعد أن استوفيت نيجريا والبلاد الإفريقية الأخرى وانتقلت منها إلى السودان . وبعد أن استوفيت كل ذلك انتقلت إلى نظام الحكومة المحلية في السودان ودرست التشريع الخاص بها ، والمجالس التي أنشئت ودساتير تكوينها ، ولوائح إدارتها ، ونقد ذلك التشريع وتلك المجالس والتوجيه هنا وهناك .

ولما كانت الحكومة المحلية كغيرها من نظم الحكم والإدارة تحتاج للمال لإنجاز واجباتها والقيام بأعمالها ، وتستلزم استخدام الموظفين والاستعانة باللجان لدراسة المشاريع والبحث فى التفاصيل وتنفيذ القرارت والأوام ، رأيت لزاما على أن أفرد فصلا للمالية ، وآخر للجان ، وثالثا للموظفين . ولم أغفل مجالس الأرياف ، ولامجالس المديريات التي لها أهميتها فى أعمال الرقابة والتنسيق . وتختلف سلطات الحكومة المحلية وواجباتها باختلاف المجالس ، ولهذا فصات تلك السلطات والواجبات ، كما بينت واجبات أعضاء المجالس وحقوقهم ليعرفوا ما لهم وما عليهم .

ونجاح الحكومة المحلية أو فشلها رهين بعلاقتها مع الحكومة المركزية ، ومدى الرقابة التى تفرضها الدولة على الحكومة المحلية ، سواء كانت رقابة عن طريق التشريع أو تفرضها مصالح الحكومة المركزية بحكم ما تقدمه من إعانات للحكومة المحكومة المركزية كاملاً إلا إذا عنى الحكاتب عناية خاصة بالعلاقة بين الحكومة المركزية

والحكومة المحلية . والفروق بين الحكم المركزى والحكم اللامركزى ، ولهذا لم أغفل هذه الناحية في محتى .

وإنى موقن أربكل نظام اجتماعي أو سياسي يحدثه بنو البشر له عيوبه التي تحتاج إلى العلاج ، والإنسان في سعيه نحو الكمال ينتقد أساليبه ويصلح منها كلما وجد إلى ذلك سبيلا ، ولهذا خصصت فصلاً من فصول هذا الكتاب لعيوب الحكومة المحلية .

كثير من قوانين حكومة السودان مقتبس من القانون الإنجليزى ، ولاغرابة في أن يكون نظام الحكومة المحلية مقتبساً من نظام الحكومة المحلية في انجلترا ومبنياً على أساسه . ولا يمكننا أن نفهم النظام المقتبس إلا إذا درسنا الأصل وتفهمنا روحه . وإنني حين عنيت بنظام الحكومة المجلية في انجلترا وأشرت إليه في أماكن عديدة من الكتاب ، وأفردت له أخيراً فصلا قائما بذاته أجملت فيه الحديث عن مختلف نواحي الحكم الذاتي المحلي في إنجلترا ، إنماكنت أرمى إلى إعطاء صورة للقارئ السوداني يستطيع أن يستجلي منها محاسن نظامنا المحلي وعيوبه ، ويعرف إلى أي الأهداف نحن متجهون وأبة الطرق نسلك .

ولكن نظام الحكم المحلى والذاتى والإنجليزى ليس الوحيد في العالم وفهناك نظم أخرى جديرة بالدرس إن لم يكن للاقتباس منها فللمقارنة والترجيح والدراسات المقارنة وخاصة في ميدان العلوم السياسية ، ذات أثر فعال في تقدم الأمم وجعلها قادرة على معرفة محاسن أساليب الحكم فيها للمحافظة عليها والنساى بها ، ومعرفة العيوب لعلاجها وإزالتها . وقد حَوَّمْت بفكرى في القارة الأوروبية وأمريكا وغصت في بطون الكتب والموسوعات لأنقل للقارى السوداني صوراً من نظام الحكم المحلى في فرنسا وألمانيا ، والولايات المتحدة ، وقارنت بين تلك النظم ونظام الحكم المحلى في انجلنزا والسودان ، وأخيراً خرجت من تلك المقارنات والنقد والتفضيل بما أراه المثل الأعلى لحكومة المحلية في السودان . وأحيراً ولست أجزم أن ما وصلت إليه نهاية الكمال ، فالمثل الأعلى متجدد مع الزمن وكما حقق الإنسان بعض الشيء من مشله الأعلى تفتحت أمامه آفاق جديدة ، ويظل بنو الإنسان في سعى مستمر

عساهم أن يصلو إلى الكمال الإنسانى المنشود ، ولكن هيهات ، لأن بلوغ الكمال محال ، والركون إلى شيء والاقتناع بأنه غاية الغايات إنما هو الجمود ، وإن شئت فقل: الموت وعين الفناء .

آنه عمل متواضع أتقدم به كلبنة في أساس نهضتنا القومية وجهادنا في سبيل ترقية بلادنا ونيل استقلالنا كشعب يحكم نفسه بنفسه ، وإذا أثار هذا الكتاب اهتمام مختلف طبقات الشعب بالحكومة المحلية في السودان ، وجعل الناخبين يقدرون مسئوليتهم في انتخاب عثليهم في بحالس الحكومة المحلية ، وجعل الأعضاء يشعرون بواجبهم الضخم والتضحيات المتطلبة منهم في إدارة دفة الحكم المحلي وشن الحرب ضد الفقر والمرض والجهل ، وبعث في المتعلمين شعوراً بمسئوليتهم نحو تشقيف مواطنيهم ، ومواصلة البحث في الحكومة المحلية و نظم الحكم الأخرى ، فإنني سأكون سعيداً بما قدر له من نجاح ، ولن آسف على ما أنفقت فيه من جهد وبحث واستقصاء للحق . وإذا قدر له ذا الكتاب أن ينبه الحكومة إلى بعض النقص في النظام القائم وإلى إصلاحه ، وأن يوضح لها رغبة أبناء الشعب في الحكم المجلى ، وهدف الشعب الأسمى ومثله الأعلى للعمل مع الشعب يداً وقلبا ، فذلك أقصى ما أتمناه .

وإننى لأتمنى مخلصاً أن يحفل به أبناء مصر حكومة وشعباً ، وأن يوليه إخواننا في الشرق العربي عنايتهم ، فأقل ما يمكن أن يقال عنه إنه صورة لنظام الحكم المحلى في السودان حاضره وماضيه وتلبيح لمستقبله ، وما الحكم المحلى إلا حياة الشعب ، فلا أقل من أن تهتم مصر وأمم الشرق الأخرى بحياة شعب تربطه معهم علاقات الدم والجوار واللغة والدين والتراث المشترك .

وإذا لم ينل هـذا الكتاب ما تمنيته له فحسبي أن أخلصت النية وعملت جاداً في سبيل نهضة بلادى ، ولن أعدم أجر المجاهد ، وهو نعم الجزاء م

فحدأحمد فحجوب

كسلا في ٧٠ يونيو سنة ١٩٤٤ م

لفصت الأوّل نظرة عامة للبناد وَسكانها

اشتهرت هـنه البلاد فى نصف القرن الأخير باسم « السودان الانجليزى المصرى » وذلك نسبة للدولتين اللتين لهما حق حكم البلاد بمقتضى الفتح الأخير عام ١٨٩٨ التى تم فيها التعاقد بين حكومتى صاحب الجلالة البريطانية وحكومة الجناب العالى خديوى مصر على إدارة البلاد .

وقد حددت البلاد التي أطلق عليها اسم السودان الانجليزي المصرى في الاتفاقية الثنائية المشار إليها بأنها تشمل كل المناطق الواقعة جنوبي خط عرض ٢٢ التي لم يخلها الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٢ أو التي كانت قبل ثورة السودان الاخيرة ضمن إدارة حكومة الجناب العالى خديوى مصر وفقدت مؤقتا وأعادت احتلالها حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة المصرية بالتضامن، أو التي سيعاد احتلالها بواسطة الحكومتين متضامنتين . وهذه الرقعة من الارض تمتد من الجنوب إلى الشمال نحو ألني ميل من منابع النيل الأبيض بعد البحيرات إلى فرس وادندان في الشمال ، و تبلغ مساحتها نحو مليون ميل مربع .

ولكن أى البلاد تلك ؟

ما أعجب اتساعها، وما أشد تنوع طبيعتها! ذلك الاتساع الذي أخذ من قديم الزمان يغرى جيرانها وغير جيرانها بالهجرة إليها، مسالمين آونة، وغزاة فاتحين أخرى. وذلك التنوع الذي أخذ عليها بدلا من أن يكون عنصراً من عناصر قوتها وآية من آيات مقدرتها على النهوض واللحاق بقافلة الأمم. فني شمالي الخرطوم حتى أقصى الشمال يجرى النيل السعيد حاملا الخصب والرخاء إلى مصر ولا يجود على هذه البلاد إلا بالقليل من الرى. على أن الأراضي الواقعة على ضفتي النيل

شمالى الخرطوم خصبة عذراء جيدة التربة، صالحة للزراعة، وقد يمتد هذا الخصب أميالا إلى الداخل على الجانبين إذا توفرت سل الرى. أما البقية فصحراء كصحارى شمال أفريقيا قل أن تقع العين فيها على واحة ذات ماء وشجر وظل.

ولا يمكن أن يغفل الناظر ملتق النيلين الأبيض والأزرق عند الخرطوم ذلك اللقاء الساحر الجميل الذي يبدأ رويداً رويداً ولا يتم التعانق والمزج إلا بعد بضعة أميال شمالى أم درمان . وما أعجبه لقاء بعد فراق أو لعله لقاح على غير سابق معرفة أو ميعاد . ولكنه لقاء أبدى فيه معنى من معانى الوحدة البالغة حد الفناء . فهاهو النيل الأبيض يأتى منحدراً من أقاصي الجنوب في بحيرة فيكتوريا نيانزا ، شاقا طريقه في السدود المتعددة العتيدة ، مخلفا المستنقعات ، حاملا معه جزراً صغيرة وكبيرة متحركة سرعان ماترسو عند ضفافه وهو ماض في سبيله نحو الشمال يمده بالقوة والطمى نهر السوباط إلى أن يصل إلى كوستى ، ويتسع مجراه اتساعاً يشبه في أيام الفيضان اتساع البحار، وما يكاد يقترب من الخرطوم إلا ويسمع دوى شقيقه الأزرق منحدراً منمر تفعات الحبشة عند بحيرة تسانا، محملا بالطمى الخصب الغني ، مربد اللون يكاد دويه أن يكون غناء محب ينادى ألفه للقاء، وهكذا يلتقيان ويسيران نحو الشمال صوب البحر الأبيض المتوسط كأنهما سائران نحو المجهول منذ الأزل وإلى الآبد، ولن تجد لسنة الله تبديلا. ويطوق النيل الابيض والنيل الازرق أرض الجزيرة الخصبة المباركة كأنهما ذراعان امتدا لعناق حبيب . وهذه البقعة من البلاد أسعدت بالرى الصناعي وشقيت به . كما أن ضفاف النيل الأبيض والنيل الأزرق كلها غنية بالأرض الخصبة الصالحة للزراعة والرى الصناعي . وقد بدأت المشاريع الزراعية تقوم فى النيل الأبيض وتتسع ، وتحسنت بذلك حالة السكان الاقتصادية كما تبدل قفر البلاد خضرة ونضرة .

ولكن ليست هذه كل البلاد:

فنى جنوبى الجزيرة تتسع البلاد شرقا إلى جبال الحبشة ، وغربا إلى السودان الفرنسي ، فأنت تجد فى الشرق بلاد الفونج وسهول القضارف حتى تلال كسلا ،

وهى من أخصب بلاد المعمورة ، تكسو بعضها الغابات ، ويزرع البعض الآخر منها بالرى المطرى ، وإن كان فى الامكان رى مساحات كبيرة من هذه المقاطعة من مياه نهر العطبرة الدافقة فى أيام الفيضان ومياه الدندر والرهد وخور القاش وخور بركة ، ولا يفوتنى أن أذكر هنا مراعى البطانة وأهميتها للماشية وفى الغرب فيافى كردفان ودارفور وهى رملية ، ولكنها صالحة للزراعة وفيها مراع كثيرة لتربية الماشية وخاصة الابقار . فأنت تجد عرب البقارة منتشرين من حدود النيل الأبيض حتى فيافى كردفان وجبال النوبة سائرين مع ماشيتهم حتى يلتقوا بالدنكا عند بحر العرب وبالرزيقات فى حدود دارفور، وتنبت هذه الفيافى محصولا وفيرا من الذرة والسمسم كما توجد غابات صمغ المشاب فى مساحات واسعة ومحصول الصمغ من ينابيع الثروة فى السودان .

ولقد بقيت من الشرق بقية . وتلك هي تلال البحر الأحمر ، وقد خلت من الزراعة إلا القليل النادر في دلتا خور بركة عند طوكر ، وبعض مزارع مطرية نادرة هنا وهناك . ولكن هذه التلال لها أهميتها كمصائف إذا أصلحت در ت على السودان خيراً كثيراً . ويظن بعض الباحثين من العلماء أنه ربما وجدت بعض المعادن كالذهب وغيره في تلال البحر الأحمر كما قد توجد في بعض بقاع السودان الأخرى . ومهما يكن ، فالبلاد عذراء ولم يكشف بعد عن كنوزها وخيراتها .

وأخيراً وليس آخراً الجنوب، تلك الأراضي الواقعة بعد خط عرض ١٢ جنوبا، حيث ينهمل المطر غزيراً والنربة أخصب وأجود، والنباتات أكثر نموا وأوفر حصاداً غابات مد البصر، وفاكهة وأعشاب ومراعي أبقار، إنه كنز لايفني، سنوجه إليه عنايتنا، وسنوليه رعايتنا، فهو مصدر الحياة لكل هذه البلاد.

هزه هي اليلاد في سطنها؟

هل تنوعوا تنوع أرضهم، وكانت بحق بلاد المفارقات، أم كانوا نفراً واحداً فى الدم والسحنة واللغة والدين؟.

لاهذا ولاذاك . فقد تنوع السكان تنوعا هو عين اللقاء وأشبه ما يكون بتقاسيم اللحن الموسيق تزيد إلى بهائه واتساقه أكثر من أن تكون نشازاً ، أو مفارقة .

عرف السودان من قديم الزمان بأنه قطر مستعرب ، والمقصود من ذلك أن العنصر الغالب من سكانه هم العرب أو من يرجع أصلهم إلى العرب أما سكانه الأصليون فهم النوبيون في الشمال حتى حدود مصر والبحة المعتصمون بالجبال في الشرق والسود في الجنوب . وقد امتزج العنصر العربي بكل هذه الأجناس فكان همزة الوصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وجاء بلغته الجديدة ودينه الجديد فكانت اللغة العربية لغة الأغلبية ، والدين الاسلامي دين الجميع ماعدا جماعات قليلة من المجوس في جمال النوبة وفي الجنوب .

وقد جاءت إلى السودان مع فتح محمد على جماعات من الأتراك والمماليك والمصريين ، وتزاوجوا مع أهل البلاد وامتزجوا معهم إلى أن فنوا أو كادوا يفنون فيهم .

وهكذا صار سكان السودان من عرب وسود وغير عرب وسود أبناء موطن واحد وأن تعددت أصولهم ، فيهم هدوء النيل الابيض وبطؤه واندفاع النيل الازرق وعمقه . اتسعت صدورهم اتساع هذه الفيافي وسمت همهم وعلت كسمو تلك الجبال وشموخها ، فيهم حلم البيض وجهل السود .

ولا أريد هنا أن أتعرض إلى نظام القبائل ومواطنها، فقد دلت التجارب أن وحدة القبيلة لاتصلح لنظام الحكم في هذه البلاد ورأينا جليا كيف تمازجت القبائل في وحدة إدارية واحدة . والذي لاريب فيه أن هذه البلاد قد استعربت منذ أمد بعيد ولا تجد فيها إلا القليل النادر بمن لا يتحدثون اللغة العربية وزنج الجنوب وسود جبال النوبة والبجة ، والنوبيون يأخذون العربية بالسماع و يتحدثونها في وقت وجيز . ولعله من الخير أن نذكر هنا أن عدد السكان يقدر رسميا بستة أو سبعة ملايين نسمة ولا يزيد عدد الذين لا يتحدثون العربية فيه عن المليون ، أو ملونين .

إن هـذا السودان وحدة سياسية واجتماعية منذ قرون لايختلف عن ذلك الجنوب والشمال ولا الشرق ولا الغرب ، وقد زادت هذه الوحدة قوة وصلابة طرق المواصلات المستقبل قوة على قوة .

ولكن المؤرخين الأجانب والحاكين لهم آراؤهم الخاصة، فهاهو السير هرلد مكما يكل في كتابه والسودان الانجليزي المصرى، يعدد قبائل السودان المختلفة في وصف مسهب لاذع في أربع (١) صفحات ،كل ذلك ليصل إلى غايته ويقول وليس هناك تاريخ قديم أو تراث مشترك يربط هذا الخليط المنوع من القبائل بن زنوج الجنوب المتأخرين والعرب الرحل والقاطنين على ضفاف النيل والملفوظين من الشرق أو الغرب إلى مكان أو آخر من البقاع التي وحدت اليوم تحت الاسم المفرد «السودان» إلى أن قال : «ولكن لم تكن هناك أبداً وشيجة مشتركة سواء أكانت رابطة قوة أم مودة تربط مايوازي نصف كل القطر إلى أن حلت المدنية في شخص التركي الذي لم يقم بشيء يذكر من حيث تحسين المواصلات ولا شيء مطلقا ليقتلع السيئات ، ولكنه تمكن من توحيدكيان البلاد في عيون أهلها وأمام العالم الخارجي على السواء . ولما كان نهبه شاملا للجميع، وظلمه لا يستثني فئة فقد ألب عليه الأهلين وجمعهم على كراهته ، وبذلك وضع الأساس الذي قامت عليه سلطة المهدى وخليفته . كما أن همجيته وقلة كفايته قد وجها نظر العالم المتمدن إلى السودان وبهذا صار ذلك الخليط الذي ألف بينه الخراب ، مهما كان تأليفا مصطنعا ومنوع الطبيعة وحدة سائرة في سبيل الاصلاح (٢) » .

وليس بعجيب على من يعتبر العناصر الصغرى كالبرته والزغاوة وغيرهم ممن يلفظهم السودان الفرنسي من سكان هذه البلاد، أن يعتبرها فاقدة الوحدة، عارية من كل تقليد أووشيجة اتصال تؤلف شتاتها. ولكنه لايستطيع بمثل هذا الزعم المرسل في لغة خطابية خلابة أن يقاوم والفكرة» السائدة عند المؤرخين من أن السودان قطر مستعرب وسائر في سبيل استعراب باختلاط العرب، وهم أولو القوة والسيادة مع القبائل الأخرى، وأن هذا العنصر الذي يعترف مكما يكل بوجوده في المدن هو الذي بدأ يكثر من قديم الزمان أيام سلاطين سنار ودارفور

The Anglo Egyptian Sudan P. 14 - 19 by Harold Macmichael (1)

The Anglo Egyptian Sudan P. 20 (Y)

وبدأت حركة الاستعراب تسير بسرعة شديدة فى الزمن الأخير بحكم سهولة المواصلات (١) . . .

وليس السير هرلد مكما يكل وحده الذى يعيب على السودان مسافاته البعيدة ومفارقاته في طبيعة تـكوينه وتنوع ساكنيه، فهاهو السـير جورج ستيوارت سايمز في مقال ملحق بالتقرير السنوي لعام ١٩٣٧ عن بعض ظواهر وأغراض عامة في إدارة السودان يقول: وإن معضلات البلاد الأساسية تختص بالمسافات والمفارقات، . ثم يسترسل فى وصف شعرى للبلاد وسكانها موجها عنايته إلى تصوير تلك المسافات وإبراز تلك المفارقات، آونة بالوصف وأخرى بالمقارنة إلى أن يصل الـكاتب غايته فيقول: • وينبغي أن نفرق تفريقا بينا بين الأحوال العامة في شمال السودان ومثيلاتها في الجنوب، ولكن السير جورج ستيورات سايمز يبـدو أكثر إنصافا وتقديراً من صاحبه وإنكان ذلك الإنصاف وذلك التقدير في تحفظ وحيطة حيث يقول : ﴿ إِنَّهُ لَجَدِيرُ بِالدِّكِرُ أَنَّهُ كَنْتِيجَةً لَحْرِيَّةً أُوسِعٍ ولانتشار التعميم، فقد بدأ ينمو ويضطرد في مسلك ثقافي وسياسي جديد شعور أصيل من حيث النظرة الشعبية بين السودانيين . وقد كان بالفعل مدار البحث في بعض أوساط محدودة المثل الأعلى لجنسية منفصلة ووحدة سودانية . وقد تعتبر مثل هذه الأفكار سابقة لأوانها وتجـــد قليلا من التعضيد المباشر بين الزعماء المسئولين ، ومع ذلك فهي تستحق العطف والعناية كإرهاصات لنظرة أوسع مدى من الشباب السوداني ورغبتهم في أن يساهموا في الخدمة العامة » .

انه لمما يلفت النظر أن نرى أولئك المؤرخين والحكام يذهبون مذهباً بعيداً في تجسيم الفوارق بين جهات السودان المختلفة وسكانه العديدين ، وخاصة بين الشمال والجنوب ، وبين العرب والزنوج وحوادث التاريخ القديم والحديث تدل دلالة واضحة وقاطعة على أن هذه البلاد وحدة سياسية بحكم اقتصادياتها وحكم طبائع أهامها وعاداتهم وسرعة انتشار الدين الإسلامي في أنحائها اندلاع اللهب في المشيم وسيرورة اللغة العربية . وليس من الحصائص الهامة لوحدة الإقليم أن

⁽۱) مجلة الفجر السنة الأولى ص ٩١٩. تعليق « عرفات » على كتاب مكما يكل « السودان الانجليزى المصرى » .

تكون جميع أجزائه في درجة واحدة من الرقى . على أن هذا الاختلاف الذي يشير إليه من ذكرنا وغير من ذكرنا من المؤرخين اختلاف سطحي لا يتعدى القشور إلى اللباب ، وإلا فتي سمع عن مذابح الطوائف ونعرات القبلية الحادة وخاصة العنصرية منها بين سكان الجنوب وسكان الشمال وهم يعيشون إخوة أينما التقوا وفي كل مكان وزمان . وها نحن نرى في العهد النركي أن أبناء الجنوب والفونج قد شغلوا مراكز ذات أهمية فى الجيش والإدارة وظهر فيهم من القواد من خلدت أسماؤهم في صفحات التاريخ . وقد تمتع جنود الجهدية في المهدية بسمعة منقطعة النظير، ويكنى أن نذكر اسم القائد الأكبر حمدان أبي عنجة وهو من أبناء الجنوب ، وقد كان تحت إمرته قواد وجنود من أبناء الشمال كانوا فخورين ' بقيادته ، وحسبك أن تسمع ماقاله عنه «سلاطين» يصف مو ته وحزن الجميع عليه: لقد فقد الخليفة بموته أحسن أمرائه الذي وإن كان زنجي الأصل، قد ربح بصراحته وسماحته عطف كل الذين عرفوه كما ربح تقدير واحترام مرءوسيه الذين أعجبوا بشجاعته وروح عدالته . لقد حزن عليه جميع جيشه من عرب وزنوج على السواه(١)» والأمثال من الحاضر كثيرة لا تحتاج إلى استقصاء وقد مضى عهد الرق في السودان كما انقضي في أوروبا وأمريكا ، ولا غرابة في ذلك وقد كان الرق شيمة ذلك العصر وانقضى مع عصره .

ربما يقال إن وحدة السودان كقطر واحد لم تتخذ شكلا ظاهراً إلا في العهد التركى، وإن صَحَ ذلك فإن هذه الوحدة أخذت في القوة على مدى قرن أو يزيد، وبرهن جميع سكان الوادى في ساعات الحرج والضيق أنهم أبناء قطر واحد، وأن مصالحهم مرتبطة ولا مندوحة لهم من الاتحاد والعمل للصالح العام. ولقد كانت ثورة المهدية أصدق مثال لما تذهب إليه حيث اجتمع سكان كل الوادى حول كلمة واحدة وعملوا لغرض واحد مشترك. ولعل الذين يقولون بغير ذلك ينكرون أن الامير عربي دفع الله كان آخر عامل من عمال المهدية على إقليم الجنوب المجنوب ألهدية على اللهدية على الما المهدية على المهدية المهدية على المهدية على المهدية على المهدية على المهدية وردي و المهدية على المهدية على المهدية المهدية و المهدية على المهدية على المهدية المهدية و المهدية و المهدية على المهدية و المهد

Fire And Sword in The Sudan P: 256 (1)

Fire And Sword in The Sndan. P. 301 (Y)

وأقوى عامل يربط الجنوب بالشمال هو العامل الاقتصادى الذى لا يمكن تجاهله فى هذا العهد الحديث ، وهذه البلاد لا يمكن أن تكون وحدة اقتصادية منتجة إلا إذا كانت وحدة سياسية يتمتع كل سكانها بحكم واحد، ويسعدون بالرعاية التامة فى التعليم والصحة والقضاء وغيرها من لوازم الحياة .

وأخيراً فانا نقول للسير جورج ستوارت سايمز كما نقول للسير هارولد مكايكل إن هذه الأصقاع المترامية الممتدة على مدى ألنى ميل من الجنوب إلى الشمال وعلى مدى خمسمائة وألف ميل من الشرق إلى الغرب، والتي تنوعت طبائعها كما تنوع سكانها ، لاتبدو في نظر الوطنى المخاص بلد العجائب والمفارقات ، لكنها تبدو متحدة متسقة كاللحن الموسيق المنوع التقاسيم أكثر إيقاعا وأعذب نغما ، لا يوجد فيه نشاز ولا نفور . فقد تزاوج السكان الأصليون مع العرب الوافدين وقد التق زنوج الجنوب مع عرب الغرب عند المراعى فكان لقاء موفقا واتحاداً لا يقل عن اتحاد العربي مع أحيه العربي ، أو اتحاد ساكن المدن مع زميله المتنور الذي قبس شعاعا من لالاء المدنية الحديثة .

ولكن هذه المسافات ليست ببعيده في عصر السرعة هذا بعدها في أيام القوافل وقطع الأسفار على الأقدام، وإذا توفرت في البلاد طرق النقل الحديثة من قطارات السكة الحديدية السريعة، إلى طرق المواصلات النهرية وطرق النقل الميكانيكية، فإننا سنرى هذا البعد يطوى طي السجل، وسنرى هذه المفارقات قد زالت كأنما مرت عليها يد ساحر وأنه لمما يافت النظر أيضاً ألا نرى في البلاد طريقا واحدة معبدة للسفر البرى بعد أن مرت عليها فترة التيه أربعون عاما، أو تزيد، ولا تزال سيارات النقل بين عاصمتي الغرب الأبيض والفاشر تسبح في أمواج من الرمال المتناثرة.

إنها نظرة عامة للبلاد وسكانها ، ليست بالعجلى ولا بالعميقة التي تستقصى كل شيء ولكن فيها الكفاية لترينا أن هذه البلاد المتنوعة المقاطعات ، العيدة المسافات ، ذات السكان الاشتات ، وإن التقوا عند نقطة واحدة وجمعتهم كلة واحدة مطلقة ألا وهي كلة السودان. إنما هي خير بلاد لينمو فيها ويزدهر

نظام الحكومة المحلية ، وإن عهد التركز والبيروة راطية قد آن له أن يزول بعد أن رزحت تحت شروره البلاد أجيالا متعاقبة ، وكاد يقضى على خزانة الدولة بنفقاته العالية وبطئه فى الانجاز وعدم تمكنه من الوقوف على حاجة جميع البلاد وسكانها وإزالة الضرر فى حينه وتعهد سبل الإصلاح قبل أن يمضى الزمن المناسب .

لهُصِلُ السِبِّانِي ماريخ البكود

ليست هذه البلاد المترامية الأطراف وليدة ليلة وضحاها ، ولا أولئك السكان الاشتات نتاج زمن وجيز ، إنما ذلك كله عمل أجيال متعاقبة وحكومات مختلفة وثورات كثيرة، وغزوات متبادلة . ولا يمكن فهم الحاضر فهما جيداً إلا إذا عرف الماضى ، وقد يستحيل الحديث عن المستقبل وخاصة عن طرائق الحكم والإدارة ، بغير معرفة التاريخ القديم والحديث واستقراء المستقبل من بين ثنايا الماضى والحاضر .

عرف السودان القديم ، وأحمد كال باشا فى « العقد الثمين » كما نقل عنهما الاستاذ فى « السودان القديم » وأحمد كال باشا فى « العقد الثمين » كما نقل عنهما الاستاذ عبد الله حسين ، فإن أقدم رواية تاريخية فى حكم المصريين للسودان هى المقروءة فى حجر « بالرمو » وقد ذكر فيها أن الملك « سنفرو » من الاسرة الثالثة (سنة ٢٩٠٠ قبل الميلاد) قد غزا بلاد النوبة (١) . وأما مكايكل فيقول إن أقدم تاريخ يرجع إلى عام ١٨٧٩ قبل الميلاد عندما أقام « سيسوسترس الثالث » نصبا فى « سمنة » أربعين ميلا جنوبى حلفا ، كتب فيه أمراً يمنع الزنوج من التقدم شمالى ذلك النصب (٢) .

ومهما اختلف المؤرخون فهم جميعا متفقون على أن مصر الفرعونية حكمت السودان ردحاً من الزمن ، وقد انتشرت فيه حضارة الفراعنة ودياناتهم ، والمؤرخون أيضا متفقون أن السودان غزا مصر وحكمها بعد سلسلة من الثورات والغزوات انتهت بحكم السودانيين لمصر في عهد الملك «كشتا ، وخلفه « بعنخي»

⁽١) تاريخ السودان عبد الله حسين ج ١ ص - ٢٦ .

The Anglo Egyptian Sudan P. 24 (Y)

ومن خلفهما من ملوك تلك الأسرة (٧٥٠ ق . م إلى ٦٦١ ق . م) وقد انتقل الحكم من نبتة إلى مروى القديمة بالقرب سن كبوشيه ، حوالى عام ٣٠٠ ق . م . وليكن الملك لم يدم لمصر ولا للسودان ، فقد تغلب البطالسة على مصر وفرضوا الجزية على السودان واحتلوه أخيراً حيث « دانت لهم رقاب حملة الجراب والقسى » وكانت العلاقة بين مصر والسودان في عهد البطالسة علاقة سلام وأمان ، و تبادل القطران التجارة ولم ينقطع سيل القوافل .

أما عهد الرومان فى مصر فكان عهد شغب واضطراب بين القطرين هاجم فيه سكان النوبة جنوب مصر من حين إلى حين وازداد نشاط البجة وتكررت غزواتهم. واستمر الحال على ذلك المنوال إلى عام ٥٨٧ م، حيث شغل الرومان رد عادية الفرس وتركوا قبائل الشرق والغرب فى السودان تحكم نفسها بنفسها كما شاءت(١).

تعاقبت على مصر الفرس والبطالسة والرومان فى وقت استقات فيه النوبة عن مصر ، وقامت فيه مملكة مروى التى نالت شهرة واسعة فى التاريخ ، وقد اضمحلت مملكة مروى ودالت عام ٢٥٠م عند ما غزاها ملك اكسوم (٢) وظهرت بعد سقوط مروى ممالك أخرى أشهرها مملكة النوبة السفلى من الشلال الأول إلى الشلال الرابع ، وعاصمتها دنقلا العجوز ، ومملكة علوة من الشلال الرابع إلى أعالى سنار وعاصمتها سوبة .

وقد انتشرت المسيحية في البلاد حوالي القرن السادس الميلادي ولم يبق على الوثنية إلا قبائل البجة. ولما كان الاسلام قد انتشر في مصر حوالي عام ٦٣٩ م فقد تدفق سيل العرب المهاجرين إلى السودان كما غزا عبد الله بن أبى السرح في عام ١٤٢ م النوبة السفلي ، وأخذ الدين الإسلامي والعنصر العربي يتغلبان على البلاد حتى تم الفتح العربي للتوبة السفلي في عام ١٣١٨ ميلادية ، وللنوبة العليا في عام ١٥٠٥ ميلادية ، وجهذا أصبح الإسلام دين الغالبية الساحقة . وقد أخذ العرب من ذلك الوقت في الزاوج من السكان الأصليين إلى أن تغلب العنصر العرب

⁽١) راجع تاريخ السودان لعبد الله حسين ج ١ ص ٣٨ إلى ٤٣ .

The Anglo Egyptian Sudan P.25 (Y)

فى الدم والسلطان. وكان واضحا فى القرن الثالث عشر والرابع عشر والحامس عشر استيلاء العنصر العربى على شمال السودان والمناطق الوسطى ، واندماجهم فى السكان فكانت النتيجة من تراهم اليوم من المستعربين .

وكان طبيعيا أن تقوم فى المهاجر العربية فى بلاد النوبة دويلات صغيرة مثل ملكة الشايقية وغيرها من الدويلات التى كانت على صغرها ذات بطش وقوة ، ثم انقسمت بلاد النوبة بين الفونج فى الجنوب والكشاف فى الشمال .

ويرجع عهد الفونج إلى عام ١٥٠٩ م، ورأس الأسرة عمارة دنقس. وقد اختلف الباحثون فى أصول الفونج فقال البعض إنهم زنوج وربما كانوا هزيجاً من الأحباش والعرب الأمويين الذين دخلوا عن طريق الحبشة وربما كانوا قبيلا من الشلك . وكانت عاصمتهم سنار وتد قبل عمارة الإسلام دينا ، ولهذا ساعده العرب فى القضاء على مملكة علوة . وقنع الفونج ببناء المدن والقرى على النيل واستيطانها للزراعة ، وقنع العرب بالمراعى للحيوانات . ولكن عند ماقويت شوكة الفونج فرضوا الإتاوة على العرب . واستمرت سنار مدى قرن ونصف كعبة القصاد ومنارة الحضارة فى أفريقيا ، ازدهر فيها العلم والمعرفة . وقد امتدت ممالكة الفونج شرقا وغربا من تلال الحبشة إلى تلال شرق كردفان وامتدت شمالا حتى شلالات دنقلا .

على أن العبد لاب ذرية الشيخ عبد الله جماع اقتسموا المملكة مع الفونج وبدأت مشيخة العبدلاب فى قرى ثم امتدت إلى الحافاية. ولم تكن مملكة الفونج ومشيخة العبدلاب وحدهما فى البلاد فقد تبعتهما دويلات صغيرة نذكر منها على سبيل المثال مملكة فازوعلى ، وبنى عامر ، والحلائقة ، والجعليين ، والرباطاب والشايقية .

أما الكرشاف الذين ذكروا آنفا فهم الجنود الأتراك الذين أرسلهم سليم الأول إلى النوبة ففتحوها حتى الشلال الأول وقد استقلوا بحكم النوبة ، وكانت عاصمتهم الدر واستمروا في حكمهم إلى أن زال بقيام ألمهدية .

وعرفت سلطنة الغور فى السودان الغربى منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالى عام ١٤٤٥ م . وقوى سلطانها فى القرن السابع عشر والثامن عشر ، وامتد إلى

كردنان ووصلت جنودهم إلى أمدرمان وشندى . وعاصرت سلطنة الغور على سنار وكانت بينهما حروب فى كردفان ، ولكن سلطان الفونج أخذ فى الزوال بموت آخر ملك قرى من ملوكهم بادى أبو شلوخ فى عام ١٧٦١م ، وتمت السيادة للغور فى كردفان حتى ١٨٢١م ، ويرجع بعض المؤرخين أصل الغور إلى العرب وإن كانوا فى الواقع كغيرهم من سكان السودان المستعربين حيث جرت دماء غير عربية فى دمهم العربى .

وَهَنَا يَبِدأُ نَارِيجِ البِهِودِ الحِديث :

هنا تبدأ الصفحة التي وصلت بالبلاد إلى وضعها الحالى ، هـذا الوضع الذي يحار فيه ابن البلدكما يحار فيه الغريب !

فى أوائل القرن التاسع عشر عقب انسحاب الفرنسيين من مصر انتهز محمد على باشا فترة الفوضى التى سادت البلاد وانفرد بحكم مصر معلىا استقلاله عن الدولة العلية وبعد أن وضع أسس حكم مصر واستتب له الامن فيها أخذ يفكر فى غزو السودان واحتلاله ، ذلك لأنه أراد حماية حدود مصر الجنوبية والقضاء على فلول المماليك المنبثة فى دنقلا ، ولحرصه على الاستيلاء على هذه الاراضى الواسعة ومناجم الذهب ، وحاجته إلى جنود من أهالى السودان الأشداء البواسل وهكذا جرد محمد على الدفتردار فى عام ١٨٢٠ وتم له الفتح فى عام ١٨٢١ .

ولسكن كيف حكم الائتراك البلاد:

وهل يدوم مثل ذلك الحسكم مهما ذل الناس؟ فرضت الضرائب على الناس وكانت فادحة ، وكان عبؤها على الفقير أكثر منه على الغنى ، ولم تسكن موزعة توزيعا عادلا ، يعنى منها كبار الموظفين وأقاربهم وأصدقاؤهم ومحاسيبهم كما يعنى منها من يقدم الرشوة وقت التقدير، فساءت الأحوال كنتيجة لهذه المعاملة الشاذة ؛ ولهذا زار سعيد باشا البلاد في عام ١٨٥٧ وأمر بإبطال تجارة الرقيق وتخفيض الضرائب غيرأن تجار الرقيق وقد قويت شوكتهم ، وكانوا مسلحين ، نازعوا الحكومة البقاء وهددوا الأمن في المديريات الجنوبية ومديرية دارفور ، وقامت هنا وهناك

ثورات صغيرة ، ولكن الثورة الكبرى كانت تغلى فى الصدور إلى أن جاء أوانها فعصفت بالحكومة ، تلك ثورة المهدية عام ١٨٨١ .

الظلم! والفجور! والفقر!

ظلم الحاكم وفجوره وفقر المحكوم أليست كافية لأن تثير الشعور وتوحد السكلمة وتدفع البلاد جميعها إلى الثورة ؟ . أليست كافية وحدها دون أن تلبس ثياب الدين والإصلاح أن تثير البركان وتدفع الناس ليتحرروا ؟ ذلك كان موقف البلاد في عام ١٨٨١ عند ما قام المهدى بثورته . صحيح أن البلاد صبرت على الظلم ستين عاماً دون أن تثور ولكن في النهاية لم تستطع صبراً . لقد طفح الكأس ووجدت البلاد زعيا مقبولا لدى كل قبائلها المختلفة واستولى على حبها وولائها جمعهم جول كلمة الدين ورد الحقوق وإزالة الفجور واسترداد الحرية ، فثار العرب في الشمال والغرب وثار البحة في الشرق ولم يتخلف زنوج الجنوب وكان منهم قائد الجيش الأول أبو عنجة .

استخفت الحكومة بالثورة فى مبدئها فأرسلت بعض بعثات عسكرية لقمعها فدحرت البعثة بعد البعثة ، وتسلح الثوار بما غنموا من سلاح الأعداء واتخذت الثورة كردفان معقلا لها ، وكتب المهدى إلىكل القبائل والزعماء الدينيين ليلحقوا به وليساهموا فى الجهاد ، فكان له ما أراد ، حاصروا الأبيض إلى أن سلمت ، وجردت عليهم حملة «هكس » فكان مصيرها أن أبيدت رجلا رجلا فى شيكان ، واستفاد الثوار بما غنموا من سلاح وذخيرة ومعدات ، وسلمت دارفور ، وأخضع عثمان دقنه كسلا . ثم ساروا إلى الخرطوم وحاصروها فسقطت فى ٢٥ وناير ١٨٨٥ م حيث قتل غردون باشا وقبل سقوط الخرطوم سلمت حامية القضارف وحامية بحر الغزال .

وفى يونيو عام ١٨٨٥ م مات المهدى بعد مرض لم يمهله إلا قليلا ، ووصفه سلاطين بأنه حمى التيفوس لم ينزك المهدى الآمر فوضى ، بل خلف على حكم البلاد الخليفة عبد الله التعايشي الذي زادت في أوائل حكمه الفتوحات ، ولكن عصيات القبائل وتفرقها ، أثارها تقريب الخليفة أبناء جلدته إليه وتمييزهم على

بقية الانصار والأمراء والاتباع ، وإبعاده للقواد من قبائل الشهال ، وما نشب في البلاد من الأمراض الفتاكة والمجاعات وما يتبع ذلك من عدم الرضا وضيق الناس بالحياة ونشوب بعض الحروب الأهلية في الداخل، وثورة الأشراف على الخليفة ونقمته عليهم ، كل تلك كانت بما يضعف شوكة الدولة ويعرضها للغزو الخارجي .

شخلت البلاد فى الغزوات مع الحبشة فى الشرق ، وبحملة الشمال يقودها النجومى . وكان نصيب حملة النجومى الفشل ، لأن قلة الزاد والعتاد لا يمكن معهما أن ينتصر جيش مهما أوتى من البسالة وقوة العزيمة والإيمان الصادق .

وفى أوائل عام ١٨٩٦ بدأت الحكومة البريطانية بعد أن فشات حملة الانقاذ في عام ١٨٨٥ تستعد للساعة الأخيرة ، وبالاتفاق مع حكومة خديو مصر جردت حملة لإعادة فتح السودان . واتجهت الأفكار أولا إلى احتلال دنقلا وتوطيد الاساس فيها ، وامتد خط السكة الحديدية على النهر إلى أن وصل كرمة فى عام ١٨٩٧ ، وقررت قيادة الجيش أن تصل أبا حمد بحلفا عبر الصحراء .

وبدأ الخليفة من ناحيته الاستعداد لرد العدوان فأرسل الأمير محمود نحو الشمال. ووقعت عدة معارك بين أبي طليح وأمدرمان إلى أن كانت واقعة كررى في ٢ سبتمبر عام ١٨٩٨ م . فكانت بسالة لم يعهدها التاريخ حيث خرجت جنود البلاد تدافع عن البلاد ، ولو كان السلاح متكافئا ، لما سقطت أمدرمان ولاهزم الجيش . وكما قال شيرشل في مقدمة كتاب « مهدى الله ، : ما تكافأ السلاح بين الشرق والغرب من عهد طراودة إلى واقعة أمدرمان إلا كان النصر حليف الشرق ولكن في واقعة كررى كان المدفع يحارب السيف ، وأنها وإن كانت موقعة

بين السيف والنار ، إلا أن السيف كثيراً ما وصل إلى النار ولم يخش دوى المدافع وفتكها .

وهكذا بدأ العهد الجديد فى السودان وبدأ معه عهد السودان الإنجليزى المصرى فى حكم البلاد حسب نصوص الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ . وأصبح موقف البلاد الدولى موقفا شاذاً لأن البلاد ليست فى حكم المستعمرات البريطانية وليست فى حكم مستعمرة مصرية ، وإنما هى تحكمها حكومة منتدبة من قبل الدولتين .

اللتين لهما مصالح في البلاد، وحكمها في القانون الدولي العام أنها حكومة انتقال إلى أن يبت في مصير البلاد. فالاستاذ أو بنهايم أستاذ القانون الدولي العام يقول: اليس معني الحكم الثنائي أن هناك دولتين في ذات وعين الإقليم، ولكن معناه أن هناك قطعة أرض أو إقليم لم يقرر مصيره بعد، وأن ذلك الإقليم يظل منفصلا عن أراضي الدولتين اللتين لهما مصالح فيه تحت إدارة منفصلة إلى أن يبت في أمر ذلك الإقليم. وليس لاى دولة أن تفرض عليه سيادتها الشخصية، ولكن لهما أن يتفقا على إدارة مشتركة وسيادة مشتركة (١)، ويشاركه في هذا الرأى الاستاذ لورنس وعلى ماهر باشا وغيرهما من أساتذة القانون الدولي العام (١٠). والسيادة المشتركة حل من الحلول المؤقتة التي يلجأ إليها وقت الحرج. ولكن هذا الحل المؤقت ظل حوالي نصف القرن وإن كان موجده اللورد كروم قال في يوم ولادته و بهذا الشكل ولد السودان الجديد وقد رزق قوة كافية للبقاء على أنه بحكم الضرورة وليد مراعاة الظروف، فإذا مات (الطفل) في المستقبل وحل عله مخلوق سياسي جديد أقوى منه بنية فليس لموجديه أن يكوا مصيره،

هذا هوالسودان من أفرم العصور . فما هى الصورة الى يعطيها هذا الناريخ ؟

عرفت البلاد المدنية مع أقدم المدنيات من عهد مصر الفرعونية ، ولم تفقد نصيبها من حضارات اليونان والرومان ، كا لم يفتها أن تعرف الديانات غير السهاوية والديانات السهاوية ، وأخيراً رضيت الإسلام دينها العام وغلبت العربية على جميع سكانها . قامت فيها دول اتحدت في بعض الأوقات ، وتخاصمت في البعض الآخر ، وانتشرت فيها دويلات صغيرة في وقت لم تعرف فيه أوروبا وانجلنزا نظام الدول الكبيرة . أما الآن وقد دال الزمان دولته وأصبح من العسير أن تعيش وتزدهر الدول الصغيرة ولا بد من اتحاد يضمن لها القوة والبقاء أمام العدوان فلا بد أن يكون السودان وحدة سياسية ، وربما كان ضروريا له أن يتحد مع جاراته أو غير جاراته ليقوى ضعفه وليضمن بقاءه .

The Anglo Egyptian Sudan. P. 69. (1)

⁽۲) راجع كتاب القانون الدولى على ماهر (بك) ص ٢٥٩ — ٢٦٠

ولكن هناك عبرة لا بد لنا أن نأجذها من قيام تلك الدويلات الصغيرة في أوقات متقاربة ومعاصرة .

البلاد متسعة و بعيدة المسافات، وقد كانت طرق المواصلات بدائية ومعدومة، ولم يكن ليتأتى قيام دولة واحدة تحكم البلاد من أقصاها إلى أدناها، وتدير دفة الحكم فيها وترعى مصالح الناس وتحافظ على الأمن دون أن يكلفها ذلك من النفقات ما لا تقوى عليه خزانة الدولة، ودون أن يكلفها قيام جيش جرار موفور العدة والعتاد. لهذا قامت تلك الدويلات وانتشرت في عرض البلاد وطولها. ولما جاءت حكومة الأتراك لم تستطع حكم هذه البلاد لهذه الأسباب ولغيرها من الأسباب التي ذكرت، من ظلم و فجور، وفداحة في الضرائب. وأعقبتها حكومة المهدية فلم تمكن أسعد من سابقتها حظاً، فقد عاقتها المسافات والطويلة وقهرتها فعجزت عن إدارة البلاد الإدارة المثلى.

من هذا وذاك تتضح لنا ضرورة طرق المواصلات والإكثار منها وتحسينها حتى تتصل أطراف البلاد ، ويمكن نشر التعليم ، والصحة ، وتوفير الرخاء . ويتضح لنا أن مثل هذه الأبعاد والطبائع المختلفة فى الأقاليم والسكان ، لا بد لإدارتها إدارة تأتى بالخير المنشود ، من قيام حكومة محلية فى كل مقاطعة ، لترعى المصالح الحاصة والعامة للأهلين ، ولتساعد الحكومة المركزية على النهوض بأعباء الحكم . ولكن ليس معنى ذلك أن يحكم كل جزء من البلاد على طريقته وحسب هواه ، إنما معناه أن يسود جميع القطر نظام واحد للحكومة المحلية لا يختلف فى الشمال ولا الجنوب إلا بمقدار ما تتطلبه طبيعة الإقليم وحاجياته .

لفضل لثياث ا تطوّرنظام ليكم

لا يهتم المؤرخون بتفصيل نظام الحكم فى العصور التى يكتبون عنها وخاصة المؤرخين القدماء، ولهذا من العسير أن تجد مرجعاً يركن إليه عن نظام الحكم فى السودان فى العهود القديمة . ولا يرجع الباحث عن نظام الحكم فى عهد السلطنة الزرقاء وسلطنة الغور إلا بالخيبة . وكل ما تجده بعض إلماعات إلى أن الملوك والسلاطين كانوا يفرضون الإتاوة على الخاضعين لحكمهم وأنها تحصل كل عام إما طوعاً أو باستعمال القوة . كما أنك تستشف أن الناس كانوا يتقاضون أمام على السلطان وأعوانه وأمام قضاة من المسلمين يطبقون أحكام الشرع الشريف . هذا كل ما يمكن الوصول إليه وهو إجمال لا يغنى عن التفصيل .

على أننا نجد فى تلك المراجع على ندرتها أن حكومة سنار لم تنتظم السودان الشمالى وتحكمه حكما مباشراً . وإن كانت مشايخ العبدلاب والشايقية ومروى ودار الجعليين والحلفايا وغيرها من الدويلات الصغيرة خاضعة لسلطان ملك سنار وتدفع له الجزية إلا أنها كانت مستقلة بحكمها الداخلى وإدارة شئونها . وكان للسلطان مجاس من مستشاريه يتكون من أفراد عائلة الملك والمشايخ الذين بلغوا درجة مانجل ، يستشيرهم السلطان في شئون الدولة . وقد حكم الفنج المبراطورية واسعة النطاق وإن كانت مفككة الأوصال ، ولم يساعدهم على المحافظة عليها غير ولان مطالبهم من المحكومين لم تكن فادحة . وقد أطلقوا أيدى زعماء العشائر ، ولان مطالبهم من المحكومين لم تكن فادحة . وقد أطلقوا أيدى زعماء العشائر المحليين في اختيار الطرق التي يحكمون بها مقاطعاتهم على أن يدفعوا الجزية في أوانها ، واستقلال المانجل بمقاطعته ضرب من ضروب عملاء الاقطاع المعروفة أوانها ، واستقلال المانجل بمقاطعته ضرب من ضروب عملاء الاقطاع المعروفة في أوربا .

ويجتمع مجاس السلطان ، ما عدا يومين فى الأسبوع ، فى الصباح وفى المسام للبحث فى أمور الدولة والنظر فى كل القضايا الجنائية . وينفذ حكم الاعدام فى حينه .

وكان السلطان مكتب جمارك فى شلقا على الحدود الحبشية لجباية الرسوم الجمركية على كل البضائع القطنية الصادرة من المماكة إلى الحبشة وتقسم الرسوم الجمركية مع ملك الحبشة (١).

ولم تكن مملكة الغور أعظم شأنا فى نظام الحكم من عملكة الفنج التى عاصرتها، بل سادها حكم الفرد المستبد و نظام الاقطاع الذى يستغل فيه الفرد حتى يصبح مسخراً لا يعمل إلا لفائدة سيده. وكان للسلطان وزراؤه ورؤساء جنده وكانت كل مقاطعة لها شرتاى وهو الاسم المتوارث حتى يومنا هذا. ولا يعطى صاحب أى منصب مرتبا أو جائزة مالية على عمله ولكن له أرضه التى يفلحها له أتباعه ويدرون عليه غلتها ، كما له أن يحصل الأموال من القادرين من الاتباع ليشترى بها الخيول والدروع لأفراد جنده. أما زكاة الحبوب والماشية فكلها للسلطان . أما الغرامات الجنائية والهداما فللولاة والشراتى .

وكان السلطان يجلس للنظر فى شئون الرعية وحوله الأشراف والفقهاء وعظماء الناس، ويترقب الناسهذا اليوم وخاصة أصحاب القضايا الهامة. وللسلطان قضاته الذين يجلسون فى الفاشر لسماع الدعاوى التى يفصل فيها قاضى السلطان بحضرته وعلى مسمع من الأشراف وفقهاء الدولة وأعيانها. وكان سلاطين الغور يؤثرون التباعد عن الرعية ليدخلوا فى روع الناس عظمة السلطان وقداسته (٢).

على أننا إذا ركنا إلى منطق القياس نستطيع أن نجزم بأنه لم يقم فى ذلك الأوان غير حكم الفرد واستبداده ، وأن نظام الحكومة لم يتخذ شكلاً من الأوضاع المعروفة الآن . فأقرب البلاد إلى السودان ، ألا وهى مصر، كان نظام الحكم فيها عند ما انخرطت فى سلك الحكم العثماني فى عهد السلطان سليم ١٥١٧ م

Tooth of Fire, H. F. Jackson ch VII (1)

⁽٢) راجع الفصل الثالث من الباب الأول من كتاب تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان لمؤلفه محد ابن السيد عمر التونسي بن سليمان.

خظاما عقيما ، فكانت السلطة الأولى هي سلطة الوالى العثماني ، وهو نائب السلطان في حكم البلاد يمثله ويبلغ أوامره لرجال الحكومة ويرافب تنفيذها ، وكانت السلطة الثانية لرؤساء الجند ويتألف منهم مجلس شورى الباشا المسمى بالديوان ، وله سلطة هامة في إدارة الحكومة لأن الوالى لا يبرم أمراً إلا بموافقة أعضائه ، وإذا وقع خلاف بين المجلس والوالى يؤجل البت فيه إلى أن يرفع الأمرالى الله الآستانة .

وتطور هذا النظام في مصر بعد موت السلطان سليم ، في عهد السلطان سليمان القانوني، ولكن التطور لم يكن فعالاً وإن كان أقرب إلى نظام الوزارات التي تنظر في الشؤون المالية والحربية والقضائية . وعرف نظام المديريات فكان لكل مديرية مدير وكاشف هو نائبه أو المأمور . على أن النظام المالي كان بما يدعو إلى العجب وهو أقرب إلى الفوضي منه إلى حسن الإدارة فقد كثرت الضرائب وتنوعت وأثقلت كاهل الناس فهناك ضريبة الحراج المخصصة أصلا للسلطان ، وضريبة الكشوفية المخصصة للكاشف حاكم المديرية ، وضريبة الفائض المخصصة للملتزمين وهؤلاء أمرهم غريب ، فهم الذي يضمنون الضرائب ويتولون جمعها للحكومة ويشاركونها فيها . فقد كانت الحكومة تعرض جباية الحراج بالمزايدة لمن يضمنه من ذوى النفوذ ومن يقع عليه المزاد يسمى الملتزم، ويلتزم بضريبة بلد أو عدة بلاد عن سنة أو أزيد ، ويدفع للحكومة سلفا مال سنة . وكان هؤلاء الملتزمون أشبه بنظام العهد الاقطاعي في أوروبا (۱) .

أما النظام القضائي فكان في بداية العهد العثماني على ما كان عليه قبل دخول الأتراك حيث تولاه قضاة أربعة من المذاهب الأربعة يسمى كل منهم وقاضى القضاة »: الحنني والمداكي والشافعي والحنبلي وعين السلطان قاضياً عثمانيا جعله أمينا على قضاة مصر إلى أن جاء السلطان سليمان وأبطل هذا النظام وعين قاضيا تركيا من درجة قاضي عسكر سمى وقاضي مصر ويرسل من الاستانة ، وهو في الغالب من الاتراك ، ولا يعرف العربية ويستعين بترجمان ، وقل من كان ذا كفاية الغالب من الاتراك ، ولا يعرف العربية ويستعين بترجمان ، وقل من كان ذا كفاية

⁽١) راجع تاريخ الحكومه القومية للرافعي ج ١ ص ٩ — ٣٤ .

من بين قضاة العسكر ولهذا انحط القضاء في مصر في العهد التركي(١).

وكان نظام الحكم فى مصر مسرحاً للفتن بين السلطات الثلاث التى تنازعت الحكم فيها: الوالى ورؤساء الجند والمماليك .

ولا أريد هنا أن أتحدث عن نظام الحكم فى مصر فى عهد الاحتلال الفرنسى فهو لا يصح القياس عليه لأنه حكم دخيل على الشرق جاء من أوروبا ولا يمكن أن يقاس به نظام الحكم الشرق فى السودان فى الفترة المماثلة .

وحسى هنا أن أشير إلى نظام الحكم فى مصر فى بداية حكم محمد على باشا حيث سادت قاعدة حكم الفرد، وإن كان محمد على باشا أدخل بعض النظم فأسس المجالس أو الدواوين التى كان يرجع إليها فى مختلف الشؤون وأول تلك المجالس (الديوان العالى) وكان يتداول فى الشؤون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها وهو أشبه مايكون بالمجالس التنفيذية فى الحكومة بحلس أوديوان مختص. عائلة لسلطة رئيس الوزراء وكان لكل فرع من فروع الحكومة مجلس أوديوان مختص. وألف عام ١٨٣٤ م المجلس العالى وهو يتكون من نظار الدواوين ورؤساء لمصالحواثنين من العلماء يختار هماشيخ الجامع الازهر واثنين من التجاريختارهما كبير تجار القاهرة وإثنين من ذوى المعرف ينتخبهما الأهالى (٢).

على أن محمد على باشا لم يغفل الهيئات الشعبية ، والتى تمثل الأمة ويصح اعتبارها نواة لنظام شبه نيابى . فقد ألف عام ١٨٢٩ م مجلس المشورة مكونا من كبار الموظفين والعلماء وأعيان القطر المصرى ، وقد بلغ عدد أعضائه ١٥٦ عضواً يمثلون مختلف الطبقات وإنه وإن كانت سلطته استشارية فقط ومحصورة على مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية ، ومقترحات الاعضاء في المسائل المماثلة ، وفي نظر الشكايات التي تقدم إليه ، لم يخل من صفة تمثيلية نيابية نظراً لكثرة عدد أعضائه وتمثيلهم لكل الطبقات ويعد في أوانه خطوة عظيمة في فن الحكم والادارة .

⁽١) المرجع السالف الذكر ص ٣٥ وما بعدهاً.

⁽٢) راجع تاریخ الحركة القومیة للرافعی ج ٣ س ٥٧١ .

ولا أريد أن أسترسل أكثر من ذلك عن نظام الحكم في مصر حتى بداية عصر محمد على باشا ، لأن المقصود من إيراد هذه الفقرات مجرد الوصول إلى قياس صحيح ، على أن نظام الحكم في السودان في عهد السلطنة الزرقاء وعهد سلطنة الغور حتى الفتح التركى عام ١٨٢١م. لم يكن أكثر من سلطان الفرد المطلق ولا يمكن أن يتعدى ماذكرنا في مستهل هذا الفصل لأن مصر وهي أقرب الجارات إلينا وأسبق في هذا المضهار لم يكن نظام الحكم فيها في ذلك العصر شيئا مذكوراً .

وهنا يبدأ العهد التركى ويستطيع الباحث أن يجد ما يعينه على معرفة نظام الحكم فى ذلك العهد ، كما يستطيع أن يجد بعض المراجع عن نظام الحكم فى عهد المهدية . ولكن مما يؤسف له أن كل هذه المراجع لمؤلفين أجانب حاولوا جهدهم أن يقللوا من قيمة الحكم فى العهدين ، وأن يدفعوا البلاد وأهلما بكل نقيصة تخطر لهم على بال . وهم فى الغالب يكتبون تحت تأثير نزواتهم الشخصية وشعورهم بالتفوق والسيادة . ولكن الباعث بعد تصفية الادران وغض النظر عن القذف والسباب يخرج برأى عن نظام الحكم و تطوره .

لم يكن العهد التركى عهد استقرار تزدهر وتنمو فيه نظم الادارة ولم يكن محمد على باشا ليغفل تأسيس نظام الحمكم في بلاد امتد إليها سلطانه مهما كانت الظروف المحيطة . وهكذا عين محمد على باشا حاكما السودان يسمى حكمدار السودان له سلطة عسكرية ومدنية ، ويرجع في إدارته إلى ديوان الداخلية بمصر ، وكانت له سلطة مطلقة في إدارة البلاد نظراً للبعد وعسر المواصلات . واتخذت الحرطوم مقراً للحاكم العام وتفشى بمرور الآيام نظام المديريات كما كانت الحال في مصر . ولكل مديرية مدير يحكمها ويقود الجند فيها ويرجع في إدارته إلى حكمدار السودان ، كما قسمت المديريات إلى أقسام لكل قسم ناظر ، وبلغ عدد المديريات في أواخر حكم محمد على باشا سبعا . ونما نظام الادارة فشمل وكلام المديريات في أواخر حكم محمد على باشا سبعا . ونما نظام الادارة فشمل وكلام المديريات في أواخر حكم محمد على باشا سبعا . ونما نظام الأقدمين من حاول محمد على باشا نظام الحكم غير المباشر حيث أقر الحكام الاقدمين من حاول محمد على باشا نظام الحكم غير المباشر حيث أقر الحكام الاقدمين من الاهلين في مراكزهم كمشايخ النوبة ودنقلة وفازوغلى وملك سنار (١)

⁽۱) راجع تاریخ الحرکة القومیة للرافعی ج ۳ ص ۱۷۶.

لقد ولى ابراهيم الحكم فى حياة أبيه ولكنه مات بعد سبعة أشهر من تولية الحكم ولهذا لم تمهله الأيام ليمتد ظل حكمه إلى السودان، ولو عاش لحقق للقطرين حياة أسعد مما نالاه لأن محمد على باشاكان يمثل فكرة الحكم المطلق أما ابراهيم باشا فكان أقرب إلى المبادئ الحرة .

مات ابراهيم فى عام ١٨٤٨ وتوفى محمد على فى عام ١٨٤٩ وولى الحسكم بعدهما عباس الأول من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٤ ، ثم جاء سعيد باشا .

ولما كانت الأحوال قد ساءت فى السودان ، ونشط الحكام فى جمع الضرائب وإلحاق الظلم بالناس ، وظفر تجار الرقيق بالحصول على موافقة الحكومة مقابل فائدة خاصة ليطلقوا يدهم فى النخاسة فى الجنوب . وكان لابد من إصلاح ملحوظ ، فقد زار سعيد باشا السودان فى عام ١٨٥٧ وأصدر أوامره بإبطال تجارة الرقيق وتخفيض الضرائب .

وكانه أنه تولى اسماعيل الحكم عام ١٨٦٣.

وإذا ذكر إسماعيل تبادرت إلى الذهن شى الاعتبارات لقدكانت له مطامع استعمارية ، وكان يحلم بخلق أمبراطورية قوية الدعائم تضمن له ملكا يضعه فى مصاف ملوك العالم العظام . ولما تولى إسماعيل الحمكم كان عدد غير قليل من كبار موظفيه وأعوانه بمن تعلموا فى أوروبا مثله ، وكانوا يطمحون لإصلاح أخطاء أجيال متعاقبة ليضعوا مصر فى مصاف الدول الاوربية المتمدنة فى جيل واحد ولهذا حاولوا خلق حياة اقتصادية ليضيفوا إلى نعمة النيل وطميه وزرعه الصناعة والتجارة ، ولكن المشاريع الاقتصادية كانت فاقدة الأساس فجرت على مصر الويلات ، وامتد أثرها إلى السودان فكانت إدارة مضطربة يتخلل عهدها ثورات الاهلين واغتصاب الجنود فى مختلف مديريات القطر .

لم يكن إساعيل راضيا عن سياسة سلفه سعيد وبدأ عهد الاصلاح ولما امتد إصلاحه إلى السودان أعاد وظيفة حكمدار السودان التي ألغاها سعيد في عهده أولا: لأن بعد المسافات وصعوبة طرق المواصلات حالت دون إدارة البلاد إدارة حسنة في ظل حكومة مركزية من الخرطوم ، وثانياً لأن سعيد باشا أراد

أن يكون لحكومة مصر حق التدخل المباشر فى إدارة المديريات الأربع لأن السودان فى عهده قسم إلى أربع مديريات .

وأول حكمدار عينه اسماعيل كان موسى باشا حمدى وأنه وإن خدم السودان مدى عشرين عاماً إلا أنه مات بعد عامين من توليه هذا المنصب ورجع اسماعيل عن رأيه وترك السودان بغير حاكم عام بدعوى أن البلاد أوسع من أن يدرها حاكم واحد وقد كتب اسماعيل يدعم رأيه «والدليل على ذلك أن هذه المدريات لم تبلغ في بضع سنوات درجة من المدنية المرجوة وإني لأرغب مخلصاً ترقية هذه المديريات طبقاً لما عرف عنها من مقدرة على التقدم والتدرج وقد تحققت من أن هذه الآمال تحقق فقط بتقسيم هذه الأقاليم إلى أقسام يحكم كلا منها مدير مقتدر(١) ، وكانت الأقسام ثلاثة (١) الشرق ويشمل التاكا وسواكن ومصوع و (٢) الوسط ويشمل الخرطوم والنيل الأبيض و (٣) الغرب ويشمل بربر ودنقلا وكردفان . على أن هذا النظام لم بدم طويلا لمــا خشى أن ينجم عنه من صعاب في المستقبل، وعدم انسجام بين المديريين في سياستهم التي قد يتبعونها كل على حدته في إدارة مدريته ، وخاصة في المسائل المتشابهة ، وهم لايرجعون في أعمالهم إلى حكومة مركزية . وهكذا في وقت وجيز أعيدت وظيفة حكمدار السودان كما جعلت كل من مصوع وسواكن محافظة قائمة بذاتها . واستمر الحال كذلك إلى عام ١٨٦٩ عند ما اقترح جعفر باشا مظهر بمناسبة انضمام يحر الغزال والفونج ضرورة إدخال نظام لامركزى . وأجاب الخديوى طلبه وأصدر أمره العالى بذلك و نظراً لاتساع مديريات السودان والمسافات التي بينها مما يجعل من العسير على الحكومة المركزية أن تقوم بالتفتيش وتعطى عناية تامة اصالح سكان تلك المدريات، ونظراً لضرورة اتخاذ التدابير الصالحة للسعى بالأهالي نحو المدنية والتقدم وتشجيعهم ليتفرغوا للزراعة التي قد بجنون منها الثمار التي يتكون منها أساس الثروة الوطنية والرخاء ، ولتحسين التجارة الخ . لكل هذـه الأسباب قد قررنا توحيد حكومة مستقلة تسمى حكومة ساحل البحر الأحر تشمل مديرية

A History of Kassala & Taka Province By Cumming. Vol. XX III Part (\) II Sudan Notes & Records P. 227.

سواكر . _ ومصوع والناكاكا تشمل باقى ساحل البحر الأحمر إلى بربرة حدود حكومتنا وعينت أحمد ممتاز مديراً لها(١) ، وبهذا فقد استقل السير صمويل بيكر بالاستواثية، وجعفر باشا بالسودان الأوسط، وعتاز بسواحل البحر الأحر. وحتى هذا التقسيم لم يدم أكثر من عام حيث ألغى وحل مكانه نظام جديد وآخر جديد. ويزيد إلى هذا الاضطراب تغيير الحكام والمديرين عاماً بعد عام، والسعيد منهم من يقضي أكثر من عامين في منصبه ، وسياسة عدم الاستقرار هذه هي التي أخرت السودان وقضت على كل أمل في تقدمه سياسيا أو اقتصاديا، وقد فطن أحد حكام التاكا إلى هـذا النقص وهو منزنجر باشا الألماني الأصـل ، وكان فى خدمة القنصلية الفرنسية في مصوع وانضم أخيراً إلى حكومة الاتراك في السودان وقد قدم في عام ١٨٧٣ مقترحات لتنظيم الإدارة في شرق السودان ، وكان أول مطلب له أن تدرس مقترحاته وتمحص. فإذا ما حازت القبول أعطيت على أقل تقدير فرصة خمسة أعوام مستمرة لاختبار التجربة ، ودعم حجته بأن الاصلاح المستعجل يؤدي إلى الانهيار ، وأن إعادة تنظيم مديرية عمل هام ولا بد لإنجازه من وقت ، ولا بد من ضمان استمراره لأن هذه التغيرات في النظم كالما جاء مدير جديد جعلت الناس لا يثقون في الحكام ولا في المشاريع التي يأتون بهـا لأن ما يبنيه هذا مدمه ذاك .

وحصر منزنجر آراءه في إصلاح الادارة في مديريته في ثلاث نقاط:

(١) تقسيم المراكز التي لم تـكن مناسبة لطبائع الإقليم الجغرافية ولا لحالة السكان القبلية أو المعيشية .

(٢) طريقة تحصيل الضرائب فقد كانت غير عادلة ؛ لأن الحكومة عند ما احتلت البلاد فرضت على كل زعيم قبيلة جزية فادحة هي البها أنه يستطيع دفعها دون أن ينوء تحت عبئها. ووزع الزعيم الجزية على المشايخ ووزعها أولئك على دافعي الضرائب وكانت النتيجة محنة على الأهالي والحكومة. فلم يتورع المشايخ عن ابتزاز الأهالي وأعفيت طبقة الأعيان عن الدفع فتراكت الضرائب على الفقراء

A History of Kassala & Taka Province By Cumming.

Sudan Notes & Records Vol. XX III Part II P, 228.

وعجزوا عن دفعها و نادى منزنجر بتوزيع الضرائب توزيعاً عادلا على أن يعرف كل فرد ما يخصه ليدفعه دون زيادة أو تقصان ودون أن يتدخل شيخ أو زعيم (٣) العدالة أو القضاء . وقد كانت محاكم الاقسام ترفع أحكامها التأييد فى القاهرة ، ولما كانت هذه المحاكم خالية بمن لهم دراية بالقانون فقد كانت تلغى أحكام محاكم السودان فى الغالب إما لحطأ فى القانون أو فى الإجراءات . ولم يكن من الحير اتباع القوانين والنظم المنقولة عن أوروبا ، ولكن من العدل سرعة الإنجاز والتثب والعدالة الميسورة دون تكبد الرسوم الفادحة . ولهذا اقترح تأسيس محكمة عليا ذات سلطة لتبت فى القضايا وحكمها غير قابل للاستئناف ويكون مركزها وئاسة المديرية (١) .

هذه خلاصة مقترحاته وملاحظاته على نظام الحكم الذي كان سائداً . وليس معنى ذلك أنه أصلح ما أفتده الدهر أوأنه كان أحسن مر . زملائه من رجال الإدارة فى ذلك العهد . ولكننا سقناه هنا لندلل به على سياسة عدم الاستقرار فى الإدارة وللطرق المرتجلة التى كانت تحكم بها البلاد ، ولندلل به أيضا على فداحة الضرائب وسوء توزيعها .

على أن فداحة الضرائب وسوء توزيعها ووحشية الطرق التي كانت تحصل بها يشهد بها جميع مؤرخي ذلك العهد: فقد قال الرافعي في كتابه تاريخ الحركة القومية «ومما لا نزاع فيه أن كثيراً من الموظفين كانوا ينزعون إلى الظلم والعسف مما أدى إلى تبرم الاهليين وقد ظهر عسفهم على الأخص في حمايتهم لتجار الرقيق (٢) وذكر مكما يكل في كتابه السودان الإنجليزي المصرى ما يماثل هذا القول وقال سلاطين في كتابه السيف والنار بمناسبة ما كتبه في تقريره كمفتش للحسابات في عهد غردون وفي رأيي أن توزيع الضرائب غير عادل وكانت نتيجته أن وقع عب الضرائب الأثقل على كاهل الفقراء من الملاك، بينها لم يجد الموسرون صعوبة في إرشاء محصلي الضرائب بمبلغ بسيط في نسبته ليعفوا من الضريبة ، وبهذا أفلتت إرشاء محصلي الضرائب بمبلغ بسيط في نسبته ليعفوا من الضريبة ، وبهذا أفلتت

A History of Kassala & Taka Province By Cumming. (1)
Sudan Notes & Records Vol. XX III Part II P. P. 237—243.

⁽۲) ج ۳ س ۱۷٤ .

كميات كبيرة من الأراضي والأموال من تقدير ضريبة عليها . وفي ذات الوقت ضيق الحناق على الطبقات الفقيرة بغير رحمة ليتحصلوا منها على النقص الناتج من الضرائب بسبب هذا النظام السي (۱) ، ولاحظ سلاطين أن محصلي الضرائب وهم الغالب من الجنود والباشبوزق كان همهم الوحيد أن يغتنوا على حساب السكان المنكودين ، وأن أملاك موظني الحكومة وأقاربهم وأعوانهم ومن يتقربون إليهم بالرشوة والزلني لا تقدر عليها ضرائب .

وكان الجيش يكلف الخزانة نفقات باهظة تطغى على كل بنود الميزانية الأخرى، ولم يكتف رجال الجيش بذلك إنما كانوا يتعدون على سلطة رجال الإدارة، وفي كثير من الاحيان ينتزعون السلطة منهم. وكان الجيش مصدر قلاقل واعتصاب أدى في غير ما مرة إلى اضطراب في نظام الحكم والإدارة أبشع بما يؤدى إليه اغتصاب الأهالي ورفضهم دفع الضريبة إما لفداحتها وعدم مقدرتهم أو شعورهم بضعف الحكومة في إقليمهم.

لم تكن نفقات الإدارة بالهينة . وكان الدخل الذي يعتمد عليه في سد النفقات في الغالب قوامه الضريبة المباشرة . وفي بداية عهد إسماعيل باشا بعد مضي أكثر من أربعين عاما فكر الحكام في تحسين حالة السودان اقتصاديا بعد ما اعتمد على الزراعة كل تلك الحقبة من الزمن ، وحتى هذه لم تتقدم ، ولم تفكر الحكومة في تنمية موارد البلاد وتحسين طرق الزراعة لزيادة الإنتاج .

وكانت أغراض الإدارة فى ذلك العهد: إظهار سلطة الحكومة والمحافظة عليها، وتحصيل الضرائب، ولهذا كانت الحكومة فى نظر السودانى دافع الضرائب حكومة ظلم واعتساف لا هم لها إلا فرض الضرائب وتحصيلها مهما كلف ذلك من إظهار العنف والاعتساف. ولكن ماذا أفاد ذلك؟ ألم تزد النفقات على الدخل، ألم تفشل الحكومة فى مهمتها الأساسية وعجزت عن أن توفر للأهالى السلام والأمن والعدالة؟ ولا أقول التعليم فذلك عنصر لم يعرف فى ذلك الأوان إلا لما الما الهياما!

Fire & Sword in The Sudan. P. 4. (1)

وما دمنا قد ذكرنا التعليم فيحسن بنا أن نتعرض لجهود حكومة ذلك العهد في التعليم . لقد فتح عباس الأول مدرسة ابتدائية بالخرطوم في عام ١٨٥١ وكان ناظرها رفاعة بك رافع الطهطاوى . ونظم رفاعة بك تلك المدرسة ، وقد شهد للسوداني بأنه و ذو قابلية للتمدن الحقيق ودقيق الذهن وله مآثر عظيمة في حسن التعلم والتعليم وخاصة فيما ألف من العلوم الشرعية ، ولم تذكر غير تلك المدرسة وكان بعض خريجيها يرسلون كبعثات علية إلى مصر على نفقات الحكومة ، وبعد عودتهم يعملون في الوظائف الحكومية . كما قامت إلى جانب المدرسة الأميرية مدرسة الإرسالية البروسيانية على أن روادها من الأهالي كانوا ندرة . وذكرت مدرسة سواكن ولا تزال مبانيها قائمة ونشيدت مدارس في التاكة وبربر والأبيض مدرسة سواكن ولا تزال مبانيها قائمة ونشيدت مدارس في التاكة وبربر والأبيض مدرسة سواكن ولا تزال مبانيها قائمة ونشيدت مدارس في التاكة وبربر والأبيض مدرسة سواكن ولا تزال مبانيها قائمة ونشيدت مدارس في التاكة وبربر والأبيض مدرسة سواكن ولا تزال مبانيها قائمة ونشيدت مدارس في التاكة وبربر والأبيض في وشجعت خلاوى القرآن بإقطاع الأراضي لها وصرف الإعانات المالية .

والاً م كلمة نهائية عن نظام القضاء:

لقد كان للحاكم الشرعية اختصاصها في المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية والوراثة ونقل الملكية ، كما أنشئت محاكم للفصل في الخصومات المدنية والتجارية وسميت و مجالس الأقاليم ، أسوة بالنظام في مصر . وسميت مثل هذه المجالس في كل مديرية بالمجلس المحلى ، وفي الخرطوم مجلس استئناف تستأنف فيه جميع الأحكام الصادرة من مجالس السودان المحلية ، ويجوز الطعن في أحكام مجلس الاحكام بالتقديم إلى مجلس الأحكام بمصر (١) .

هذا كل ما نستطيع استخلاصه عن نظام الحكم فى العهد التركى، ويجمل بنا أن نلاحظ أن اتساع البلاد واضطراب الأمن وبعد المسافات وصعوبة طرق المواصلات كل تلك مجتمعة حالت دون الحكام فى ذلك العهد ودون ما يبتغون من نظم الادارة والاقتصاد. على أن نظام الادارة الذى كان سائداً لم يكن أقل كثيراً مما كان فى مثيلاته من البلاد الأخرى من شرقية وغربية .

⁽١) راجع مذكرات الشيخ محمود القبانى .

ولننتقل الاك الى نظام الحكم فى المهدية:

لم يكن العهد عهد استقرار ولا عهد سلم. ومتى عرفت الثورات الاستقرار والأمان؟ لقد سلخ الجزء الأكبر من الجهد والزمن فى حرب بادئ ذى بدء لطرد الحكام الاتراك مر البلاد والاستيلاء عليها . وثانياً لبسط السلطان فى جميع الجهات وتأمين الحدود، وأخيراً فى الاستعداد لملاقاة الجيوش التى كان من المحتم أن توجهها حكومة خديوى مصر لاسترداد السودان .

وأول ما قام به المهدى من عمل بعد فتح الأبيض تنظيم الجيش حيث قسمه إلى ألوية ثلاثة سميت: الرابة الزرقاء ورئيسها الحليفة الأول عبد الله التعايشي ، والرابة الخضراء ورئيسها الحليفة على و دحلو زعيم قبائل دغيم وكنانة ، والرابة الصفراء أو راية الأشراف وكان رئيسها ابن عمه الحليفة الشريف . وكان لكل خليفة جهديته أو جنو ده النظاميون وخيالته ورجال حرسه ، وفي الغالب من القبيلة التي ينتمي إليها أو القبائل التي يتزعمها ، ولكل خليفة نحاسه الحاص . وقد كان هؤلاء الثلاثة قواد الجيش العظام ولكل منهم أمراء تحت رئاسته وكان نظام الجيش محكما متسلسلا وكانت الطاعة عمياء ولسان حالهم جميعا « نخرب الدنيا و نعمر الآخرة » .

لقد كانت دعوة المهدى دعوة دينية قائمة لمحاربة الفساد الذى انتشر فى البلاد فى عهدد النزك ، وبدهى أن مثل هذه الدعوة تقوم على أساس قانون أخلاق مقتبس من متعائر الدين الإسلامى ، فحرمت حكومة المهدية الخور والكحول بحميع أنواعها وحرمت التبغ والحشيش وأى مخالفة لهذه الأوامر يعاقب عليها بالجلد الصارم ثمانين كرباجاً للخمر وستين كرباجاً للتبغ والحشيش ، وقد خفض المهدى المهور وسهل طرق الزواج ومراسيمه وبعد ذلك حرم الزنا وشدد العقوبة . وبعد فتح الأبيض أعاد المهدى أوامره فيما يختص بهذه المسائل الخلقية وشدد الرقابة ولم يتهاون قط فى العقاب عند ما تثبت الجريمة على مرتكبها . وكان وشدد الرقابة ولم يتهاون قط فى العقاب عند ما تثبت الجريمة على مرتكبها . وكان المهدى فى ذلك يتبع الشريعة الإسلامية ويقضى بقتل الملحدين ، كما يقضى بقتل المهدى فى ذلك يتبع الشريعة الإسلامية ويقضى بقتل الملحدين ، كما يقضى بقتل المهدى فى ذلك يتبع الزانية المتزوجة . وكان عقاب السارق قطع يده وإن عاد

إليها قطع رجله بالخلاف . وعقاب القائل الإعدام . أما ماعدا ذلك فالعين بالعين والسن بالسن ، وفيا دون ذلك القصاص .

وبدأ المهدى تنظيم حكومته الإدارية بتأسيس بيت المال أوالحرانة العامة . وأول أمين لبيت المال أحمد ود سليان صديق المهدى الحميم . وكان دخل بيت المال فىبدايته مكوناً من غنائم الحرب التى بعد أن تباع بالمزاد العلني يعطى الخس للمهدى والاربعة أخماس الباقية تورد إلى بيت المال دخلا ً للحكومة (١) . ثم العشور والفطرة والزكاة البالغ قدرها ٢٠٪ يضاف إلى ذلك الغرامات الإدارية المخالفة أوامر عدم التدخين . وكانت سلطة ود سليان غير محدودة ولم يكن للحسابات نظام خاص أو دفاتر ترصد فيها الأموال الواردة أو الصادرة .

لم يعش المهدى طويلا فقد مات فى يونيو عام ١٨٨٥ وآلت الأمور إلى الخليفة عبد الله ، ولما لم يكن كبير الثقة فى أمين بيت المال أاتى عليه القبض ووضع داره وبيت المال فى الحراسة ووجدت فى داره ، . . ه جرام من الذهب غير المصكوك وبهذا كانت نهايته وسجنه . وعين خلفاً له إبراهيم ود عدلان الذى أمره الخليفة أن يفتح دفاتر الحسابات للدخل والمصروفات ، وأن يحفظها بدقة ونظام حتى إذا روجعت فى أية لحظة وجدت مطابقة لما فى بيت المال وما دخل وما صرف من مال . كما أمر بحفظ كشف بأسماء الأشخاص الذين صرفت لهم أموال من الخزانة أو الذين يقبضون معاشا دورياً .

وقد عكف ود عدلان على تنظيم ببت المال فنقله من مكانه السابق إلى مكان بالقرب من النهر ليتفادى النقليات من السفن إلى داخل المدينة ، وشيَّد له سوراً واسعاً وقسم إلى أقسام لكل مصلحة من مصالح الإدارة قسم خاص . وكان فى بيت المال مكان لصك نقود الدولة ، وفى حياة المهدى صكت بأمره نقود من

⁽۱) هذه رواية أو هرولدر ومشكوك في صحتها ويجب أن نعتمد على ما ورد بشأنها في منشورات المهدى: « أما الغنائم وتقسيمها ، فان كان المجاهدون منقطين لله فقط ، لاغرض لهم سوى الله ، ولا حرف له فليصر جيعها ووضعها في بيت المال ، والصرف منها شيئا فشيئا ، إذ أنهم لاوسيلة لهم سواه . وأما إذا كانوا من ذوى الحرف ويجتمعون للجهاد لوقت معلوم ، وعند نهايته ينصرفون لحرفهم ، فليصر أخذ الحمين منها ، وباقيها يقسم لهم على وفق كناب الله وسنة رسوله ».

الذهب والفضة شبيهة بالجنيه المصرى والريال المجيدى ، وكادت تنقرض هذه العملة بعد وفاة المهدى، ولكن بعد أن نظم ود عدلان دار الصك كثرت العملة المتداولة من الفضة وعليها «ضرب فى أمدرمان» والتاريخ العربي من وجه ، والطرة السلطانية بالوجه الآخر وعليها كلمة «مقبول». وكانت هناك عملة أخرى متداولة فالجنيه الإنجليزي والريال المجيدي وريالات تريزا كانت كلمها متداولة داخل حدود الدولة .

وفى بيت المال قامت مطبعة الدولة وطبعت بها مناشير المهدى وراتبه ، وفى بيت المال شيدت دار الانتيكخانة وبها بعض آثار وأشياء من دارفور والحبشة وغيرهما، وفي بيت المال دار لعيادة المرضى يشرف عليها طبيب مصرى.

ليس هذا كل النظام المالي في مكومة الخليفة . لقد كارد أدق من هزا وأحكم :

السودان بلاد زراعية فى الغالب، ولكن تجارالسودان والجلابة بوجه خاص عرفوا من قديم الزمان بحذقهم فى فن التجارة وبراعتهم، وقد نشطت التجارة فى عهد ود عدلان . ولكن ود عدلان لم يعش طويلا حيث لتى حتفه وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره وحل مكانه صديقه النور الجريفاوى . وقد أدخل الجريفاوى نظاما للضرائب غير المباشرة حيث قرر ضريبة ١٠٠٪ على كل البضائع المستوردة زيادة على الزكاة ، وكانت هذه الضريبة الجديدة تحصل مرتين الأولى فى بربر والثانية فى أمدرمان ، وبهذا يكون نصيب بيت المال ٢٠٪ زائداً ٢٠٪ للزكاة . ويستكثر بعض المؤلفين الأجانب هذه الضريبة وهى عبارة عن الرسوم المحركية المعروفة الآن وإذا قارناها بمثيلاتها فى الدول الحديثة الآن وجدناها أقل بكثير بما نشاهده فى عصرنا هذا فى بلادنا وفى غير بلادنا .

أما نظام الإدارة فكان لكل مديرية حاكم يدعى الأمير . والمديريات التى عرفت آنذاك هى دنقلا وبربر والقلابات وكركوج والجزيرة وفشودة وكردفان ولادو وجبل الرجاف . وكل أمير تحته أمراء يخضعون لسلطانه وينفذون أوامره ويساعدونه فى الإدارة وحفظ الأمن . وكان فى كل مديرية بيت مال خاص ولها قاضها . والأمير هو السلطة المدنية والعسكرية العليا فى مديريته وهو مسئول عن

إدارتها . أما بيت المال فى أمدرمان فأصبح , بيت المال العمومى ، ورئيسة يصدر الأوامر لكل معاونيه فى بيوت المال فى المديريات .

وكان محتوماً على كل أمير أن يرفع التقارير عن نظام الإدارة فى مديريته إلى الخليفة ، وكانوا يأتون إلى أمدرمان فى أوقات معينة للتشاور فى شئون الدولة عامة وشئون مديرياتهم خاصة ، وليزودوا بالأوامر والإرشادات من الخليفة . وكان الخليفة شديد العناية بأمور الدولة فى المديريات وخاصة تلك التى على الحدود ، وكان يرسل من خاصته من يتجسس ويأتى بالأخبار ، كما كان يحرص على الحصول على الصحف المصرية ليعرف منها اتجاهات الرأى العام المصرى .

وزيادة على الأمراء فكان هناك العمال الذين يحصلون الضرائب ، وكانوا يستعملون القسوة فى بعض الأحيان ولكن من يصل أمره إلى الخليفة يعاقب عقابا صارما ، وقصة العامل ود حمد الله مشهورة فقد أمر الخليفة بقطع يديه الاثنين ولم يسلم من العقوبة إلا بعد أن دفع للرجل الذي تظلم منه ٢٠٠٠ ريال وأربعة عبيد.

بقى علينا أن فرى نظام الائمن العام والقضاء:

فى بداية العهد لم يكن الناس بحاجة إلى حفظ الأمن العام ، فقد كان الناس مكفيين فى حرب جهاد وكل امرى سائر فى سبيل الحرب والجهاد ، وكان الناس مكفيين حاجتهم من خزائن الدولة ، ولكن بعد أن تركزت الدولة فى أمدرمان ، واتسعت هذه المدينة ، وجاءت أعوام الكرب والغلاء ، بدأت السرقات تكثر ، وانتشر النهب ، ولكن عقاب الخليفة كان صارما ألا وهو قطع اليد والرجل بالخلاف ، وكان للدولة رجال شرطتها كما لها جندها وحرس الخليفة الخاص .

وكان الخليفة يعين قضاته . وقد عين القاضى أحمد قاضى الإسلام رئيسا للقضاء، وعينت محكمة خاصة للنطر فى مسائل الزواج والطلاق وجميع الأحوال الشخصية، وأخرى للنظر فى الخصومات والمعاملات . وكان النظام المتبع فى هذه المحاكم من حيث الإجراءات والبينة والقانون هو نظام الشريعة الإسلامية .

ليس هذا كل نظام الحكم في عهد الخليفة فقد كان مهتما بالمحاورات السياسية والجدال حيث كان يجلس بعد صلاة العشاء ويعقد مناقشات سياسية مع أصحابه

فى شئون الدولة عامة والعاصمة خاصة ، وبهـذا ينفذ إلى الخنىٰ من شئون الدولة ويستمع إلى آراء مريديه كما يسمعهم رأيه(١).

يتهم بعض المؤلفين الأجانب حكم المهدية بالفساد والرشوة والمحسوبية ولكنهم مهما قالوا لا يستطيعون أن ينكروا أن المهدى والحليفة كانا جادين فى وضع نظام للحكم لا يقل عن نظام الحكم فى البلاد المماثلة لنا فى ذلك الأوان ، وإذا كان هناك اضطراب أو فساد أو محسوبية فلعلها سنة العصر الذى عاشا فيه ولعلها مبالغات رجال كانوا فى الأسر ولا بدلهم من أن يصموا ذلك العهد بكل كبيرة وصغيرة من الفساد .

وخلاصة القول فقد كان حكم المهدية فى أيام الحروب حكم الفرد المستبد وذلك حق لا عيب فيه فالدول الديمقراطية فى أوقات الحروب تحكم بقانون الطوارى ويشبه حكمها حكم الفرد المستبد. أما فى وقت السلم، وإن كانت المهدية لم تنعم بسلم مستمر، فقد كان نظام الحكم نظاماً مركزيا يرجع فيه دائما إلى الحكومة المركزية وإن كان كل أمير مطلق التصرف فى مديريته.

هذا تطور نظام الحكم حتى بداية الفتح الأخير . وبق علينا أن نرى تطور نظام الحكم في العهد الأخير وسنفرد له فصلا قائما بذاته لأهميته في هذا البحث .

⁽١) راجع السيف والنار لسلاطين وأسر عشر سنوات في معسكر المهدى لاوه ولدر فقد اعتمدت عليهما في نظام الحسكم في المهدية .

لفضت الأبع المعرّ المام الحكم المعرّد نظام الحكم

جاء العهد الحاضر بعد ثمانين عاما من الظلم والفوضى والحروب والمجاعات. جاء بعد العهد التركى وما ساد فيه من فساد وظلم، وبعد الثورة المهدية والثورات لا تعرف الاستقرار ولا يمكن أن يترعرع فيها النظام أو ينمو القانون .

انتهى العهد التركى بثورة الأهالى وانتهت ثورتهم بعد مافت فى عظمهم الخلاف الداخلى والحروب الأهلية بالغزو الخارجى حيث تضافرت حكومة خديو مصر وحكومة بريطانيا على غزو البلاد . وهكذا بدأ العهد الجديد : عهد السودان الإنكليزى المصرى .

فمادًا كمار نظام الحسكم ؟

لم يكن الجهد المتطلب من اللورد كتشنر ومعاونيه من الضباط الذين أنيطت بهم إدارة البلاد بعد موقعة أمدرمان بالسهل، فقد كان عليهم أن يؤمنوا البلاد وأن يقضوا على البقية الباقية من ذيول العهد المنصرم، كما كان من واجبهم أن يضعوا نظاما للإدارة وأن يتعرفوا حالة البلاد ومواردها وما تحتاجه ليضعوا تصميما للميزانية. يساعدهم في كل ذلك بالمشورة والنصح والتوجيه اللورد كرومر.

لقد قسمت البلاد المحتلة إلى ست مديريات: دنقلا ، وبربر ، وكسلا ، وسنار وفشودة ، والخرطوم ، وعين لكل واحدة منها ضابط بريطانى عظيم كمدير يساعده مفتشان من الضباط البريطانيين ، وعين للمراكز مآمير من الضباط المصريين وعند ما احتلت كردفان أضيفت إلى المديريات السالفة الذكر كما أضيفت بحر الغزال . وكانت السياسة الادارية المتبعة منذ البداية اتباع الادراك المعقول والعدالة دون تقيد غير معقول بالشكليات .

وكانت سياسة اللورد كتشنر ترمى إلى كسب ثقة الأهالى ورفع مستواهم وتنمية مواردهم، ولهذا أوصى مديريه ومفتشيه بالاتصال التام بالطبقة المتيسرة من الأهالى ليصلوا عن طريقهم إلى مراميهم السياسية، وكان المدير مطلق التصرف فى مديريته كما كان المفتش مطلق التصرف فى مركزه، ولـكنهم يرجعون إلى الحكومة المركزية فما يستعصى عليهم من أمر.

لم يكن من الميسور أن يقدم السودان المال اللازم لميزانيته ، ولهذا كان من المحتوم أن يعتمد على مصر مدى سنوات ولذلك كان لمصر حق الرقابة على مالية البلاد وطرق الدخل والصرف . وأول عمل تشريعي بدء به وضع قانون العقو بات وقانون الاجراءات الجنائية على نسق القانون الهندي مع تبسيط بعض أجزائه لتناسب حالة البلاد ، وذلك في عام ١٨٩٩ . ثم وضع القانون المدنى في عام ١٩٠٠ ، ثم أدخلت بعض القوانين المالية التي فرضت الضرائب على أهل البلاد وروعي فيها :

أولا – ألا تكون مأخوذة عن الغرب إنما تكون مناسبة لأحوال الشرق، ولم ير المشرع عيبا في نظام الضرائب الشرق ولكن العيب كان في طريقة التحصيل ثانيا – أن تكون الضرائب مقررة بقانون وأن تكون مناسبة حتى يتحملها الناس أما التعليم فقد أصدر اللورد كتشنر نداء لتشييد كلية تذكارية باسم غردون وعين أول مدير للمعارف جيمس كرى في عام ١٩٠٠، وفتحت الكلية رسمياً في نو فبر ١٩٠٠، وفتحت عدة مدارس أولية وابتدائية في نواحي البلاد المختلفة ولكن القصد لم يكن التعليم لذاته إنما كان على حد تعبير اللورد كروم: وأرجو على كل حال أن أوضحماذا أعنى بالطبقة المتعلة . إنني لا أشير إلى التعليم والحساب لعدد معلوم من الشبان بقدر ما يمكنهم من أن يشغلوا عن جدارة المراكز والحساب لعدد معلوم من الشبان بقدر ما يمكنهم من أن يشغلوا عن جدارة المراكز الثانوية في إدارة البلاد ، والحاجة لمثل هذه الطبقة ماسة (۱) » .

أما المواصلات فقد تم مد الخط الحديدى من حلفاً إلى الخرطوم بحرى في نهـاية عام١٨٩٩ ، ومدت بعض خطوط التلغراف كما استغلت المواصــلات

النهرية على النيل الأبيض وأعالى النيل بعد إزالة السدود التي كانت متراكمة على بحرى النهر ، وأعيد بناء الخرطوم لتكون العاصمة الرسمية .

لقد كانت الادارة في البداية في أيدى الضباط البريطانيين يضع لهم أسس السياسة العامة اللورد كروم، ولكن العسكريين مهما كانوا مقتدرين فليس لهم من المعرفة بشئون السياسة والادارة ما يمكنهم من إدارة بلادكالسودان، ولهذا فكر في توظيف بعض المدنيين من خريجي الجامعات الانجليزية. وكان سلاطين باشا المفتش العام المنوط به تعرف أحوال الأهالي والطواف بالمديريات لارشاد المديرين وإزالة شكاوى الأهلين ولازالة الخصومات بين القبائل وتجنب إزكاء نيران الفتن ، لقد كانت مهمة عسيرة ولكن خبرته الماضية بالبلاد وتاريخها يسرت مهمته .

كانت حكومة اللورد كتشنر وحكومة خلفه السير رجنلد ونجت من بعده حكومة الفرد المطلق. فقد كان الحاكم العام قائد الجيش ورئيس الحكومة المدنية وقامت الحكومة على أساس عسكرى لأغراض مدنية. فكان مصدر القوانين ومنفذها. تصدر باسمه ويشرف على تنفيذها بمساعدة سكرتيريه من مالى وقضائى وإدارى وقائد الوحدات. ولما كان السير ونجت مديراً للخابرات قبل توليه منصب الحاكم العام وسردار الجيش المصرى. فقد حرص على تشييد وبقاء مصلحة واسعة النفوذ للمخابرات كمكتب اختصاصى للشؤون الداخلية والخارجية.

ولكن شؤون الحكومة أصبحت بمضى الزمن معقدة . وكثرت المسائل الفنيه . فلم يعد فى مكنة الحاكم العام أن يضطلع بتلك الأعباء وحده . ولهذا كان يدعو معاونيه من السكرتيريين ورؤساء المصالح الفنية للتشاور والبت فى بعض مهام الدولة التى تعرض عليه ، ويرى من الضرورى بل ومن الحكمة استشارة الفنيين فيها قبل أن يقطع برأى .

ودام الحال كذلك حتى عام ١٩١٠ عندما تقرر تعيين مجلس للحاكم العام بقانون أصدر فى ذلك العام . وكما أشار السير الدن غورست : « لقد آن الأولن لاتخاذ خطوة للأمام ، وخلق مجلس قانونى يتصل بالحاكم العام ويشترك معه

فى تأدية سلطته التنفيذية والتشريعية ، ووجهة النظر المعمول بها أن مثل هذه الهيئة ستجرى منافشاتها وتأملاتها بشعور بالمسئولية أعظم مماكان ينتظر فى جو الاحوال غير الرسمية التي سادت حتى الآن ، وسيكون احتياطاً مفيداً ضد أى إجراء عجل من ناحية المنفذين أو الأخد بتدابير لم تعط التقدير الكافى(١) .

وهكذا عين مجلس الحاكم العام الأول من المفتش العام والسكر تير القضائي والسكر تير المالى، والسكر تير الادارى كأعضاء دائمين بحكم وظيفتهم وأربعة أعضاء آخرين إضافيين يعينهم الحاكم العام بأشخاصهم. وقد نص القانون على أن يكون عدد الأعضاء الاضافيين من اثنين إلى أربعة ثم زيد أخيراً إلى خمسة على أن تكون مدة التعيين لثلاث سنوات قابلة للتجديد. وكانت مهمة المجلس البحث في القوانين واللوائح وإصدارها، كما له حق النظر في مسائل الإدارة الهامة، وله أن يشير مجرد الاستشارة إذا طلب الحاكم العام منه ذلك في تعيين وترقية الموظفين المدنيين والحربين ويبت المجلس في المسائل التي تعرض عليه بأغلبية الأصوات المدنيين والحربين ويبت المجلس في المسائل التي تعرض عليه بأغلبية الأصوات المدنيين والحربين ويبت المجلس في المسائل التي تعرض عليه بأغلبية ويعمل برأيه مع إبداء الإ أن الحاكم العام له الحق أرب يخالف رأى الأغلبية ويعمل برأيه مع إبداء الإسباب، وتقيد قرارات المجلس فقط، أما المناقشات فلا تقيد .

الحاكم العام هو صاحب السلطة المطلقة في البلاد في الماضي وفي الحاضر بحكم القانون إلا أنه في الواقع أن حكومة بريطانيا تتدخل بواسطة مندوبها في مصر وتشير على الحاكم العام بما تراه من سياسة يذبغي تطبيقها في السودان حفظاً للمصالح البريطانية ولا تغفل مصالح مصر فيها تشير به من سياسة وكانت الحكومة المصرية تتدخل في شؤون المالية لأنها كانت في إلماضي تسد عجز الميزانية السودانية ولها من الديون على حكومة السودان ما يجعلها ذات حق في مراقبة مالية الحكومة والتدخل إذا مارأت ما يدعو للتدخل .

يزعمون أن الغرض الأساسى من تعيين مجلس الحاكم العام إنماكان لاعطاء الادارة صبغة دستورية ويذهبون إلى أبعد من ذلك الحد ويقولون إن المجلس قد حقق للبلاد حكومة دســتورية رغم وجود إدارة المخابرات زمنا طويلا وقيام

جيش جرار من السكرتيرين والعمال الخاصين فى معية صاحب المعالى الحاكم العام . ولكن هذا الزعم لايثبت أمام النظرة العلمية .

حكومة بريطانيا وحكومة مصرتم لهما الاستيلاء على السودان بالقوة العسكرية أثناء الحرب، وباشر القائد العسكرى حقوق السيادة والحكم في البلاد التي قهرت حربيا وهذا مايسمى حق الفتح ولكن الحكومتين لم تعتبرا السودان وشعبه غير أهل لحقوق السيادة والحكم ولهذا لم يصرحا بضم البلاد إلى أملاكهما بل تركت البلاد تحت إدارة حكومة مختارة تمثل الحيكومتين، وترك تقرير حق السيادة على البلاد للبت فيه في فرصة مقبلة وهذه الفرصة لم تأت بعد ولعلها آتية عن قريب ولهذا يخطئ من يقول إن الحيكومة الحاضرة حكومة دستورية بمعنى المحكمة . لأن الفاتحين لم يزعموا أن لهم حقاً شرعيا في السيادة على البلاد كما أنهم لم يستفتوا الشعب فيها إذا كان راضيا بهذا الحكم . فلا حق شرعى ثبت ، ولا قبول المحكومين أعطى . وكل ما يمكن أن يوصف به هذا الحكم هو أنه حكم مؤقت سائر على نظم دستورية من حيث إدارة دفته و تسبير أعماله .

لم يتغير نظام الحكم في المديريات عما كان عليه منذ البداية إلا قليلا. فالمدير هو المسئول عن إدارة مديريته والسياسية فيها ، ومسئوليته أمام الحاكم العام وعليه أن ينفذ قوانين الحكومة ولوائحها وأوامرها . كما أن المصالح الفنية تشرف بعض الشي على الأعمال الفنية في المديريات بواسطة مندوبيها ، ولو أن مفتش المركز في كل مكان كان ولا يزال في الغالب الأعم حاكم المركز الادارى وقاضيه الجنائي والمشرف على شئون الصحة والمساحة والطرق والجسور وتصريف المياه وليس على الله بمستنكر أن بجمع العالم في واحد

لقد كان الحكم حكماً مركزيا مبلشرا ، فكل قرار حكومى وكل عمل حكومى منوط بفئة قليلة من موظنى الحكومة البريطانيين وأعوانهم من المصريين وغير المصريين من الموظفين و تعمل هذه الفئة تحت اشراف الحكومة المركزية المباشر واستمرت هذه الحكومة الميروقراطية عهداً طويلا استنفنت فيه أموال الدولة وأهملت كثيراً من المرافق الحيوية . ليس من شك أن الحكومة بوصفها ذاك ووضعها قد اهتمت بوضع الأساس للمرافق العامة كالعدل . والتعليم . والصحة

العمومية . ولكن العمل كان محدوداً ولم تعط كل بقعة من بقاع الأرض العناية التامة أو تتقدم التقدم المحسوس المرجو لها لو كانت الادارة غير مركزية وكان نظام الحكومة المحلية معمولاً به في المدن والقرى الريفية على السواء .

لم يغفل الساسة ضرورة اللامركزية فى الحكم فى وقت من الأوقات بعد احتلال السودان الأخير . فقد كتب اللورد كرومر فى التقرير السنوى لعام ١٨٩٩ ، إننى أخشى أن تكون هنده دلالة على أن كمية المكاتبات الرسمية فى السودان آخذة فى الزيادة . ولحد ما فلا مندوحة عن هذه الزيادة . ولكن بالرغم من ذلك فانى أجاهر بابداء برجائى بأن يوضع قيد وثيق على الكتابة الكثيرة وهى على العموم تدل على المركزية المتغالية ، والسودان بلاد أشد ما تكون حاجة لنظام الادارة اللامركزية بقدر المستطاع (١) » .

ولكن حكومة السودان لم تحرك ساكنا. وبتى الحكم فى السودان مركزيا مباشراً إلى أن جاءت لجنة ملنر فى عام ١٩٢١. وفى خطاب من اللورد ملنر لعدلى باشا يكن رئيس الوزراء آنذاك ورد ذكر السودان ، وأن مسألته لا يمكن أن تسوى مع المسألة المصرية وأشار اللورد ملنر إلى مسائل الادارة فى السودان فقال فى فقرات من ملاحظات لجنته وأنه وأن كانت الضرورة تقضى بأن يكون السودان كاه تحت سلطة واحدة مطلقة ، ولكنه لا يستحسن أن ينحصر حكم البلاد فى حكومة مركزية مغالية فى المركزية ، بل الواجب القاء مقاليد إدارته بقدر الامكان إلى سلطات وطنية حيثما وجدت تحت الرقابة البريطانية ، وذلك نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طبائع أهله وأخلاقهم . ولا تصلح الحكومة البيروقراطية المركزية البته للسودان ، إنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة ، للقيام بالأعمال الادارية البسيطة التى تحتاجها البلاد فى حالتها الحاضرة من التقدم ، لأن ذلك يقلل نفقاتها ويضمن كفايتها . لايزال فى حالتها الحاضرة من التقدم ، أن ذلك يقلل العدد بالنسبة إلى من يؤتى بهم من المحروة فى السودان ، وزاد عدد الاكفاء من السودانيين الذين يشغلون الوظائف العلم فى السودان ، وزاد عدد الاكفاء من السودانيين الذين يشغلون الوظائف

The Anglo - EgyPtian Sudan p. 74 (\)

الحكومية . ومن الواجب فى ذات الوقت الانتباه إلى أمر التعليم حتى لايكرر الخطأ الذى ارتكب فى مصر بادخال نظام لايؤهل الطلاب لعمل يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة ، وتخريج عدد كبير من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة يزيد عن الحاجة . فليس فى السودان مجال لجيش من صفار المستخدمين ، وعليه يجب أن يوجه التعليم توجيها يربى فى السودانى القابلية والميل إلى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة . إن حاجة البلاد المباشرة هو التقدم المادى وفى وسعها أن تستغنى عن نظام إدارى معقد (١) .

على أنه يلاحظ أن ملنركان يقصد: أولا إيجاد حكومة لامركزية وحكما غير مباشر باعطاء السلطات الأهلية حق إدارة الأقاليم التى لهم فيها سلطان ملحوظ، وفي ذات الوقت يرمى إلى تعليم انسرا دبين وتطعيم الحكومة المركزية بالدم السودانى بعد أن يتعلم ويصربح ذا كفاية للقيام بالأعمال الإدارية والفنية . ولا يمكن القطع بأن ملنركان يرمى إلى تأسيس نظام الحكم غير المباشر واللامركزية في الادارة أم أنه كان يدعو إلى تطعيم الحكم المركزي بالشباب السوداني الكف المتعلم . ولكن مما لاشك فيه أنه كان غير راض عن المركزية المسرفة في المغالاة والبيروقر اطية المعقدة ، ويرجو أن تحكم البلاد بشيء من اللامركزية .

وأول تصريح من حكومة السودان بخصوص إدارته كان في شكل مذكرة صدرت في عام ١٩٢٢ مؤيدة النقط الأساسية التي وردت في تقرير اللورد ملنر عن إدارة البلاد ووضعها في يد السلطات الأهلية بقدر الامكان. وأخذت تلك المذكرة تنظر في السلطات الأهلية والعناصر الأهلية القائمة وفي تاريخها ومستقبلها وطريقة الاستفادة منها. وقسمت تلك إلى قسمين رئيسيين (١) الزعماء القبليين وغيرهم من الزعماء التقليديين (٢) الموظفين الوطنيين في خدمة الحكومة.

وَبْهِذَا بِدَأْتِ الْحُطُوةُ الْأُولَى فَي عَهِدِ الادارةِ الْأَهْلِيَةِ فِي السُودانِ ، والتي بمضى الزمن تدرجت إلى أن كادت تصبح حكومة محلية بالمعنى المفهوم من هـذه

⁽۱) راجع السودان الانجليزى المصرى ص ١٤٤ ــ ١٤٥ وتاريخ السودان لعبد الله حسين ج ٢ ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

الكلمة. وسنوضح فى الفصول المقبلة تاريخ هذه الفترة من نظام الحكم و نناقش القوانين التى صدرت ، كما سنرى فائدة هذا النوع من الحكم وعيوبه قبل أن ننتقل إلى المقارنة بين هذا النوع من الحكم ومثيلاته فى أفريقيا الاستوائية البريطانية ومقارنته مع نظام الحكومة المحلية فى انجلترا وبسط رأينا فيما نراه المثل الأعلى للحكومة المحلية فى هذه البلاد .

لفضال خامسُنُ ماریخ الإداره ایؤهلیه وتطورها

عرف السودان الحكم الأهلى قبل الفتح التركى فى عام ١٨٢١ فى شكل رئاسات وتشكيلات قبلية وإن كان أغلب تلك الرئاسات والنشكيلات تخضع لسلطان الفونج المركزى. ولم يغب عن بال محمد على باشا أن يحتفظ ببعض الحكم الأهلى ، فقد أبق حكام البلاد الاقدمين فى مراكزهم ، كمشايخ النوبة ودنقلا وفازوغلى وملك سنار. ولكن عند ما حلت هذه الحكومة عام ١٨٩٨ صارت الادارة فى السودان مركزية على طريقة الحكم المباشر . وكانت سلطة الحكومة المركزية تصل إلى أبعد فرد من أفراد الشعب ، فى أقصى المديريات بواسطة سلسلة من موظنى الحكومة البيروقراطية . وظل نظام الحكم على ذلك المنه ال إلى ما بعد الحرب العظمى ولم يحدث أى تغيير ملموس حتى عام ١٩٢٧ .

والاته دعنا نساير نمو الادارة الاهلية ونطورها:

لقد قضت ثورة المهدية على نظام القبلية الذى كان معروفا فى السودان حتى ذلك الأوان ، وذلك لأسباب عديدة : أولها أن المهدية بدأت كحركة جهاد دينى عام ، لايفرق بين قبيلة وقبيلة كما لايفرق بين شخص وآخر ، إلا بقدر مايؤدى من عمل وتضحية فى ميدان الجهاد ، وثانيها أن الناس جميعا اتجهوا صوب العاصمة الوطنية الجديدة ، أمدرمان ، وتركوا مواطنهم ، وليس من المعقول أن تجتمع كل قبيلة على حدتها فى أمدرمان ، ويكون لها زعيمها ، وثالثها أن القبائل انقسمت فيما بينها ، حيث تبع بعض أفراد القبيلة الواحدة دعوة المهدى وتخلف البعض الآخر عن الدعوة ، ولهذه الاسباب كلها مضافا إليها أن العهد كان عهد ثورة وجهاد عام ، لم يكن من المعقول أن يبتى سلطان القبيلة فى معقله كما كان العهود السابقة .

ولهذا عندما جاءت الحكومة الحاضرة لم تجد أساسا لتقيم عليه نظام الحكم غير المباشر، إنما هنالك أسباب عدة ، نذكر منها ، أن حكام السودان الأوائل ، كانوا من العسكريين . وهؤلاء لايؤمنون إلا بالتساسل في الرئاسة ، وإبلاغ الأوام وطاعتها . وهم بطبعهم العسكري أميل إلى حكم الفرد المستبد ، وعندهم سلامة الدولة ، وتأمين الحدود ، خير من تمحيص نظريات الحكم واتباع أحسنها . وزاد في التحفظ والتشديد ، وإيثار الحكم المباشر على غيره من نظم الحكم ، وجود سلاطين باشا كمستشار لحاكم السودان في الشئون الأهلية من عام ١٨٩٩ إلى عام سلاطين باشا كمستشار لحاكم السودان في الشئون الأهلية من عام ١٨٩٩ إلى عام الدروس ، مدى تلك السنين الطويلة كأسير للخليفة ، حيث شاهد سير الدس ومقاومة الدس والثورة وإخمادها ، وذلك الدرس هوأنه ليس من الأمان السماح لشيخص واحد أن يكون ظاهرا جدا ، سواء في أمور الدنيا أو الدين ، وأن موازنة القوى — ويستحسن الضعف — يجب أن يحافظ عايما بعناية (۱) ، ولكن أي شعب هذا الذي يرضيأن يكون كله ذيو لا بغير رأس ، وأي وجود هذا الذي يعدم الطاعين من الرجال الذين يعملون ليبرزوا في ميدان من ميادين الحياة يعدم الطاعين من الرجال الذين يعملون ليبرزوا في ميدان من ميادين الحياة ليولوا الزعامة والقبادة ؟ .

لقد جربت الحكومة تعيين مشايخ لجمع الضرائب ، وإبلاغ أوامر الحكومة في قراهم وملاحظة تنفيذها . ولكن الوظيفة لم تكن لتدر على من يتولاها من المال ما يكفيه ، وأصبحت بمرور الزمن غير مرضية ولا لائقة بأصحاب المكانة من الأهالي ؛ ولهذا كانت في الآخر من حظ طغام الناس .

وهكذا لم تفكر الحكومة فى الحروج عن قاعدة الحكم المباشر إلا بعد الحرب العظمى ، وبعد أن كتب اللورد ملنر تقريره عن ضرورة الحكم غير المباشر فى السودان ، كتب السير لى ستاك فى تقريره السنوى لعام ١٩٢١ :

و اتخذت عدة خطوات تجريبية ، منذ بداية عام ١٩٢١ ، فى سبيل سياسة إعطاء الوطنى قسطا من إدارة الشئون ، ومساعدته ليعد نفسه للمسئوليات المتزايدة ، المقترنة بهذا العمل.

و نفذت السياسة بوسائل مختلفة ، موجهة لذات الحدف .

فأولا: انتخب وعين أهالى السودان فى وظائف حكومية معينة، ليقوموا بواجبات إدارية مباشرة .

وثانيا: أصدر تشريع يسن القواعد، لمباشرة الزعماء الوطنيين بعض السلطات على أفراد قبائلهم » ·

ويشير الحاكم العام هنا إلى قانون سلطات مشايخ الرحل سنة ١٩٢٧، الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢^(١) وقد ورد فى ديباجته , بما أنه قد جرى العرف منذ عهد متطاول ، على مباشرة مشايخ القبائل الرحل ، سلطة عقاب على رجال قبائلهم وفصل الخصومات ، وبما أنه يحسن تنظيم مباشرة تلك السلطات . الخ ، وبهذا يدلك المشرع على أن هـ ذا الأمر ليس بجديد ، إنما فقط أعطى الصبغة القانونية بإصدار هذا التشريع الذي لا يعطى حق مباشرة هذه السلطات إلا للأشخاص الذين كانوا مخولين بحكم العادة والعرف مباشرتها . ومع أن التشريع في ظاهره ينص على المشايخ الرحل ، إلا أنهم فى التطبيق تسامحوا ، فشمل التشريع القبائل التي بعضها رحل وبعضها الآخر غير رحل ، مع التأكد من أن مثل هذه القبائل عادة تخضع لمثل هذه السلطات . واشتمل القانون على جدول للجرائم التي يمكن محاكمتها ، وقسمت إلى كبرى وصغرى ، ولا تحاكم الكبرى إلا في مجلس من المسنين من رجال القبيلة يرأسه الشيخ ، وأقصى العقوبة غرامة قدرها ٢٥ جنيها مصرياً ، أما الجرائم الصغرى فيمكن أن يحاكمها الشيخ بمفرده بعد موافقة المدير وأقصى العقوبة عشرة جنيهات مصرية غرامة . ويلاحظ أن التشريع لم يعط المشايخ حق العقوبة بالسَجَنُّ ، كما أن المادة ٧ جعلت للمفتش والمدر حقَّ النظر في الاستثناف المقدم ضد أحكام هذه المحاكم.

أضيفت سلطنة دار مساليت إلى السودان باتفاقية بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩١٥ ، ولهذا انتهزت الحكومة في سنة ١٩٢٧ الفرصة وأعطت السلطان الذي كان متمتعا بحقوقه في الحكم حتى ذلك الأوان ، حق إدارة الشئون الداخلية في مقاطعته ، على أن يخضع لرقابة المعتمد البريطاني . وفي ذات الوقت ، شجع

⁽١) راجع قوانين السودان الجزء الأول ص ٥٤٩ الطبعة القديمة .

مك الشلك ليباشر أيضا إدارة الشئون الداخلية فى قبيلته، كما أسست محاكم المشايخ فى الجنوب، لتنظر فى القضاما المحلية البسيطة (١).

وفى عام ١٩٢٥ بدأت ميزانية منفصلة للادارة الأهلية في دار مساليت ، وفي تلك السنة أيضًا ، أصدر قانون المحاكم القروية (٢) سنة ١٩٢٥ وهو تشريع أعطى إجراءات محاكم القرى العرفية الصبغة القانونية . وحـددت سلطة تلك المحاكم بغرامة قدرها جنيهان في المسائل الجنائية ، كما حصرت الجرائم ، التي يحق لتلك المحاكم نظرها ، في جدول ملحق بالقانون . على أن المحكمة ليس لهـــا أن تنظر في قضية بعــد مضى ثلاثة أشهر من ارتكابها ، إلا بعد موافقة مفتش المركز أو مساعده . وأعطيت هـذه المحاكم سلطة لنظر القضايا المدنية حسب العرف الأهلى . على ألا تزيد قيمة النزاع عن جنيهين . وليس لهذه المحاكم حق النظر فى قضايا الأراضي ، أو أى متاع آخر ملكيته مسجلة عند الحكومة ، ولا تحصل رسوما عن القضايا المدنية ، وتستأنف الأحكام عند مفتش المركز أو مساعده . حاول الســـير جوفرى آرثر فى عام ١٩٢٥ أن يدخل فكرة المجالس الاستشارية من المشايخ ، منفصلة عن المحاكم القضائية ، وكانت له مشاريع أخرى في هذا الصدد. ولكن السير جوفري آرثر لم تطل مدة حكمه حيث اعتزل الحكم وخلفه السير جون مافي في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ . وكان السير جون مافي مقتنعا بسياسة الإدارة الأهلية ، ملحا فى أن توضع لها قواعد ثابتة . ووافق على ما ورد في التقرير السنوى لعام ١٩٢٥ خاصا بنظام اللامركزية ، والتوفيق بين العرف التقليدي ، ومطالب العدالة ، والحكم الصالح ، واستخدام العناصر الأهلية في الأغراض الإدارية . وبرى السير جون مافي أن هناك قسمين من العناصر الأهلية: أولهما الزعماء القبليون ، وثانيهما الموظفون الوطنيون المنتخبون من بين الأهالى اللاضطلاع بأعباء الخدمة العامة . ومن الجلي أن القسم الأول أداة تستخدم في تنفيذ سياسة الانتقال , Devolution ، والثاني أداة لخدمة الإدارة البيروقراطية . ويرى السير جون مافى توجيه جهوده نحو ترقية الفريق الأول

The Anglo-Egyptian Sudan P. 249. (\)

⁽٢) راجع قوانين السودان الجزء الثانى ص ٨٦٧ الطبعة القديمة .

والنهوض به ، ليؤدى إلى تنفيذ سياسة اللامركزية التى نادى بها اللورد ملنر في عام ١٩٢١. على أن معاليه يريد مسابقة الزمن قبل فوات الفرص ، ويحسب أنه إذا لم توضع قواعد ثابتة لتنمية نظام القبيلة والعرف وتقويته ، فانه لن يقوى على مقاومة تيار الجيل الجديد ، الذى قد لا يتقيد بهذه النظرة القبلية ، ولا يرضى ابحكم العرف والعادة . وهكذا يدعو معاليه إلى التوسع فى التجربة . وبعد أن يتحدث معاليه عن تكاليف الحكم المركزى البيروقر اطى الفاحشة يرى أن الطريق الواضح لتحقيق الغرض من الحكم اللامركزى غير المباشر ، إنما هو أن توسع سلطة المشايخ ، حتى تمتد إلى الناحية الإدارية ، بعد أن رسخت فى الناحية القضائية ، وقبلها الأفراد ، وبهذا يصبح شيخ القبيلة قاضيها ورئيسها المنفذ (١٠) .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، أصدر قانون سلطات المشايخ سنة ١٩٢٧ وهو قانون يلغى قانون سلطات مشايخ الرحل سنة ١٩٢٧ ، ويلاحظ أن كلمة رحل ، حذفت من القانون الجديد ، الذى بمقتضاه خول الحاكم العام سلطة لتعيين محاكم المشايخ فى أى مكان من السودان ، بموجب أمر يصدره . وقسمت المحاكم إلى كبرى وصغرى ، وينبغى أن يعين أمر تأسيس المحاكم الكبرى ، بالاسم الرئيس ونائبه ، وعدد الأعضاء القانونى لتكون الجاسة قانونية ، ويحدد دائرة اختصاصها وسلطتها فى العقاب . ويتراوح العقاب بالنظر إلى المحكمة ، ونوعها وأعضائها ، من سنتين سجنا ومائة جنيه غرامة ، إلى شهر سجنا وخمسة جنيهات غرامة . أما المحاكم الصغرى فسلطتها الغرامة من جنيهين إلى عشرين جنيها . وللمحاكم الكبرى كاللمحاكم الصغرى سلطة لنظر القضايا المدنية . وخول القانون ، للمديرين ومفتشى المراكز ، أن يضعوا اللوائح لسير تلك المحاكم بموافقة الحاكم العام ، كا أعطاهم حق إعادة النظر فى أحكام تلك المحاكم .

حتى ذلك الوقت ، كانت القبيلة وحدة الحكم والسلطة ، ولكن السياسة اتجهت فى عام ١٩٢٨ خطوة إلى الأمام ، ورأت أن تدمج بعض القبائل الصغرى فى القبائل الكبيرة الموجودة فى منطقتها ، أو تدمج القبائل الصغرى

⁽۱) راجع التقرير السنوى لحـكومة السودان عام ١٩٢٦.

⁽٢) ملحق التشريع السنوى الثانى عام ١٩٢٨ س ٤٠ وما بعدها .

فى بعضها البعض لتخلق منها وحدة أكبر يمكنأن تكون إدارة منفصلة، والغرض من ذلك التمكن من دفع بعض المال للرؤساء ومساعديهم مقابل ما يقومون به من عمل . ولهذا أصدر فى عام ١٩٢٨ قانون سلطات المشايخ سنة ١٩٢٨ أن للغى قانون عام ١٩٢٧ ، ويعيده مع بعض التعديلات . والتعديل الأساسى كا ورد فى ديباجة التشريع ، وبما أنه قد جرى العرف على استخدام مجالس القبائل أو مجالس مشتركة من البلاد لفصل المنازعات بين القبائل أو البلاد . «فقد رأى المشرع ألا يتقيد بوحدة القبيلة أو المركز فى تعيين المحاكم الأهلية وكان المشرع يرمى من وراء ذلك إلى غرض أسمى ، ألا وهو عند ما تتسع سلطة هذه الزعامات وتشمل الادارة بعد القضاء يستحسن أن تكون الوحدة الجغرافية أو الاقتصادية هى الوحدة التي يقوم عليها نظام التقسيم .

ولأول مرة خصصت في الميزانية مبالغ لهذا الغرض بلغت ١٥٠٠٠ جنيه وهذه المبالغ نجمت عن الوفر من بنود الميزانية، نظراً لتخفيض نفقات الادارة بادخال نظام الحكم غير المباشر، واعطاء المحاكم الأهلية هذه السلطات الواسعة . حتى عام ١٩٢٧، كان عمل المجالس والمحاكم الأهلية محصوراً في القرى والقبائل الرحل . ولكن في تلك السنة ، أضيفت المادة ١٠ (١) إلى قانون التحقيق الجنائي وبمقتضاها خول الحاكم العام ، سلطة ليعين في المدن مايسمونه محلس القضاة ، مكونا من ثلاثة أشخاص لا يحكمون إلا مجتمعين . وكانت أول سلطة أعطيت لمجالس القضاة في المدن ، شهراً سجنا وغرامة لا تزيد عن الجسة جنيهات . على أن هذه السلطات زيدت فيها بعد زيادة تختاف حسب المدنية ، وكفاية الاشخاص الذين تعطى لهم سلطة العمل في تلك المجالس القضائية .

وفى نهاية المطاف ، صدر فى عام ١٩٣١ قانون محاكم الرؤساء سنة ١٩٣١ (٢) للعمل به فى محاكم الجنوب الوثنية ، وتوضح المادة الرابعة تكوين المحاكم ودرجاتها والسلطة التى تعين رؤساء وأعضاء تلك المحاكم ، وتبين المادة السادسة سلطة تلك المحاكم ودائرة اختصاص كل منها ، وتبين المادة السابعة القانون الذى يتبع فيها

⁽١) راجع ملحق التشريع السنوى الثالث ص ١١ .

⁽٢) ملحق النشريع السنوي السادس ص ٢٨.

ألا وهوالقانون والعرف الأهلى السائد فى المنطقة التى تباشر فيها المحكمة اختصاصها بشرط ألا يكون ذلك القانون أو العرف مخالفا للعدالة أو الآداب أو النظام . كما لها أن تطبق نصوص أى قانون يخول لها أمر إنشائها أو لائحتها تطبيقه .

ثم صدر قانون المحاكم الأهلية عام ١٩٣٢ (١) . للعمل به فى محاكم الشمال وهو القانون المعمول به حتى الآن ، وقد آلغى هذا القانون قانون سلطات المشايخ ١٩٢٨ ، وقانون المحاكم القروية ١٩٢٥ ، وأعاد سنها معدلة . وأهم مافى هذا القانون المحاكم الثامنة التى توضح اختصاص المحاكم الأهلية ، وتماماً للفائدة نقتبسها هنا كاملة .

- ٨ (١) لكل محكمة أهلية الاختصاص الكامل والسلطة ، بالقدر المبين في هذا القانون ، أو في الأمر القاضي بانشاء المحكمة أو في اللوائح المصحوب بها ذلك الأمر ، ويشترط ألا تـكون لمحكمة أهلية سلطة .
- (١) أن تسمع أية دعوى مدنية ، طرفاها غير داخلين تحت اختصاص المحكمة ، إلا برضا الطرفين أو .
- (س) أن تسمع أية دعوى مدنية ، يكون أحد طرفيها داخلا تحت الاختصاص والطرف الآخر غير داخل ، إلا برضا الطرف غير الداخل تحت الاختصاص أو .
- (ع) أن تسمع أية دعوة مختصة بملكية أرض ، ماعدا دعوى قسمة أرض مسجلة ، بمقتضى قانون تسوية وتسجيل الأراضي سنة ١٩٢٥ وملوكة لشركاء في إرث بحصص شائعة أو .
- (٤) أن تحكم فى أية قضية جنائية ، يكون المتهم فيها موظفا . في الحكومة أو .
 - (هر) أن تحكم فى أية قضية جنائية ، يكون المتهم فيها رجل بوليس ، إلا برضا المدير ، وان كان المتهم صف ضابط ، أو عسكم ياً فى قوة . دفاع السودان ، فلا تحكم إلا برضا قومندان القسم أو المدير أو .

⁽١) ملحق التشريم السنوى السابع ص ٧٥ .

(و) أن تحكم فى أية جريمة، من الجرائم المبينة فى الجدول الأول الملحق بهذا القانون .

إلى آخر ماورد من الاستثناءات في تلك المادة .

أما القانون الذي يطبق في تلك المحاكم، فقد نصت عليه المادة التاسعة، وهو في جملته القانون الأهلى ، والعرف السارى في دائرة اختصاص المحكمة على ألا يخالف العدالة أو الفضيلة أو النظام ، كما لها أن تطبق أى قانون يسمح لها أمر انشائها أو لوائحها بتطبيقه . أما المادة ١١ فتنص على أن الأحكام يجب أن تصدر بالاجماع ، وإلا وجبت الموافقة عليها من المقتش وهو يؤيد حكم الأغلبية ، وتستأنف الاحكام عند المفتش والمدير .

ولنقف هنا قليلا لنبدى بعض الملاحظات على هذا النظام .

بدأت الحكومة سياسة الانتقال من الحكم المركزى المباشر ، إلى نظام اللامركزية غير المباشر ، في الناحية القضائية فقط ، وحجتها في ذلك أن رؤساء العشائر ، وكبار رجال القبيلة ، كانوا من قديم الزمان ، يتمتعون بسلطة عقاب أفراد قبائلهم . والفصل في النزاع بين الأفراد ، وأن المجالس المشتركة بين القبائل وبين البلاد المجاورة ، كان لها حق الفصل في أى نزاع بين القبائل والبلاد المجاورة وحجة الحكومة الثانية أن التجربة ، تنجح كثيراً في ميدان القضاء وتعطى الرؤساء مركزاً محترماً ونفوذاً معترفا به ، عما يجعل من السهل عليهم في المستقبل أن يتولوا شئون الإدارة والتنفيذ في مقاطعاتهم .

ولكن الأخطاء التي ارتكبت في هذا العمل كثيرة وخطيرة .

إن نظام القبيلة ، لا يصلح أن يكون وحدة لنظام الحكومة المحلية أو أى نظام حكم . وأهم عنصر يراعى فى مثل هذه الأحوال ، هو عنصر جغرافية الإقليم واقتصادياته ، ونوع الحياة التى يحياها سكانه . وسرعان مالاحظت الحكومة هذا الحظأ ، ولكنها عندما أرادت إصلاحه ، ارتكبت خطأ آخر ، وذلك لأنها دبحت القبائل الصغرى فى المقاطعة الواحدة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ دبحت القبائل الصغرى فى المقاطعة الواحدة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ الكبير ، وبهذا خلقت بعض الزعماء ، الذين أصبح لهم نفوذ بمائل لنفوذ عهود الاقطاع ، حتى حسب الناس أنهم إزاء دكتاتوريات أهليسة ، يسندها سلطان

الحكومة، وتحميها حرابها. وعيب آخر لهذا النظام، أنه لا يعطى الكفايات والمؤهلات الفردية فرصة الظهور لحدمة المجموعة، لأنه ليس من المحتمل دائما أن يكون رئيس القبيلة الكبيرة، أقدر أفرادها على الاضطلاع بشئون الحكم، ناهيك من أن يكون أكثر كفاية وأعظم مؤهلات من رؤساء القبائل الأخرى التي أدمجت في قبيلته، وتحت رئاسته، لا لشيء إلا لأن قبيلته أكثر عدداً، وأوفر مالا، وكثيراً ما يدس رئيس القبيلة الكبيرة، لرؤساء القبائل الصغيرة، ليحطمهم ويقضى عليهم، حتى لاينافسوه يوما في رئاسة المقاطعة، وسيئة أخرى لهذا النظام، قانون الوراثة الذي يكاد يجعل حكم المقاطعات حكم ملكية، لا حكما دمقراطيا ينال فيه ابن الزعيم، وابن الرجل العادى، حق الظهور وفرصة الحكم، بقدر ما يبديه الواحد منهم من كفاية ومقدرة، وما يتمتع به من حب الناس وثقتهم. إن هذا النظام يخلق في البلاد سلطات لم تعرفها من قبل، وزعامة العشائر في الماضى، كان يتمتع بها القوى الأمين المحبوب من الرجال ، ولا يتحتم أن يتمتع بها ابنه من بعده، أو أحد أقاربه.

إن خير وحدة لنظام الحكم المحلى ، هي وحدة المركز الإدارى . فقد ثبت بمرور الزمن أن المراكز قسمت تقسيما يتناسب مع جغرافية المنطقة ، واقتصادياتها و نوع الحياة التي يحياها الناس ، وأن كل مركز من هذه المراكز ، يكاد في الغالب الأعم ، يقوم بمصروفات إدارته وتنمية مرافقه العامة ، بما يرد إلى خزائنه من الضرائب المباشرة . وخير لهذا النظام من الحمكم المحلى ، أن تديره مجالس الأرياف ، ينتخب أعضاؤها بطريقة الانتخاب من درجتيه ، إلى أن يمكن بمرور الزمن الانتخاب المباشر . وهذا ما سنبسطه بإيضاح في فصل مقبل .

على أن السلطات الجنائية التى أعطيت لتلك المحاكم سلطات واسعة ، وليس هناك قانون أهلى أو عرف واضح المعالم ، تستطيع تلك المحاكم ، أن تطبقه دون أن تخطى فى التطبيق . واستنباط القواعد القانونية ، من العرف ، والعادة للحكم بها ، ليس بالأمر الهين . وكثيراً ما يصعب على الفنيين من رجال القضاء المتفقهين وقد أتيحت لى فرصة لارى هذه المحاكم تنظر بعض القضايا . فوجدتهم بعيدين كل البعد عن فهم روح الجريمة والعقاب ، وتقرير العقوبة ، حسب ظروف

القضية وظروف المتهم الحاصة ، فسارق الجمل المهرة الأولى يحاكم بسنة واحدة سجنا ، وللمرة الثانية بسنتين ، وسارق الحمار بستة أشهر للمرة الآولى وهكذا . ولكن الرؤساء ومساعديهم وجدوا فى القضاء خيرأداة لإظهار سلطانهم ، ولهذا التفتوا إليه دون شئون الإدارة والتنفيذ المناطة بهم ، ولهم فى ذلك عذرهم .

ويتضح من هذا، أن دمج السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، يؤدى إلى أضرار كثيرة، وإهمال جانب من العمل والاهتمام بالجانب الآخر. وربماكانت هذه المحاكم تؤدى عملها أحسن بما تؤديه الآن؛ لو فصلت عن الإدارة في داخل المقاطعة، ونظرت استئنافاتها أمام قضاة من المصاحة القضائية، بدلامن رجال السلك الإدارى.

والآن نعود إلى تتبع التاريخ من حيث تركناه .

كانت السلطات الأهلية من قديم الزمن ، تشترك مع الحكومة في تقدير الضرائب المحلية ، كالعشور والدقنية والقطعان وعوائد المدنية وغيرها ، ولكن لم تكن مطلقة الحرية في تقديرها بل كانت تعمل بإرشادات رجال السلك الإدارى وتحت مراقبتهم ولكن في عام ١٩٢٥ أعطيت دار مساليت ، ودار الشكرية ، ميزانيات منفصلة . وليس معني هذا ، أن تلك الإدارات الأهلية قد أعطيت سلطات مالية واسعة ، لجمع الأموال وصرفها ، إنما كانت الحكومة تقرر الأموال التي يجب أن تجمع ، والمبالغ التي تصرف، وكيفية صرفها ، وعلى الادارة أن تتأكد من أن هذه الأموال جمعت وأن المبالغ المحددة للصرف قد صرفت في الوجوه المقررة . وأعطيت بعض إدارات أهلية ، أقل مركزا من المساليت والشكرية ، سلطات مالية تخول لها تقدير الضرائب المحلية ، مع المراقبة اللازمة وجمعها ، وقديم حساب مفصل عنها . وقد أعطيت لها كمية معينة من المال ، لصرف المرتبات لعمال الادارة الأهلية في المقاطعة .

وفى عام ١٩٣٨، أصدرالسكر تيرالمالى مذكرة، عن نظام سياسة الانتقال المالى للسلطات الإدارية المحلية، في المناطق الريفية، قدم لها السكر تير الإدارى بكلمة قال في مستهلها: « إن المسئولية المالية عنصر هام في الذاتية المحلية، وانتقال هذه المسئولية التدريجي، جزء قائم بذاته في سياسة حكومة السودان،

وأنه من الأهمية بمكان أن ينمى إلى أقصى حد عمل السلطات المحلية الحرفى تداول الأموال العامة للفائدة المشتركة ، ولا يمكن أن تسمى وحدة محلية بحق إدارة أهلية حتى تكون قادرة على مراقبة وجباية الإيرادات خاصة تقدير وتحصيل الضرائب المباشرة والإشراف على الصرف فى خدماتها ، . وفى المقدمة بعض توجيهات أخرى لتعليم رجال الادارة الأهلية ، أن ينظروا للمال الذى فى أيديهم، للصرف كال ذويهم ، وأن يبتعدوا عن الفساد والرشوة ، لأنها ليست مخالفة للأخلاق فحسب ، بل مما يقضى على كل نظام مالى . وتدعو المقدمة ، رجال الادارة الأهلية ليستقلوا برأيهم فى شئون الممالية ، ولا يلجأوا للمفتش إلا فى الصعاب .

أما المذكرة فقد وضعت الأسس المالية ، وطريقة الحسابات والتحصيل والصرف والمكافآت ، بعد أن وضعت السياسة العامة ، لنظام اللامركزية المالى كما صحبت بعدد من النماذج التي يمكن للإدارات الأهلية أن تتبعها في طريقة الحسابات ، وأهمافي هذا النظام الجديد ، تدريب الإدارات الأهلية على الاحتياطي للصرف منه ، قبل تحصيل أموال السنة الجديدة . وللصرف منه في أوقات الضيق وسنوات المحن ، والتقلب في الأجواء الاقتصادية . وقسمت المذكرة الانتقال المالي للإدارات الأهلية ، إلى ثلاثة أقسام : بدائي، ووسط، وعالى ، وفي عام ١٩٤١ بلغ عدد الإدارات الأهليت التي وصلت الدرجة القصوى ، وأصبحت ذات بلغ عدد الإدارات الأهليت قالي وصلت الدرجة القصوى ، وأصبحت ذات ميزانيات منفصلة ، إحدى عشر إدارة «هي دار : مساليت ، والمقدمات الجنوبية والرزيقات ، وشكرية البطانة . وشكرية رفاعة ، والحسانية ، والبقارة ، وتقلى ، وحمر ، والجوامعة ، ودار حامد . وبحموع ميزانيات هذه الإدارات ١٣٦٠١٣ بسمة .

ولكن هذه الميزانيات، في جانب المصروفات، لاتزيد كثيراً على صرف مرتبات رجال الإدارة والعمال (١)، لأن ما يصرف في الطرق والصحة العامة،

الایرادات ۲۲۰٬۳۷۰ جنیه مصری الموظفون ۲۳۳٬۱۵۰ د د المحدمات ۲۰۲٬۵

⁽١) تبين تقديرات ميزانية الادارة الأهلية في السودان لعام ١٩٣٩ الأرقام الآتية :

والتعليم قليل لايذكر ، وهي في الواقع أداة لجمع الضرائب ، وتوريدها إلى الخزانة العامة ، أما الاحتياطي فقد أخذ يتضخم عاماً بعد عام ، دون أن يصرف القليل منه في المرافق العامة ، والبلاد تحتاج إلى الطرق والعناية الصحية ، كما تحتاج حاجة تفوق حد الوصف للتعليم الأولى ، وهو من أول واجبات الحكومات ، وخاصدة الحكومة المحلية (١).

لم تقم الحكومة بأية خطوة في سبيل الحكم غير المباشر ، من الناحية الإدارية أوالتنفيذية حتى عام ١٩٣٧ إلا ما كان يقوم به زعماء العشائر والمشايخ من عمل إدارى بسيط ، بحكم مراكزهم في الأقاليم ، وسلطتهم القضائية ، ولكن يبدو أن الحكومة ، رأت في عام ١٩٣٧ أن تخطو خطوة جريئة ، وفي اتجاه جديد ، يدل على أنها تنوى الإقلاع عن سياسة الإدارة الأهلية ، إلى نظام الحكومة المحلية الصحيح . فأصدرت تشريعا شاملا ألا وهو قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٣٧ واللوائح الأساسية الملحقة به ، وهو القانون الذي يقوم عليه نظام الحكومة المحلية في البلديات والمدن والأرياف ، ويحدد سلطاتها وواجباتها ومناطق اختصاصها ، وسنعرض له بالتفصيل والإيضاح والتعليق في الفصول المقبلة ، إنما نكتني في هذا الفصل بإيراد ما تضمنته المذكرة الإيضاحية ، لأن فيها توضيحا للسياسة الجديدة وأغراضها ، وطرق الوصول إليها ، وإليك بعض فقرات من المذكرة الإيضاحة :

« إن الحاجـة إلى تشريع جديد يتناول الحـكومة المحلية لني ازدياد مضطرد منذ أعوام »

« والغرض الأصلى من النشريع ِ، إنما يرمى إلى توسيع قانون النظام العام،

مصروفات فوق العادة ١٠٣٠١ جنيه مصرى الوارد للخزانة إلعامة ٦٤٫٢٢٥ «
 الفائض « «

⁽١) بلغ متجمد الاحتياطي بيد هيئات الادارة الأهلية:

ليكون قانون حكومة محلية شاملا يتضمن كل السلطات الادراية القانونية ، التي يباشرها المديرون ، وكل أعمالهم كسلطات مرخصة ومسجلة ، وبذا يحوى جزءاً كبيراً من قانون الصحة العمومية ، فيجعله قاصراً على أعمال مجلس الصحة المركزية الهامة .

هذا وقد نشأ إلى جانب ذلك ، غرض آخر حيث آن أوان تنظيم السياسة الانتقالية ، بشأن السلطات الادارية للحكومات المحلية ، فاستغل هذا النشريع لتحقيق ذلك الغرض ، وقد ظهر أيضا أنه لواستثنينا بعض المدن الكبرى ، فإن الاحوال تختلف فى مناطق القطر ، حاضره وباديه ، اختلافا كبيراً لايستطاع معه إيجاد نظام محكم ينى بحاجاته المتعددة ، وإن خير ما يتوصل به إلى إيجاد نظام شامل يتناول كل القطر ، إنما يكون بإصدار ثلاثة قوانين مختلفة .

وهذه القوانين هي:

- (۱) قانون الحكومة المحلية للبلديات ، الذي يسرى فقط على المدن الكبيرة ، التي تعقد إدارتها بمشكلة استيطان الأوروبيين لها ، بشكل واسع ، كالخرطوم والخرطوم بحرى وأمدرمان وعطبرة ويورتسودان .
- (س) قانون الحكومة المحلية للمدن وهو يسرى على المدن التى فى مستوى الأبيض وكوستى أو كسلا ذات المشاكل الحضرية ، لكنها أقل تعقداً من مدن البلديات .
 - (ع) قانون مناطق الأرياف ، وهو يسرى على باقى القطر ، .

ثم تذكر المذكرة الإيضاحية مقارنات وفروقا بين القوانين الثلاثة الخاصة بكل قسم من الأقسام المذكورة آنفا وما دمنا سنناقش هذه القوانين فى الفصول المقبلة فلا داعى لاقتباس تلك الفقرات هنا .

وتختتم المذكرة بفقرتين نرى من الضرورى إيرادهما هنا: «أن تهذيب السعادة، والعرف الأهلى، بقانون مناطق الأرياف فى شكل أوامر ثابتة، يقلد موظنى الادارة مسئولية كبرى، نحو توجيه وضبط هذا النظام. وسيأتى فى النهاية بمعلومات قيمة لما يتطلبه التشريع المحلى.

والمرجو أن يبرهن تقسيم مناطق الحكومة المحلية في السودان إلى ثلاثة أنواع منفصلة لكل واحدة منها تشريعها المناسب لها ، على تقدم عظيم في الحالة المحاضرة ، حيث يوجد تشريع واحد يراد به أن يشمل بانتظام كل أنحاء السودان بالرغم من وجود اختلافات الاحوال السائدة في جهات مختلفة وسيعطى التشريع الجديد _ الذي سوف لا يعتبر كاملا بصدور هذه القوانين الثلاثة _ قوة جديدة للحكومة المحلية في السودان (١) ، .

ولمكن هل أدى هذا النشريع، واللوائح الملحقة به، إلى خلق حكومة محلية بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة. أم أن التطور لم يبلغ حده، ولا تزال ذيول سياسة الانتقال ونظرة الحكم غير المباشر. الاستعمارية باقية، ولابد من خطوات أخرى للقضاء عليها، وإيجاد الحكومة المحلية الصحيحة ؟.

الجواب لا ونعم .

لا ، لأن الإدارة الأهلية ، وليدة النظرة الاستعمارية ، لا تزال باقية تتمتع بالقوة والسلطان ، وإن أطلق عليها اسم الإدارة المحلية .

هذا هو تاريخ الإدارة الأهلية ونموها مع قليل من التطور من نظام الإدارة الأهلية إلى نظام الحكومة المحلية .. وقبل أن نناقش قوانين ١٩٣٧ . واللوائح الملحقة بها ، يجدر بنا أن نتحدث بإسهاب ، فى الفصل المقبل عن نظرية الحكم غير المباشر ، وسياسة الانتقال . وهى النظرة البريطانية فى حكم المستعمرات الافريقية ، ونقارنها بنظرية الحكم المباشر ، كا يراها الفرنسيون .

⁽١) راجع ملحق التشريع الحاص للغازنة رقم ٦٥٢ الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧

الفصن اللهاش الحكم غير لمباشِر

ليس نظام الحكم غير المباشر ، بالشيء الجديد في عالم السياسة الاستعمارية من حيث النظرة والتطبيق ولو إلى حين ، لأن الاعتراف بالنظم القائمة في بلدما وقت الفتح واقرارها حتى يستتب الأمر الفاتحين ، معروف منذ أن بدأ الانسان يغزو ويستعمر أخاه الانسان . والأمثلة التاريخية لاحد لها : فأنت تجده في عهد الأمبر اطورية الرومانية ، وعند الفرنسيين وعند الانجليز ، ولكن نظام الحكم غير المباشر ، بمعناه السياسي المتعارف الآن كسياسة استعمارية تعمل بها الأمبر اطورية البريطانية في حكم المستعمرات الافريقية وغير الافريقية ، فأول من عمل به ونظمه ووضع له المبادى والاسس المورد لقرد ، حيث جعله نظام الحكم السائد في نيجريا الشالية ، وانتشر هذا النظام فشمل نيجريا الجنوبية . وأخيراً أخذ ينتظم في معظم الأقطار الافريقية الاستوائية وغير الاستوائية كا تعدى حدود أفريقيا .

وما معنى الحكم غير المباشر؟

وهنا ينبغى أن أنقل للقارى. آرا. الصفوة المختارة من رجال السياسة القائلين بصلاحية نظام الحكم غير المباشر. وسأحاول جهدى لأورد آراءهم حسب ترتيبها التاريخى وأول رأى عثرت عليه فى تنقيبى رأى السير شارلس بروك وكان «راجا، فى سراواك وذلك فى عام ١٧٧١ حيث يقول:

وإن الخطأ الشائع الذي يرتكبه الأوروبيون في الشرق فرض المدنية الغربية دفعة واحدة مع استبعاد النظام الأهلى بدلاً من استخدامهما سويا ليكمل هذا ذاك. وهناك سبيلان يمكن أن تسلكهما الحكومة: الأول أن تبدأ بالأشياء كما

تجدها وتحجر على الضار أو غير العادل وتسند المعقول والعادل من عرف الأهالى ، وتترك النظام والنشر يعللفرصة المناسبة ، وعند ماتشعر بمطالب جديدة تناقش وتقرر لها التدابير المناسبة المعمولة فى المكان ذاته لا المجلوبة من الخارج وتستوثق من أن هذه لا تخالف العادات الأهلية ، وتحصل على رضا الأهالى بها قبل تطبيقها .

والتقدم بهذه الطريقة عادة بطىء، وليس هذا النظام بكله وكايله مرضيا من حيث وجهة نظرنا ولكنه هادىء وأكيد والثقة تزداد ولا يخيل للأهالى عند ما تحين الفرصة أن النير الأجنى يثقل كواهلهم .

أما السبيل الثانى فهو أن تنظف المكان هنا وهناك وتدخل فى هذا الفراغ شيئاً يرتضيه الأوروبيون أكثر من سواه قانون عقوبات على أحدث طراز أو فرض نظام ضرائب وبوليس يجلب من الغرب برمته مع التأكد النام من براعته فى ذانه ولكن بقليل من التفكير فى مدى صلحته للظروف التى سيصادفها(۱) .

وهذه السياسة بعينها هى التى قال بها اللورد لقرد في شمال نيجريا عند ماتولى الحكم فيها اللمرة الآولى. ومفتاح سياسة اللورد لقرد الإدارية يتلخص في كلمتين اللامركزية والاستمرار . ولكن الذي يقول باللامركزية والاستمرار لابد أن يؤمن في التعاون بين الحاكم والمحكوم وبين المحكوم والمحكوم ، ولهذا كان اللورد لقرد ينادى بهذا التعاون ، ويلقن كل فرد يعمل في إدارته هذه الحكة البالغة . وأول مافكر اللورد لقرد ما تطبيق هذه السياسة عند ما كان في شرق أفريقيا ووضع كتابا ضمنه آراءه عن الإدارة الأهلية . وقد طبع الكتاب في عام أفريقيا ووضع كتابا ضمنه آراءه عن الإدارة الأهلية . وقد طبع الكتاب في عام ولنستمع إليه حيث يقول : ، فيما يختص بالرقابة الداخلية في يوغندة فانه من رأيي أن يكون الغرض الذي يرمى إليه في إدارة هذه البلاد أن تحكم بواسطة حكومتها التنفيذية الحاصة . فالأهالي مفرطون في الذكاء وعندهم تقدير مدهش حكومتها التنفيذية الحاصة . فالأهالي مفرطون في الذكاء وعندهم تقدير مدهش

المدل والإجراءات القانونية ، وينبغى أن يكون هدفنا أن نربى و ننمى فيهم ووح المدالة (١) .

وكتاب اللورد لقرد المشهور الوصائة المزدوجة كلاء واتخدت نيجريا المثل المرجع الأول والاخير ، فقد بسطت فيه النظرية بجلاء واتخدت نيجريا المثل لانها المهد الذي ترعرع فيه الوليد وشب وأخدت روحه تطوف البقاع المجاورة أو لعلها تعدت الحدود . ولا أريد أن أفتبس هنا من ذلك الكتاب ولكني أحيل القارىء الذي يريد التوسع إلى الفصل الخامس والفصلين العاشر والحادي عشر م . . ذلك الكتاب الذي يعتبر العمدة في إدارة المستعمرات البريطانية الإفريقية .

ولكن اللورد لقرد له حواريون وأتباع لايسع الباحث إلا أن يورد آرامهم لعل فيها بعض الجدة وزيادة الإيضاح. وأول أولئك المستر تمبل الذي عمل في نيجريا الشهالية زمنا طويلا وكتب كتابه Native Races And Their Rulers وقد نشر في عام ١٩١٨ وهو يقول عن الحكم غير المباشر:

«أعنى بالحكم غير المباشر نظاماً إداريا يؤثر بواسطته النفوذ الأوروبي على الأهالى بطريق غير مباشر ـ بطريق رؤسائه وليس مباشرة عن طريق الضباط الأوروبيين ـ فى السياسة والبوليس الخ. وبواسطته يضع الأوروبي نفسه بعيداً ويتزك سواد الأهالى ليفهموا أن الأوامر التى تأتى إليهم تصدر من زعمائهم وليس من الرجل الأبيض الدخيل (٢).

وهذه الفتاة التي نالت كرسى الاستاذية فى جامعة اكسفورد ، والتي طافت شعاب افريقيا تنفقد شعوبها ونظام الحكم فيها ، أليست لها رأى فى الحكم غير المباشر ؟ لقد قالت مس برهام:

م يمكن أن يعرف الحكم غير المباشر بأنه نظام تعترف فيه الدولة الوصية بالجاعات الإفريقية القائمة ، وتساعدها على الأخذ بوظائف الحكم المحل .

Native Administration In Nigeria by. M. Perham P. 36.

Native Races And Their Rulers いんしょう (で)

ويتحدث البعض بالفعل عن الحكومة المحلية الأهلية . ولا يمكن أن يكون هناك اعتراض على هذا إذا تذكرنا أنه بالرغم من أنكثيرا من مبادى و نظام اللامركزية المقبولة على وجه الاجمال يمكن تطبيقها ، فهى حكومة محلية ، مع الفارق ، مادام ولا والناس في الغالب يوجه نحو زعمائهم ورجال قبائلهم ، (۱) .

ولكن هذه فقرات تعطى آراء متفرقة قل أن ينفذ منها الناظر الصورة المجملة لهنا النظام من الحكم ، ولا بد من تفصيل الحديث ومتابعة تطور الحكم غير المباشر إدارة البلاد بواسطة حكامها من الوطنيين وقد أتبعها وتماها اللورد لقرد عندما عين مندوبا ساميا لنيجريا في عام ١٩٠٠، ووضع لها الأسس كنظرية للإدارة الأهلية في سلسلة من المذكرات السياسية جمعت وطبعت في عام ١٩١٨، ثم في كتابه الوصاية المزدوجة السياسة مو أن المؤسسات الأهلية في ذاتها لها قيمتها كوكالات حكومية ، وليس هدف السياسة .أن تقوم في إفريقيا شبكة من المؤسسات الأهلية قد انتقل إلى مبدأ تنمية تلك المؤسسات والارتقاء المحافظة على المؤسسات الأهلية قد انتقل إلى مبدأ تنمية تلك المؤسسات والارتقاء بها لتضطلع بالأعباء الحديثة للحكم . ولقد أدرك المسئولون أن هذه المؤسسات إذا كان لا يد لها أن تلعب دورها في هذا العالم الحديث ، فلا بد أن يطرأ عليها من التغيير ما قد يغير ملامها ومعالما حتى لا مكن التعرف إليها (٢٠).

يقولون: إن الحكم غير المباشر نقطة ابتداء في طريق التطور نحو الحكم الذاتى، وإنه خير ما جادت به الإدارة البريطانية . ولكن الحكم الذاتى يستوجب قيام نظام تمثيل برلماني، غير أن الساسة البريطانيين يقولون: إن فلسفة الحكم غير المباشر تنطوى على عدم تحديد طبيعة النظم السياسية التي قد ينتهى إليها نظام الحكم غير المباشر في بلد ما قبل أن يأتي الوقت المناسب ، وفي رأيهم أنه لا يبعد أن ينتهى نظام قائم على المؤسسات الافريقية إلى نوع من الحكم الذاتى . أنا لا أفهم هذا ، ولكن السياسة البريطانية لها أساليها ولا يفهمها إلا أصحابها . فكل مستعمرة ولكن السياسة البريطانية لها أساليها ولا يفهمها إلا أصحابها . فكل مستعمرة

Native Administration In Nigeria. P. 348.

An African Survey. Lord Hailey P. 134.

عندهم حقل تجارب ، وكل مستعمرة حبلي ولا يدرى أحـد عما ذا ستتمخض ، ومستعمر اتهم: كالليالي من الزمان حِبالي ، مثقلات يلدن كل عجيب .

طبق التعبير المعروف بنظام الحكم غير المباشر على كثير من أوضاع الإدارة الاهلية المختلفة في كثير من مستعمرات التاج البريطاني ، ولكن الوضع الذي اشتهر به ذلك التعبير أكثر من سواه هو ذلك الذى تعترف فيه الدولة الوصية بالجماعات الأهلية القائمة وتساعدها على ضوئه على النحو والتكيف حسب ما تمليه وظائف حكومتها المحلية . وأوضح ما يتديز به الحكم غير المباشر عن الحكم المباشر نظرته للمكامة التي تعطى للسلطات الأهلية التقليدية في نظم الإدارة والقضاء والاستفادة من تلك السلطات . وتعطى إدارة المستعمرات الحديثة في الغالب السلطات الأهلية من الاعتبار والواجبات ما تجد تلك السلطات متمتعة به عنـــد دخولها البلاد ، وفي بعض الأحايين تهمل تلك السلطات ولا تعطيها قيمتها التقليدية ، وذلك عندما يتراءى لها أن ما تدخله من نظام أحسن من النظام الذي وجدته في ألبلاد ، وأقرب إلى روح العدالة والإنسانية في نظرها . فإذا نظرنا إلى الهندوجدناها قدحكمت بنظام الحكم المباشر حيث قامت بها إدارة من الأوروييين، وكان قضاؤها بيد الأوروبيين ، وعندما تعلم بعض الهنود استخدمو ا في وظائف الإدارة والقضاء، ويمرور الزمن قامت مجالس المدن والبلديات ومجالس الأرياف، ويخطى من يحسب نظام الراجات نوعا من الحكم غير المباشر . والكن السياسة البريطانية فيما يختص بالهند لها عذرها: أولا لأن سياسة العصر عندما احتلت الهند لم تعرف غير الحكم المباشر ، وثانيا لأن الهند تفرق الناس فها طرائق قدداً . وكثرت الطوائف والنعرات الدينية ، ولا يمكن الارتكان إلى وحدة من الجماعات البشرية تعتبر نواة صالحة لنظام الحكم غير المباشر .

ومن الجلى أن الإدارة الأهلية ليست الحكومة المحلية. لأن الأولى سياسة استعمارية وهى المعروفة بالحكم غير الماشر، والثانية نظام حكم داخلي ليحكم كل مدينة أهلها وأصحاب المصالح فيها، ويتساموا بمدينتهم أو مقاطعتهم إلى المكان اللائق بها بين المدن والمقاطعات. وكل من يقول لنا إن الإدارة الأهلية هى

الحكومة المحلية إما أن يكون جاهلا بمعنى الألفاظ التي يستعملها أو يريد أن يستجهلنا ويعمى الأمور علينا.

للكل نظام من نظم الحكم حسناته وله سيئاته. والسياسة البريطانية الاستعمارية في الأقاليم الافريقية بوجه خاص، والمعروفة بالحكم غير المباشر، لا تشذ عن هذه القاعدة. وهي على كل حال فلسفة قومية في الاستعمار قديراها غير البريطانيين من المستعمرين فاسدة الفساد كله، ويراها البريطانيون صالحة كل الصلاح محققة لسعادة الأمم المستعمرة مؤدية إلى الحكم الذاتي ولو بعد أجيال، لأن طريق الحكم الذاتي في زعمهم طويل وشائك، ولا يقطع إلا بالصبر والسير الوثيد. و ودعاة الحكم غير المباشر لا يرون فيه مجرد وسيلة للحكم الذاتي المحلى، لل يرون فيه فضيلة خاصة لأنه يدل على الطريق السوى لمعالجة كل المسائل الخاصة لترقية الأهالي اجتماعيا وسياسياً. على أن هنالك كثيرين لم يتدينوا أن الفضيلة التي يشيرون إليها لا ينطوى عليها نظام الحكم غير المباشر، ولكنها ترجع إلى كل الفلسفة السياسية التي أوحت به، وأن الحاس الذي حظى به النظام في بعض الدوائر شجع من المستعمرات البريطانية على نظرة نحوه ليست دائما فاحصة الدوائر شجع من المستعمرات البريطانية على نظرة نحوه ليست دائما فاحصة مدتقة كما ينبغي أن تكون كما أدى إلى ميل لاستخدامه في ظروف من الواضح مدتقة كما ينبغي أن تكون كما أدى إلى ميل لاستخدامه في ظروف من الواضح أنه لا يناسها مهايها.

و يحسب دعاة هـذا المذهب من مذاهب الحكم أن الأهالى لا يقبلون عادة الجديد من الأسياء التي لا تطلبها طبيعتهم ولا بد من القبول الأصيل الطبيعي ، ولحداً فنظام الحكم غير المباشر هو الذي يحقق مثل ذلك الرضا لأنه يرتكن على احترام الناس لزعمائهم واعتزازهم بالمؤسسات التي يمكنهم أن يعتبروها خاصة بهم.

ولسكن عيوب الحسكم غير المباشر كثيرة :

وأول ما يلفت النظر المبالغة فى المحافظة على النظم القديمة والسلطات التقليدية وفى بعض الأماكن الحرص عل خلق سلطات وإعطائها من الصبغة التقليدية مالا وجود له إنما هو مجرد وهم. والنظم القديمة قد تكون فاسدة و تكون غير

مسايرة الزمن ، وقد تتغير الظروف التي دعت لها في الماضي ويصح بقاؤها كالآثر القديم المتلكي في بناء جديد على نظام معمارى حديث ، ويحتفظ به صاحب الدار في هذه العمارة لا لشيء إلا ليزهو بهذا القدم ، وإن كان وجود الآثر بما يشوه جمال البناء ولا يتناسب مع الفن المعمارى الحديث . وأى معنى لبقاء جماعة كان الداعي إلى إيجادها دوافع اقتصادية محلية ، أو خوف الغزو من نفر مجاور لاتقوى على صد غزوه إلا إذا اتحدت ، أى معنى لبقائها وقد زالت تلك الدوانع الاقتصادية المحلية ، وأصحت تلك الجماعة تخضع لبقائها ولم يعد ثمة يشمل القطر كله بل تخضع لعوامل اقتصاد عالمية ، وأى معنى لبقائها ولم يعد ثمة خوف من الغزو حيث عم البلاد الأمن والطمأنينة . لامعنى لذلك في رأيي إلا أن يكون المستعمرون بريدون أن يبسطوا سلطانهم بطريق غير مباشر و تلك الجماعة خس أداة لتنفيذ تلك السياسة .

والعيب الآخر أن نظام الحكم غير المباشر لا يريد أن يفسد على البيئات المتأخرة سعادتها وهناءها بإدخال نظام مدنية غريبة على الناس الناعمين بالجهل والفقر والداء . إنه لمنطق غربب ، وأى بلاد من بلاد العالم المتحضر لم تكن في وقت من الأوقات موطنا للجهل والفقر والداء ، ولم يكن الناس فيها ليعتبروا ذلك أو يشقوا به . لماذا أفسدوا على أنفسهم تلك السعادة : فليعلم المستعمرون الناس ، وليوفروا لهم رغد العيش بما تجود به بلادهم من خيرات ، وليطردوا على مثل هذا الشقاء أكثر من حرصهم على تلك السعادة الموهومة .

والحكم غير المباشر لاتتوفر فيه اللامركزية فى الواقع لأن الموظف البريطانى فى الغالب يسيطر على رجال الحكم الأهلى ويملى عليهم رغباته لينفذوها ويبتى هو بعيداً عن المسئولية المباشرة . وثمة شيء آخر يتصل بهذه النقطة اتصالا وثيقا ، ذلك أن الرجال الذي تسند إليهم مهمة تنفيذ هدذه السياسة سواء من الأوروبيين أو من الأهلين فى الغالب لا يسمو بهم ذكاؤهم ولا تعليمهم إلى حيث يذخى أن يكون رجال الحكم فى مثل تلك البلاد التي تحتاج إلى التفكير والحكمة والدراية فى إدارتها . والضباط السياسيون فى الغالب عابرو سبيل

ولكل منهم سياسته الخاصة ، ورجال الإدارة الأهلية مكرهون على أن يكيفوا أنفسهم حسب السياسة التي يريدها الضابط السياسي للأقليم . وفي بعض المستعمرات لايوجد من المذكرات السياسية والأوامر الإدارية ما يوضح سياسة الحكم ويسن طرق الإدارة حتى يسير الضباط السياسيون على هدى تلك السياسة وحتى يتبعوا تلك الطرق وبهذا لكل ضابط سياسته ، ولكل منهم طريقه ، وهذا عمل يؤدى إلى الاضطراب والفوضى . ولا يتقدم الإقليم خطوة في عهد حاكم ألا ليتأخر خطوات في عهد الآخر و يبدأ التجرية من الأول وهكذا دواليك .

على أن الخطر الداهم في سياسة الحكم غير المباشر إنما هو حرص حكومات المستعمرات على الوصول إلى ادارة مقتدرة في الظاهر تعمل بواسطة وكلائها من الأهالي الذين يصبحون طبقة خاصة لها مصالحها ومقاييسها وأوضاعها التي تفصلها عن سواد الشعب، لافرق في ذلك إن كان أولئك الوكلاء زعماء الشعب الطبيعيين أم فرضوا على الناس فرضا. ويعطى أولئك الزعماء سلطات واسعة في وقت وجيز، وكثيراً ماترتكب الاخطاء باسم تشذه الزعامة، ويعذب الناس بفضل تلك السلطات الواسعة، وقل أن ينفذ رجال الحكومة من المستعمرين إلى طبقات الشعب ويتعرفوا أحوالهم ونفسياتهم ويقفوا على آلامهم وما وقع عليهم من ظلم و تعذيب ويدقي الحال على هذا المنوال إلى أن يطفح الكيل ويثور الناس على النظم وعلى الحاكمين.

بقيت منسألة المتعلمين من أبناء البلاد:

بقيت مسألة من يحلو للمستعمرين أن يسموهم الأقلية المتعلمة .

هؤلاء لاحساب لهم فى عالم الحكم غير المباشر وإن كان البعض منهم قد وجد سبيله إلى ملء بعض الوظائف الفنية فى الإدارات الأهلية فى نيجريا وغيرها . والسبب فى ذلك أنهم بتعليمهم وثقافتهم أصبحوا غرباء فى بلادهم ولاحق لهم أن يتزعموا العشائر أو يرأسوا المقاطعات إلا بقدر ما للاجنبى من حق . هل التعليم يباعد بين الرجل وأهله ؟ كلا ، إنما التعليم يقربه إلى أهله وبيئته ويسلحه لمداسته تلك البيئة ومعرفة ما تحتاجه وما تشكوه من داء ليسد النقص ويصف

العلاج. ولماذا أقلية ؟ ذلك لأن الإشراف على التعليم في يد من يريدون المحافظة على النظم كما وجدوها ومستوى المعيشة كما وجدوه. أما إذا قاموا بواجب الحكومات الأول ألا وهو التعليم لكان الحال غير هذا ولما وصف المتعلمون بالأطية المتعلمة. الجهل لايلد إلا الحق ولا يمكن أن يتمخض عن الحكمة في يوم من الأيام، وإذا تذرعوا بعنصر التجارب فليسب تجارب الناس تقاس بالسنين قدر ماتقاس بالإدراك، وما يدركه الجاهل في عشرات السنين يستطيع أن يدركه المدال المناس المن

المتعلم الحصيف في عشرات الأشهر إن لم تكن الأيام.

ويحسن أن أشير هنا إشارة عابرة إلى نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا . نظام الحكم الفرنسي في مستعمراتهم إنما هو نظام الحكم المباشر إلى أبعد الحدود ، فليست المستعمرة تدار بواسطة حكومة مركزية فحسب ، بل تكاد تدار من وزارة المستعمرات في فرنسا ، وتعتبر كل مستعمرة فرنسية جزءاً من فرنسا أو مديية من مديريانها ولها عثاوها في مجلس النواب الفرنسي ، وتصدر القوانين في فرنسا ، ويحرص الفرنسيون على صبغ الشعب بثقافتهم وقتل قوميته فلا يبق منه مايدل على شخصيته إلا النذراليسير ، وهذا فناء أو عين الفناء ، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتاب اللورد هيلي الذي ذكرناه أكثر من مرة وليراجع الصفحات ١٨٥ إلى ٢٠٦ فهو واجدكل ما يحتاجه من المعلومات .

على أن الحكم المباشر في المستعمرات له حسناته وله عيوبه وهو في ذاته إدارة البلاد عن طريق موظفين من الأوروبيين أو الأهالي تعينهم الحسكومة المركزية ولا يعطى من الأهمية، إلا قليلا بلنظم القبلية والاقليمية وروابط القرية وغيرها من المسائل الاجتماعية . ومن المقاصد الحسنة التي ترمى إليها فرنسا مثلا من وراء الحكم المباشر ، أن تصل بالشعب المستعمر إلى درجة من الثقافة والمدنية بماثلة إلى درجة الشعب الفرنسي ، وأن يكون واضح المدنية بتمثيله في فرنسا ، لاعن طريق المؤسسات الأهلية القائمة في البلاد . وهذه النظرية لها أثر من مبدأ المساواة بين الأفراد والشعوب الذي نادت به الثورة الفرنسية. ولكنهاسياسة نظرية لاأحسب أنها طبقت في الواقع ، فحال الشعوب التي تخضع للحكم الفرنسي كثيراً ما تدعو إلى الشفقة والرثاء . أما أوضح عيوب الحكم المباشر فهذه المركزية التي تدب دبيب

السلحفاة ، ونفقات الحكم الباهظة ، وعدم الاستقرار لتنقل الموظفين .

من البدهيات أن السودان ليس مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني كا أنه ليس مستعمرة مصرية . والحكومة القائمة فيه حكومة إدارية تنوب عن الدولتين صاحبتي المصالح المشتركة في إدارة البلاد . ولكن هذا لا يمنع من أن تطق فيه بعض نظم السياسة البريطانية الاستعمارية لأن المشر نين على هذه الإدارة هم البريطانيون . وقد جربت في السودان حتى الآن طرائق الحكم الماشر، وطرائق الحكم غير المباشر ، وهو الآن في طور انتقال إلى نظام الحكومة المحلية أو الحكم عن طريق المجالس . ويصح أن نقف هنا قليلا لنرى هل السودان من الأفطار الافريقية التي يصح أن يطبق فيها نظام الحكم غير الماشر بوصفه المعروف في نيجريا مثلا ؟

السودان قطر مستعرب، وقد ارتبطت مصائره بمصر من قديم الزمان، واللغة الغالبة فيه لغة العرب، والإسلام دينه الرئيسي، فلا يمكن أن يقال أن سكانه شعوب متفرقة لكل جماعة منها لغة خاصة ودي خاص وعادات حاصة، ولحذا لا بد من أن تقوم فيه وحدات خاصة لكل منها رئيسها وسلطته الإدارية وزعامته الحكومية، ولا أقول السياسية ، كما أن السودان قطر عرف المدنية من قديم الزمان، ولا يتأتى أن يزعم أحد بأنه من الواجب ألا يفسدوا على أهله هناهم وسعادتهم بإدخال المدنية الحديثة إلى ربوعهم . واذا ذكروا الجنوب وجبال النوبة، فالحطب يسير لأن سكان تلك الأصقاع يتعلمون العربية بالسماع وفي أقرب وقت؛ والإسلام الدن الطبيعي الذي بحذبهم فلا يكادون يختلطون بسكان المدن إلا وقد نزعوا وثنيتهم عنهم . والفوارق القائمة الآن مرجعها للسياسة . فالمناطق مقفلة أمام الوطني إلا الزيارات العابرة أو الإقامة ، والحكومة في مدى أربعين عاما أو يزيد لم تفتح سوى مدرسة حكومية واحدة في الجنوب، وتركت شئون التعليم لمدارس الأرساليات، وهذه تهتم بالتبشير أكثر من اهتمامها بالتعليم والتثقيف .

والسودان ليس كبعض البلاد الإفريقية التي منيت بالمستوطنين من البيض،

ولذلك فبلادنا خالية من مشكلات جنوب إفريقياً وكينيا ويوغندا ، كما جنبت بفضل حكمة اللورد كروم شرور الامتيازات الأجنبية .

ولهذا يصح أن يقرر الباحث أن السودان من البلاد التي طبقت فيها سياسة الحكم غير المباشر الاستعمارية حطأ ولا توافق طبيعته ولا ظروفه مثل هذه النظرة الاستعمارية .

وإنى ، مع إيماني بصلاحية اللامركزية في حكم السودان ، أرى أن خير السبل لتنفيذ تلك اللامركزية إنما عن طريق المجالس وليس عن طريق الإدارات الاهلية وليدة نظرة الحكم غير المباشر الاستعمارية ، لأن الناس بواسطة تلك المجالس كما قال الجنرال سمطس و يرعون مصالحهم المحلية ويعبرون تعبيراً مفيداً عن نشاطهم السياسي ، ويتدربون على الحدمة العامة غير المغرضة تدريبا لا يقدر بثمن ، وينمو فيهم شعور اعتزاز بمؤسساتهم وإدارتهم الخاصة ، يمازج ذلك خبرة قيمة في الإدارة والشئون العامة كما أنهـم ينالون قسطاً من الشعور بالمسئولية . وإذا ارتكبت أخطاء فهم يشعرون بارتياح لأنهم وحدهم الملومون، يكسبهم المران الضروري للاشتراك المنتظر في محيط أوسع من الحياة العامة(١) . . وأخيراً هل نظام الحكم غير الماشر وسيلة إلى الحكم الذاتى ؟ وما هو الحكم الذاتي الذي ستكون وسيلته الحكم غير المباشر ؟ ليس الحكم الذاتي الاستقلال إنما هو إدارة البلاد داخليا بواسطة أبنائها تحت رقابة الشعب الوصي، أما الشئون الخارجية فتبق في يد الشعب الوصى كما كانت عليه قبل الوصول إلى الحكم الذاتي، ومن الخير أن نبين أنه أقل درجة من نظام الممتلكات الحرة ، لأن تلك لهــا الحق فى أى وقت أن تنفصل من عصبة الأمم البريطانية متى ما شاءت أن تتخذ مذا القرار.

ويحتاج الحكم الذاتى إلى قبام الحساة النيابية فى البلاد ، كما يحتاج إلى فرض وتطبيق القانون بدون تحيز أو تفرقة بين الأفراد والجماعات ، وتلك لا يمكن

An African Survey. Lord Haily P. 581.

الحصول عليها إلا إذ تقدمت البلاد اقتصاديا ، ووجد الغذاء الصالح لجميع الأفراد وارتفع مستوى المعيشة ، وانتشرت سبل الصحة والعناية الطبية ، وأعطيت فرصة التعليم لجميع أفراد الشعب ، ولابد من شن حرب ضد الفقر والفاقة والمرض والجهل .

لكل بلاد سشكلاتها الخاصة في سبيل وصولها إلى الحكم الذاتي أو قيام حكومة دستورية مستقلة ، ومشكلات السودان أفل كثيراً من مشكلات الهند وكينيا وبعض البلاد الافريقية ، وأقل كثيراً من مشكلات فلسطين . ولا توجد في السودان طوائف الهند وخلافاته ، ولا توجد فيه مستعمرات البيض التي في كينيا حيث بنادي البيض بالحكم الذاتي ليكونوا عن طريقه السادة المطلق التصرف في حكم البلاد ، ولا توجد فيه النزعات المتخالفة المتضاربة بين رغبات العرب أهل فلسطين ورغبات اليهود النازحين إليها من البلاد الأوروبية التي أرغمتهم على المها جرة بالاضطهاد وشتي السبل . إنما مشكلاتنا مشكلات طبعية يمكن إزالتها في أقرب وقت إذا خلصت النيات واتجهت الاتجاه الصحيح .

إننا نحتاج إلى رفع مستوى المعيشة بين سواد الشعب، وهذا يتطلب التساى التصاديات البلاد، وتوسيع المنزرع من الأراضى النيلية خاصة وتحسين طرق الرى والزراعة، وإقصاء شركات الإحتكار، نحتاج إلى زيادة عدد السكان بتقليل نسبة الوفيات بين الأطفال وانتشار الوسائل الصحية والعناية الطبية، ونحتاج إلى رفع الأمية وتوسيع التعليم ورفع مستواه، والتدريب الصناعي والفني. إننا نعرف جيداً أن رفع مستوى المعيشة والتوسع في العناية الطبية والتعليم. تحتاج للمال ، والمال يحتاج إلى استخدام الأساليب الاقتصادية الصحيحة، ولا يمكن أن ينكر أحد أن بلادنا عذراء وفيها من الموارد ما يمكن استغلاله لمصلحة البلاد وأهل البلاد. ولا بد للوصول لهذه المكانة من حرب عالمية ضد الفوارق وأهل البلاد. ولا بد للوصول لهذه المكانة من حرب عالمية ضد الفوارق الأدنى لكل فرد في العالم بصرف النظر عن لونه وعقيدته مستوى رفيع يعتبر المستوى الغذاء والصحة . إذا تحقق لنا ذلك فقد صرنا أهلا للحكم الذاتي إن لم يكن والغذاء والصحة . إذا تحقق لنا ذلك فقد صرنا أهلا للحكم الذاتي إن لم يكن لحكومة دستورية مستقلة ، ولكن هل الحكم غير المباشر عن طريق الإدارات

الأهلية يؤدى إلى ذلك؟ الجواب لا ، بالخط العريض ، ولا يمكن أن يقول نعم أكثرالناس تحمساً لنظام الحكم غير المباشر. والرأى عندى أن يستخدم الاكفاء من السودانيين المتعلمين في وظائف سياسية ذات مسئولية وأن يشركوا إشراكا فعليا في حكم اللاد وإدارتها وهم وحدهم يستطيعون أن يشنوا الحرب ضد الفقر والأمراض والجهل، وهم وحدهم يستطيعون أن يصلوا بالبلاد إلى الحكم والذاتي، إن لم يكن للحكم الدستورى ذى السيادة التامة .

لفصّ الكتابع قوانين ولوائح الحاكومة المجلية

إذا استثنينا مجالس بلديات الخرطوم ، والخرطوم بحرى ، وأمدرمان ، وبورتسودان فلم تكن فى البلاد حتى عام ١٩٣٧ مجالس بلديات أو مدن لها حق إدارة البلديات والمدن ، وحتى تلك التى ذكرناها لم تكن ذات صبغة تنفيذية إنما كانت مجرد مجالس استشارية تساعد على إدارة تلك البلديات .

وفى عام ١٩٣٧ صدر التشريع الخاص بالحكومة المحلية ، وكان بمثابة نقطة ، تحول من تلك المجالس الاستشارية والإدارة الأهلية إلى نظام الحكومة المحلية . وقد صدر التشريع فى ثلاثة قو انين قسمت البلاد بمقتضاها إلى ثلاث مناطق : بلديات ، مدن ، وأرياف ، وها نحن أولاء نتحدث عن كل قانون منها ونرى مدى مافيه من دستور وأحكام ، وما يعطيه من سلطات وما يفرضه من واجبات .

فانون الحسكومة المحلية للبلديات سنة ١٩٣٧ :

يسرى هذا القانون على المدن الكبيرة التى تتعقد إداراتها بسبب مشكلة استيطان الأوروبيين لها بشكل واسع كالخرطوم، والخرطوم بحرى، وأمدرمان، وعطبرة، وبورتسودان. وأرجو ألا يفهم من ذلك أن هذه المدن الكبيرة أصبحت مناطق نفوذ للأوروبيين كما هى الحال فى البلاد الافريقية المجاورة؛ كما أريد أن ألفت النظر مع كثير من الاحترام، إلى اللفظ النابى الذى استعمل فى الترجمة العربية للمذكرة الإيضاحية ألا وهو و احتلال، والمقصود به الاستبطان.

يتولى مدير المديرية السلطتين التشريعية والتنفيذية كما يخول له ذلك نص المادة ٦ (١) من قانون البلديات الآنف الذكر ، وله أن يصدر أوامر محلية تعالج المسائل التي لها أهمية ثانوية مثِل قفل الميادين والطرق العمومية مؤقتا ،

وانشا. الطرق وحجز الحيوانات الهاملة وتنظيم ونظافة المذابح إلى غير ذلك من المسائل المماثلة. أما اللوائح الخاصة بالمسائل ذات التطبيق العام في بجلسه كما تنص على ذلك المادة ٦ (٢) من ذات القانون ونضرب مثلا لتلك المسائل لوائح البناء داخل منطقة البلدية وتقسيم المبانى إلى درجات في جهات البلدية المختلفة، والاحتياطات الصحية داخل المنطقة، ومنع انتشار الاوبئة بين الإنسان والحيوان، وترخيص وضبط ومراقة الاشخاص المشتغلين بالحرف البسيطة والصناعات المؤذية أو الخطرة وأما كن الراحة العامة. وما دمنا بصدد إصدار الأرام واللوائح فيحسن أن نذكر أن المادة ٧ تخول المسكر تير الإدارى وضع لوائح أساسية بموافقة الحاكم العام في بحلسه وقد أصدرت هذه الموائح الأساسية بما عام ١٩٣٧. وأصدرت معدلة في عام ١٩٣٨. وهذه الموائح الأساسية يمكن أن تشمل اللوائح والأوامر التي خول للدير إصدارها في المادة ٦ كما للسكر تير الإدارى حق تعديل ولغو تلك الأوام للدير إصدارها في المادة ٦ كما للسكر تير الإدارى حق تعديل ولغو تلك الأوام لائحة أساسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدير أن يطبق في أي وقت أية للماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته والماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته والماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته والماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته والماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته وتحديث و إذا ما تم إسماسية بموافقة السكر تير الإدارى على البلدية أو البلديات الواقعة في مديريته وقد الماسية بموافقة السكرة برا الإدارى على البلدية أن المراح الماسية بمؤلفة السكرة براه الإدارى على المراح الماسية بموافقة الماسية بمؤلفة السكرة براه الإدارى على الماسية بمؤلفة الماسية بمؤلفة السكرة براء الماسية بمؤلفة الماسية المراحة الماسية بمؤلفة الماسي

وفى غير حالات الطوارى، يجب على مدير المديرية قبل تطبيق لائحة أو أوامر صادرة تحت المادة ٦ أو لغوها ، وقبل تطبيق اللوائح الاساسية أو لغوها أن يتشاور مع مجلس البلدية القائم إن كان هنالك مجلس ، وفيها يختص بمسائل الصحة أن بحصل على تصديق لجنة الصحة العمومية للمديرية .

كما يمكنه أن يطبق بعد موانقة السكرتير الإدارى والسكرتير القضائي أية لاتحة

بعد تعدياها لتناسب الظروف الخاصة في منطقة بلديته وتمكنه لغو وإيقاف

التطبيق بمثل تلك الموافقة. على أن السكرتير الإداري له الحق أن يطلب من المدر

تطبيق أية لائحة أساسية داخل البلدية.

وأى أمر يصدره المدير تحت المادة ٦ (١) يجب أن ينشر محليا كما ينبغى أن ترسل صورة منه للسكر تير الإدارى والسكر تير القضائى والسكر تير المالى، أما باقى الأوامر واللوائح؛ واللوائح الأساسية فلابد من صدورها فى الغازيتة الرسمية لحكومة السودان، كما ينبغى نشر لغوها أو تعديلها فى الغازية، وللحاكم العام

الحق أن يخول للمدير بأمر يصدره حق تحويل سلطاته لأى فرد أوهيئة كما ينص على ذلك الأمر ، على شرط أن تكون سلطات مخولة للمدير بموجب هذا القانون واللوائح الأساسية الملحقة به (راجع أحكام المادة (١) ٤).

(وتنص المادة ١٠) على حق السلطة المرخصة فى رفض منح الرخصة أو رفض تجديدها لطالب الترخيص بموجب القانون والمواتح سواء أكان من أرباب الحرف أم من التجار، ولكن القانون يقيد أسباب الرفض: أولا: الإدانة ثلاث مرات بإخلال قانون نافذ، أولا تحة نافذة داخل البلدية المطلوب استخراج الرخصة فيها، ثانيا: عدم موافقة الأماكن التي فيها العمل للوائح الموضوعة بموجب هذا القانون، وثالثا: أن يكون منح الرخصة ليس من الصالح العام لسبب من الأسباب، على أنه يكن منح الرخصة بأى شروط معقولة، وهذه المادة تعطى حق نظر الاستئناف القاضى المحكمة العليا، وإذا أقنع الطالب المحكمة أن رفض منح الرخصة أوعدم تجديدها لم يكن مبنيا على أسباب كافية، أوأن الشروط المقررة غير معقولة فللمحكمة أن تأمر بإصدارها مع مراءة أى شروط تراها المحكمة معقولة، فتصدر الرخصة حسب الأمر، وهذا إجراء عادل تتوفر فيه كل وسائل العدالة، ولو أن الناس لم يجرءوا بعد على مقاضاة الساطة المرخصة، ولكن الزمن كفيل أن يفهم كل الطفات أن في ميدان العدل مسعا للجميع، وليس من حرج على الفرد أن يقاضى الهيئات التنفيذية والهيئة الحاكمة أمام محاكم القضاء.

على أن القانون ينص فى المادة ١١ على الأسباب التى يمكن بها رفض منح رخصة لمكان عام أورفض تجديدها ويعطى ذات الحق فى الاستئناف لقاضى المحكمة العليا ، وإذا أدين حامل الرخصة بإحلال أى أمر محلى ، أولائحة صادرة بموجب هذا القانون فللمحكمة عند إدانته أن توقف رخصته لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر ، أما إذا أدين ثلاث مرات ، أوأدين بحت قانون عقو بات السودان فى جرم يتعلق بالرخصة وعقاب الجريمة لا يقل عن ستة أشهر سجنا ، فللمحكمة عند الإدانة حق مصادرة الرخصة (راجع أحكا المادة ١٢) .

أما المادتان ١٣ و١٤ فالأولى تنص على تقدير الرسوم للرخص ، والثانية تبين العقوبات الخاصة بمخالفة هذا القانون واللوائح والأوامر الصادرة بموجبه ،

وقانون البلديات حتى الآن يطبق فى أربع بلديات ورد ذكرها فى الجدول الثانى الملحق بالقانون ألا وهى (١) الخرطوم والخرطوم بحرى (٢) أمدرمان (٣) عطبرة (٤) بورتسودان .

• فانون الحسكومة المحلية للحدد سنة ١٩٣٧

ولا يختلف هذا القانون عن سابقه إلا فى بعض مسائل قليلة ولكنها مهمة إلى حد بعيد ولها خطرها.

يسرى هذا القانون على المدن التي هي أقل من البلديات وأقرب إلى الحضر منها إلى الأرياف كالأبيض وكوستى وكسلا. وهذه المدن لها مشاكلها الحضرية، ولكنها أقل تعقيداً من مشاكل البلديات.

أما سلطة المدير فماثلة لسلطاته فى قانون البلدات كل المماثلة وكذلك سلطة السكر تير الإدارى فى إصدار اللوائح الأساسية ويتحتم استشارة مجالس المدن فى الأامر واللوائح وتطبيقها كما يتحتم الحصول على تصديق مجلس الصحة المركزى فى المسائل الخاصة بالصحة العمومية إلافى حالة الطوارى ، وله أن يحول سلطاته لأى فرد أو هيئة بأمر يصدره معالى الحاكم العام .

والاختلاف الوحيد بين القانونين إنما هو فى تحديد جهة الاختصاص فى استئناف قرارات السلطة المرخصة ، فبينها القرارات فى البلديات تستأنف عند قاضى المحكمة العليها نجد أن قانون المدن يعطى حق الاختصاص فى الاستئناف لمدير المديرية وفى هدذا مافيه من مخالفة المبادئ والحلط بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما أنه يعطى المدير فيها يختص بهذه المجالس السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . ويحسن بالمشرع أن يعيد النظر فى هذه المسألة ويعطى أهالى المدن مثل أهالى البلديات حق الاستئناف لمحاكم القضاء .

ويبين الجدول الملحق بالقانون المدن التي اعتبرت في مستوى يخول لها أن تدار بواسطة مجلس ، وعددها ١٨ مدينة نذكر منها : واد مدنى وكوستى والأبيض والنهود وكسلا .

فانود الحكومة المحلية للازباف سنة ١٩٣٧

يختلف هذا القانون عن سابقيه كل الاختلاف.

فالسلطة التشريعية والتنفيذية موكولة إلى إدارة محلية وهي فى الغالب إدارة الهلية ذات واجبات وسلطات معينة لمنع ارتكاب الجرائم ورعاية المصلحة العامة. ويطبق هذا القانون على بقية مناطق القطر خارج البلديات والمدن.

وعلينا أن نعرف أولا ما هو المقصود بلفظ وسلطة حكومة محلية ، في هذا القانون ، إنها تعنى أى شخص أو جماعة عينهم الحاكم العام بمقتضى المادة ٥ من هذا القانون ، أو أى شخص آخر قائم مقام سلطة الحكومة المحلية حسب نصوص المادة ١٣ من ذات القانون . ولعله يجدر بنا أن نعرف أن للحاكم العام حق تعيين أى شخص بالاسم أو الوظيفة منفردا أو مع مجلس أو أى جماعة من الناس كسلطة حكومة محلية لأى منطقة معينة من مناطق الأرياف ، وأن يكون ذلك بأمر ينشر في غازيتة حكومة السودان ، كما أن له أن يوقف أو يلغى ذلك التعيين بأمر ينشر في الغازية وله أيضاً أن يخول السلطة الحكومة المحلية حق تحويل بأمر ينشر في الغازية وله أيضاً أن يخول السلطة الحكومة المحلية حق تحويل فرعية تخضع لسلطات حكومة محلية أخرى أكبر نفوذاً منها . وتنص المادة ١٣ على حق المدير في مباشرة كل السلطات التي لسلطة الحكومة المحلية في المناطق التي لم تعين لها سلطات حكومة محلية .

وهنا عيب فانون الحيكومة المحلية للاكرياف

لأن سلطة الحكومة المحلية تعين ولا تنتخب، ولأن هذه السلطة المحلية قد تكون شخصا وقد تكون مجلسا ، ولان سلطة الحكومة المحلية قد يحتفظ بها المدير لنفسه ، وهدذا الاضطراب يؤدى إلى اختلاف طرائق الحكم في مناطق الأرياف المختلفة ، ويؤدى إلى تعيين أشخاص لا تتوفر فيهم رغبات المحكومين، ولا تتوفر فيهم الحنكة والكفاية والدربة المطلوبة لإدارة مثل تلك المناطق ورفع مستواها . وإنى آمل أن يعدل القانون فتكون سلطة الحكومة المحلية عبارة عن مجلس منتخب أسوة بالبلديات والمدن ، وإذا تعسرت طريقة الانتخاب

المباشر فى الأرياف فن الميسور انتخاب تلك المجالس بنظام الانتخاب من درجتين أو مايسمى Electoral Colleges .

وواجبات سلطة الحكومة المحلية فى الأرياف ليست هينة. فن واجباتها حفظ النظام وترقية الإدارة الحسنة فى منطقتها وتنفيذ الأوامر التى يصدرها المدير ، أو القاضى، وتنفيذ أى قانون منحها المدير سلطة تنفيذه أو لها سلطة تنفيذه بموجب أحكام ذلك القانون أو أى قانون آخر .

أما سلطاتها فمتنوعة إذ لها حق تعيين ورفت الوكلاء والعمد والعمال الآخرين التابعين لها ، ولها حق تحويل سلطاتها إلى أولئك الأعوان كالها أن تستخدم العدد اللازم للنهوض بو اجباتها بقدر ما تسمح لها الميزانية المصدق بها من السكر تير المالى ، ولها سلطة تخول لها منع ارتكاب الجرائم والقبض على المجرمين والتكليف بالحضور أمام المحكمة المحلية .

وتنص المادة ١٠ على حقوق سلطة الحكومة المحلية في إصدار أوامر محلية لأغراض خاصة نذكر منها مراقبة الزراعة ومناطق المرعى وموارد المياه والصيد وصيد الأسماك ولها تخصيص مرعى أو مصيد لشخص أو أشخاص معينين ولها أن تلاحظ قطع الأخشاب وأن تمنع إبادة الأشجار مراعية في ذلك قانون الغابات سنة ١٩٣٢ ولها أن تبين الطرق وأن تمنع قدوم أي وطني قادم لحدودها المحلية من البناء فيها ، وهذا غريب في بابه لاننا لانرى الحكمة في منع أي سوداني أن يستوطن أي مكان من السودان يراه مناسباً لسكناه وكسب عيشه . وللسلطة المحلية أن تضبط التسول والتجول والقمار وتمنع انتشار الأمراض بين الانسان والحيوان ولها حق إقامة الكرنتينات أو المحاجر الصحية إلى آخر ما ورد في هذه المحادة .

ولسلطة الحكومة المحلية بموافقة المديران تنص على تخطيط القرى والأسواق وعلى نظافتها ومراقبة الصحة فيها ، وتراقب بناء المساكن والدكاكين والمبانى الأخرى داخل دائرتها ، وتنشئ وتراقب زرائب البهائم والسلخانات ولها ضبط وترخيص الاشتغال بالحرف والمهن البسيطة . ولهما بموافقة المدير وتصديق السكرتير المالى أن تقرر رسوم استعمال الموردة وأماكن المراسى العمومية

والموازين العامة ورسوم المعاملات في الأسواق ، ورسوم الذبيح والهوامل وعوائد الخضر إلى غير ذلك من الرسوم المنصوص عليها ومخالفة أى أمر صادر تحت المادة ١٠ يعاقب عليها أمام محكمة أو قاض بالعقوبات المفروضة للمخالفة بالمادة ١٠٣ من قانون عقوبات السودان. وهنا أيضا خلاف جوهرى بين هذا القانون وقانون الحكومة المحلية للبلديات والمدن ولا ندرى لماذا تفرض العقوبات في قانون الأرياف بالرجوع إلى قانون عقوبات السودان وفي الامكان فرض عقوبات مناسبة كالتي فرضت في قانون البلديات وقانون المدن .

ويحب نشر الأوام محليا وعلى المدير أن يرسل نسخة منها للسكر تير الادارى والسكر تير القضائى . هذا وللمدير الحق أن يصدر أى أمر محلى حسب ماتقتضيه الادارة الحسنة للمنطقة ، أو أن يلغى أو يعدل أى أمر محلى تصدره السلطة المحلية بموجب المادة ١٠ من القانون .

وظاهرة أخرى في هذا القانون فرض عقوبة على أى عضو من أعضاء سلطة الحكومة المحلية إذا أدين أمام قاض بأى فعل أو ترك أمر بما يأتى:

- (١) إذا طلب حضوره المدير أو سلطة حكومة محلية أعلى فى أى زمان أو مكان وأهمل الحضور دون عذر كاف مقبول .
- (ب) إذا أهمل عمداً مباشرة سلطانه بموجب هــــذا القانون أو أساء استعمالها فيما يختص بمنبع ارتكاب الجرائم واحضار المجرمين أمام القضاء الخ.
- (ع) إذا أمره المدير أو سلطة عليا باضدار أو تنفيذ أية لائحة أو أى أمر قانونى خاص بأى الأغراض المدونة فى المادة 10 أو 11 من هذا القانون وأهمل عمداً تنفيذ ماأمر به .

ولكن المحاكمة لاتكون إلا بإذن من المدير .

وبما يلاحظ أن هذا القانون لايعطى من الاستثناف للأفراد المتضررين من أوامر سلطة الحكومة المحلية أو تصرفاتها ولا يمكن للفرد أن يسترد حقه أمام سلطة استثنافية قضائية كانتأو إدارية . وهذانقص يجب تلافيه للمحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم .

اللوائح الاساسية :

أصدرت اللوائح الأساسية للبلديات والمدن والغرض منها أن تكون بمثابة تشريع أساسى للوائح الحكومة المحلية سواء فى البلديات أو المدن وأن تطبق بواسطة سلطات الحكومة المحلية لا البلديات والمدنوهى تشتمل على شتى المباحث والضرورات اليومية فى الادارة وحفظ النظام .

وكل لائحة من هذه اللوائح الأساسية مقسمة إلى الأبواب الآتية :

- (١) تخطيط المدن وأحكام البناء وإيجاد مناطق لسكن الأهالى .
- (ب) الوقاية وتقدم الصحة العمومية بما فى ذلك مراقبة الطعام والشراب ومنع انتشار الأمراض .
- (ج) تنظيم الصناعات والأسواق وترخيص الصنائع والمتجولين وكتبة العرائض وباقى الحرف الصغيرة .
- (٤) صيانة النظام العام بمراقبة الاجتماعات العامة والمنتديات وحمل الأسلحة والمحلات غير اللائقة للتسول ومنع القمار .

وبالجملة تحتوى اللائحة الأساسية على كل مايلزم لادارة مدينة إدارة حسنة ، والتسامى بمرافقها العامة ورفع مستوى المعيشة والصحة العامة بين السكان والمحافظة على الأخلاق والكرامة . ولا تسرى هذة اللوائح إلا بعد قرار صادر من المدير في الغازيتة بتطبيقها على البلدية أو المدينة الواقعة في مديريته حسب ما يخول له القانون إصدار مثل ذلك الأمر .

ولا تختلف اللائحة الأساسية للبلديات عن اللائحة الأساسية للمدن ، إلا فى قليل من المسائل التي تستوجبها طبيعة الحياة في البيئتين .

ولكن الفوانين لبست كل شيء .

إنها مفتاح العمل وسن طريقه، ولكن العبرة بطريقة التنفيذ والسير في طريق الحكومة المحلية. والقوانين دائما تترك المجال لمسايرة الزمن ولا تكون إلا بمثابة هيكل عظمي لاتبين منه الملامح إلا بعد أن يكسوه اللحم ويجرى فيه الدم. وكل

تشريع يصدر فى حكومة السودان يتبع بلوائح ومذكرات لايكمل بدونها ولا يمكن أخذ صورة صادقة إلا بعد العمل به ، ودراسة تلك اللوائح والمذكرات وقوانين الحكومة المحلية من هذا النوع .

وعلينا الآن أن نتقدم إلى دراسة هذه الحكومة المحلية فى ميدان العمل وفى طور التنفيذ ، وهى وإن كانت ناشئة فى المهد إلا أننا يمكن أن ننفذ من خلالها إلى نيات الحكومة فى التقدم بنظام الحكومة المحلية فى السودان ، وأن نرى هل التنفيذ سائر نحو الغاية المثلى لحكومة محلية يمكن أن يحقق بها نظام اللامركزية المنشود فى حكم هذه البلاد .

الفصيّ الكثامنُ الحكوُمة المحلير في طيورالتنفيذ

رأت الحسكومة أنه تبدأ بمجالس المدن أولا

أما مجالس البلديات فلا تزال فى مرحلة التمهيد، وذلك لأن البلديات أكثر تعقيداً وتتطلب الكثير من الاحتياطات لإرضا. وجهات النظر المختلفة .

وأول مجلس أنشىء هو مجلس مدينة الأبيض فى عام ١٩٤٢، ثم تبعه مجلس واد مدنى فى عام ١٩٤٣، ثم تبعه مجلس مدينة واد مدنى فى عام ١٩٤٣ ومجلس مدينة كسلا فى ذات العام، ومادام مجلس مدينة الأبيض بكر الحكومة المحلية فى هذه البلاد فإننا نوجه عنايتنا له كمثل للحكومة المحلية فى طور التنفيذ .

ويحسن بنا أن ننظر فى أمر إنشاء ذلك المجلس .

تخول المادة ٣ (١) من قانون الحكومة المحلية للمدن الحاكم العام أن يأذن بأمر يصدره لمدير المديرية أن يخول لأى شخص أو هيئة تعين في ذلك الأمر السلطات المحولة له بموجب هذا القانون واللوائح الأساسية أو المحولة لآية سلطة تابعة له وعملا بأحكام تلك المادة أذن صاحب المعالى الحاكم العام لمدير مديرية كردفان أن يحول لمجلس مدينة الأبيض السلطات المحولة له في القانون المذكور واللوائح الأساسية ، واللوائح حسب المبين في الجدول الملحق بأمر الانشاء . وقد نص الأمر على تكوين المجلس الذي يتكون من رئيس ونائب رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء عاديين . أما الرئيس ونائب الرئيس فيعينهما مدير مديرية كردفان من وقت لآخر إما بحكم مراكزهما أو بأشخاصهما ، ويتحتم أن يكرن الاعضاء المعينون بحكم مراكزهم من أصل سوداني ولهم وظيفة في الحكومة المحلية للأرياف في مركز وسط كردفان بموجب قانون الحكومة المحلية للأرياف

سنة ١٩٣٧ ولائقين ومستعدين للعمل على ألا يزيد عددهم عن اثنين يعينهما المدير من وقت لآخر ، وتستمر عضويتهما حسب مشيئة المدير ويمكن بموافقة المدير أن يحضرا ويعملا بواسطة وكيل ينوب عن العضو .

وسيكون عدد الأعضاء العاديين ١٨ يتحتم أن يكون ١٢ منهم ممثلين للملاك والتجار ، واثنان من الجاليات الأجنبية ، والأربعة الباقون يعينهم المدير كا يتراءى له . ومن الضرورى أن يكون ثمانية من ممثلي الملاك والتجار من أصل سودانى ، ويمكن أن يكون اثنان منهما أميين . والأربعة الذين يعينهم المدير لابد أن يكون ثلاثة منهم من أصل سودانى ، وفيها عدا ذلك فشر وط العضوية للملاك والتجار ، أن يكون بالغا ، يقرأ ، ويكتب ، وساكنا داخل حدود المدينة ، وأن يكون إما مالكا أو ساكنا في عقار داخل المدينة لا يقل إيجاره السنوى عن ستين جنيها مصريا ، أو يكون من أرباب الأعمال بصفة من الصفات ، واذا قدرت أعماله حسب قانون رخص التجارة وضريبة الأرباح للأعمال سنة ١٩٢٩ ، لا تقدر بأقل من ٢٥٠٠ جنيها مصريا لغرض ضريبة الأرباح . والعضوان الممثلان للجاليات الأجنبية ينبغى أن يكون الواحد منهما بالغا ، يقرأ ، ويكتب ، وعضوا في جالية أجنبية معترف بها ويسكن عادة داخل حدود المدينة . والأربعة الذين يعينهم المدير يجب أن يكونوا بالغين قارئين ، وكاتبين ، وقاطنين داخل حدود المدينة .

ودورة المجلس ثلاثية حيث يسقط بالاقتراع في شهر يونيو من كل عام ثلث عثلي أصحاب الأملاك والتجار، ونصف عثلي الجاليات الأجنبية ونصف الأعضاء الذين يعينهم المدير. وللمثلين الذين يسقطون بالاقتراع حق دخول الانتخابات الجديدة كما للمدير حق إعادة تعيين من سقطوا من الأعضاء الأربعة الذين له حق تعيينهم. وإذا شغرت مكانة أحد الأعضاء في خلال الدورة فللمدير أن يعين عضواً مؤقتا لملء مقعده حتى يأتي وقت الانتخابات العادية .

ولم يبين الأمر شروط الناخبين ولكن المجلس الأول انتخب على أساس ضيق حتى إن عدد الناخبين لم يزد عرب ٣٥٨ ناخباً بينها شارف عدد سكان

المدينة الثلاثين الفاً . وهـذا التضييق لا يؤدى إلى تمثيل ده قراطي صحيح (١) . ولا بد من إبدا. بعض الملاحظات على هـذا القسم من الأمر قبل عرض ماتبتي منه . لايسمح للأجانب في انجلترا بالاشتراك في مجالس الحكومة المحلية . وينغى ألا ننسى أن القانون الانجليزى يعطى الأجانب حق اكتساب الجنسية الانجليزية بعـد إقامة خمس سنوات أما هنا فالهم الحق فى أن ينتخبوا كممثلين لأصحاب الأملاك والتجاركا لهم الحقفى أن ينتخب إثنان منهم ممثلين للجاليات الأجنبية ونحن وإن كنا لا نقول بحرمان الأجانب دفعة واحدة من الاشتراك في مجالس الحكومة المحلية إلا أننا ندء مخلصين ألا يكون للأجانب مثل هذا الحق الواسع في مجالس المدن والبلديات. ومن الغريب أن مثلي الجاليات الاجنبية لا يتطلب منهما أن يكونا حائزين لنصاب مالي كما هي الحال مع ممثلي الملاك وأرباب الأعمال . والملاحظة الآخرى التي نرى أن لابد من لفت النظر اليها مسألة النصاب المالي فهو نصاب ليس بالمهل في بلد كالسودان، وأدعى إلى صبغ هذه المجالس بالصبعة الرأسمالية ، وهو عيب نود مخلصين أن تنجو منه حكومتنا المحلية الناشئة . وإنى لا أعترض كثيراً على الحق المعطى للمدير ليعين أربعة من أعضاء المجلس لأن في ذلك ضمانا لسد النقص وتمثيل المصالح التي لم مكن تمثيلها عن طريق الانتخاب ، ولكن الذي أعترض عليه هو مل. ألمقاعد الشاغرة أثناء الدورة بأعضاء يعينهم المدير ، وكان الواجب أن تعقد انتخابات فرعية لانتخاب العضو عن الدائرة التي أسقط عضوها أو استقال أو مات، ولعل العذر فى حالة الأبيض أن البلد لم تقسم إلى دوائر إنما كان الناخبُون يمثلون المدينة كلها في الانتخابات المقبلة.

بعد هذا ينص الأمر على بعض المناصب الهامة لادارة العمل في المجلس

⁽۱) قسمت المدينة فى سنة ١٩٤٣ إلى خمس دوائر انتخابية وزاد عدد الناخبين زيادة محسوسة, حتى بلغ ١٧٤٠ ناخب وذلك لأن كل من يقطن داراً أو دكانا عمل إيجاره السنوى ٤ جنيه وكل من يقطن داراً فى منطقة سكن الأهالى إيجارها السنوى ••٥٠٠ مليا أصبح له حق الانتخاب

وأهمها منصب كاتب المدينة أو الصابط التنفيذى للمجلس، وقد نص أمر تكوين بجلس الأبيض على أن يشغل هذا المنصب نائب الرئيس ومهمة كاتب المجلس أن يكون الصابط التنفيذى الرئيسى ومسئولا عن تنفيذ أعماله وأوامر المجلس واللجان بواسطة الموظف المختص، وأن يحفظ أمر إنشاء المجلس ولوائحه والعقود واللدفاتر والمستندات الحاصة بالمدينة. ويعين المدير من وقت لآخر أمين صندوق للمجلس ولا يجوز الجمع بين وظيفة ضابط المجلس وأمين الصندوق إلا بإذن من المدير. وللمجلس الحق مع تصديق المدير أن يعين من وقت لآخر موظفين أحرين حسب ما تدعو له الضرورة ، وله أيضا أن يوقف تعيين أى موظف لا يرى ضرورة لبقائه أو إعادة تعيينه. وعلى المجلس أن يقرر مكافأة مالية لكل موظف تكون معقولة فى نظرهم. وكل موظف يعمل مارغبت إدارة المجلس فى بقائه مع مراعاة أحكام أمر المجلس ولوائحه والتعاقد الذي بين المجلس والموظفين. ويمكن للمجلس بواسطة المدير أن يستخدم بعض الموظفين العاملين فى الحكومة المركزية بالانتداب ويدفع مرتباتهم وعلاواتهم الأخرى أو أىجزء في المخومة المركزية بالانتداب ويدفع مرتباتهم وعلاواتهم الأخرى أو أىجزء منها حسب الاتفاق مع السكر تير المالى.

ولا أريد أن أعلق الآن على هذا القسم من أمر المجلس وسأرجى، ذلك إلى فصل آخر سأتحدث فيه باسهاب عن مؤهلات موظنى المجلس وواجباتهم وخاصة كاتب المدينة أو ضابط المجلس . وحسبى أن أشير هنا إلى أن رئيس المجلس هو مفتش المركز ونائب الرئيس المأمور وفى حالة أخرى نائب المأمور، وبهذا لم يتخلص المجلس من سلطان المركزية بل لا يزال شح البير وقر اطية ملاز ماله.

ولكن إنشاء هذا المجلس مقيد بشروط.

وأول هـــذه الشروط أن المدير الحق فى أى وقت أن يلغى أو يوقف كل أو بعض السلطات التى خولها بموجب هـذا الأمر ، ثم يستأنف مباشرة تلك السلطات الملغى تحويلها أو الموقوفة . وهـذا الشرط يبدو غير عادل خصوصا إذا رأينا أنه لايتقيد بسبب ومعنى ذلك أن هـذه المجالس فى رحمة المدير يوقفها متى شاء وبلغيها متى شاء وهذا أمر لايدعو للاطمئنان على هذه المجالس ولا على

استقرار طرائق الحكم في البلاد . أما الشرط الثاني فهو حق المدير في التدخل وإصدار الأوامر لتلافي بعض النقص في إدارة المجلس أو سياسته ، ومثل هـذا الشرط لاغبار عليه ، وخاصة في بداية عهد التنفيذ أما الشرط الثالث والشرط الرابع فمجرد لفت نظر إلى بعض مواد القانون الحاص بالحكومة المحلية للمدن واللوائح الأساسية .

وما هي السلطات الى خولها المرير لمجلس مدينة الابيض .

لقد خول المدر للمجلس سلطة إصدار أوامر محلية بموجب الفقرات من (١) إلى (٥) شاملة ، وهي الأوامر الخاصة بالاقفال الوقتي أو الدائم للطرق والميادين العامة ونظافتها واستعمالها وحمامة الأشجار والنباتات في الأماكن العامة وفي أراضي الحكومة وإنشاء أي طريق عام أو ميدان ومواقف العربات والحيوانات وسن النظم لاستعمالها وتقدير حجز الحيوانات الضالة في زرائب وتقرير نظام المذابح ونظافتها والأسواق الخاصة والعامة ، والمراسي ومحلات الاستحمام وموارد المياه. وخولت له سلطة إصدار أوامر بموجب الفقرة (٧) والفقرة (١٠) والفقرات (١٢) إلى (١٧) شاملة وهي الأوامر الخاصة بتقرير مراقبة البيع وتحتيم وجود الضامنين ، وذبح الحيوانات وبيع ونقل الاصناف ، ومراقبة الأساواق والموازين العامة والمكاييل والموازين المقررة ، ومنع تكديس الحشائش والأخشاب والمواد الأخرىالملتهية في أي مكان قد تحدث منه أخطار للعقارات المجاورة ، وتوفير الصحة العامة والراحة بمراقبة الطعام والشراب المعروض للبيع ، والحرف البسيطة الخطرة ، أو المؤذية التي تحتاج إلى رخصة لضمان سلامة الأشخاص المشتغلين بها ، ومنع انتشار الناموس في أي مكان معين ومنع تلويث مصاب الأنهار ومجارى المياه ، وتقرير مراقبة الأماكن العامة المرخصة لراحة الناس وتحديد ساعات العمل واستعمال التراموايات والمعادى . وبموافقة السكرتير المالى تقرير رسوم مرابط الحيوانات والموردة والمراسي العامة والموازين العامة ، والرسوم التي تحصل على الصفقات التي تعقد في الأسواق وعلى بيع الحيوانات الخ ماورد فى الفقرة (١٧) . وقد حول المدير أيضا لذلك المجلس سلطاته بموجب اللائحة الأساسية للحكومة المحلية للمدن سنة ١٩٣٨ بما

فىذلك سلطة إصدار الأوامر المحلية يستثنيمنها المواد (٧) إلى(١٠) شاملة، وهي الخاصة بتخطيط المدينة والخرطة التي تقسم المدينة إلى درجات والمبانى فى مختلف الدرجات وأوصافها وتعديل الخرطة والمادة ١٥ (٢) الخاصة بالرقابة على المبانى والمادة ٢٩ الخاصة بانتهاء مدة تصريح البناء، والمادة ٥٩ الخاصة بتحديد منطقة لسكن الأهالي وعدم حق التملك بوضع اليد في تلك المنطقة ، والمادة ٦٣ الخاصة بشروط البناء في منطقة سكن الأهالي ، والمادة ٦٣ الخاصة بالمنطقة المؤقتة لسكن. الأهالى ، والمادة ٦٦ التي تنص على وجود منافذ في الأماكن العامة لنجاة الناس. وقت شبوب الحريق، والمادة ٦٩ التي تعطى المدير والقضاة وفي حالة غيابه أي. موظف عام حق إصدار أمر للقادرين القاطنين في داخل حدود المدينة ليساعدوا فى حالة الطوارى على ملافاة الخطر ، والمعادة ١٠٩ الخاصة بتعيين أسواق خصوصية على أرض الحكومة ، والمادة ١٣٥ الخاصة بمراقبة ما يعرض في الأماكن العامة من روايات وأغان ، والمادة ١٤٥ التي تنص على تسجيل النازلين في الفنادق ، والمادة ١٤٧ التي تنص على عدم تخزين البضائع وغيرها في الطرق العامة والمماشي ، والمادة ١٥١ التي تقيد الاجتماعات العامَّة والمحافل والتجمهر ، والمادة ١٥٢ التي تمنع البغاء في مكان عام أو إقامة الأعياد والمواسم بغير إذن خاص، والمادة ١٥٣ الخاصة بالمنتديات وإنشائها ولجانها.

ونرى من هدذا أن المدير حول كل سلطاته أو جلها لمجلس مدينة الأبيض فيما يختص بإدارة المدينة ، ولم يحتفظ إلا بسلطات تنظيم المدينة ومراقبة المبانى فيما ، ومن ناحية أخرى المحافظة على الأمن العام والإشراف على الاجتماعات العامة والتجمهر والمنتديات . وهي سلطات واسعة إذا استعمال استعمالا محكما أدت إلى خير النتائج .

. والاً به ننتغل لعرض ومنافشة لائحة المجلس.

للمجلس جلسات عادية وأخرى خاصة . أما العادية فيجب أن تنعقد مرة في يوم معلوم من كل شهر وفي ساعة أوساعات معينة . أما الجلسات الخاصة فللمدير أو رئيس المجلس أن يدعوه في أي وقت لعقد جلسة خاصة كما أنه على الرئيس أن يدعو المجلس لعقد جلسة خاصة في مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً

إذا ما تقدم إليه طلب بذلك من إنى عشر عضوا من الاعضاء العاديين على الاقل. وهذا النصاب كثير للغاية وقد لا يسهل الحصول عليه وخاصة إذا علمنا أن هذا عبارة عن ثلثى أعضاء المجلس . وكذلك النصاب القانونى لا نعقاد المجلس قيد بحضور ثلثى الاعضاء وهو نصاب لا مثيل له فى الهيئات المشلية ، بر لمانية أو غير بر لمانية . وتقرر اللائحة إعلان الاعضاء بالجلسة مع أجندة الاجتماع قبل تاريخ انعقاد المجلس بثلاثة أيام على الأقل . ولا يبحث أى موضوع فى الجلسة خلاف المسائل الواردة فى الإعلان عنها ، وكان يحسن أن يعطى العضو حق اقتراح أى موضوع لحثه بعد الانتهاء من المسائل المعلن عنها بعد موافقة أغلبية الأعضاء أما الاجراءات فعادية ككل إجراءات الهيئات العامة . وتدون فى وقائع الجلسات أما الاجراءات وتعديلها كما قدمت فى الجلسة سواء كانت تلك الاقتراحات قد قبلت أو رفضت ، مع ذكر اسم المقترح واسم المثنى والقرار الذى اتخد فى الاقتراح . ويباح لأفراد الجهور الاطلاع على وقائع الجلسات ، كما لهم حق الحصول على صورة أو ملخص منها مقابل دفع رسم معقول يحدده المجلس ، ولا شك فى أن هذه ظاهرة حسنة لدمقراطية تلك الجالس ، تعطى الناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على أن هذه ظاهرة حسنة لدمقراطية تلك الجالس ، تعطى الناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على أن هذه ظاهرة حسنة لدمقراطية تلك الجالس ، تعطى الناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على أن هذه ظاهرة حسنة لدمقراطية تلك الجالس ، تعطى الناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على أن هذه ظاهرة حسنة لدمقراطية تلك الجالس ، تعطى الناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على المناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على المناخبين فرصة مراقبة المهال عثله على المناخبين فرصة مراقبة أعمال عثله على المناخبين فرصة مراقبة المهال عثل على المناخب المناخبة على وقائع المهال على المناخبة المناخبة على المناخبة

ولما كانت اللجان خير ظاهرة لأعمال مجالس المدن والبلديات وبها وحدها تتحقق أغراض الحكومة المحلية في إدارة المنطقة وحكمها الحكم الصالح، فقد نصت عليها لائحة مجلس مدينة الأبيض نصا صريحا وقسمتها إلى قسمين: اختيارية، وإجبارية. أما الاختيارية فللمجلس أن يعين من وقت لآخر من بين أعضائه لجنة أو لجانا، إما لأغراض عامة أو معينة، وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء أو أى عدد آخر حسب ما يأذن به المدير. ومهمة اللجان قد تكون لفحص أو وضع تقرير عن أى موضوع أو للقيام بأى عمل يرى المجلس أنه من الأيسر أن تقوم به أو تبحثه لجنة ، ويجوز للمجلس أن يخول إلى أية لجنة ما يراه مناسباً من السلطات المخولة له بموجب الأمر، وللمجلس حق لغو ذلك التفريض، كما له حق تقييده بشروط و تعليمات عامة أو معينة فيما يتعلق بطريقة مباشرة السلطات وللاجراءات. ويكون رئيس المجلس ونائبه عضوين إضافيين في كل لجنة ويرأس والاجراءات. ويكون رئيس المجلس ونائبه عضوين إضافيين في كل لجنة ويرأس

الرئيس اجتماعات كل لجنة وفى غيبته يرأسها نائب الرئيس، وإذا تغيب الاثنان فعلى الأعضاء الحاضرين أن ينتخبوا من بينهم من يرأس الاجتماع. ويتحتم على كل لجنة يعينها المجلس أن تجتمع فى فترات منتظمة وفى أيام معينة. أما طريقة بحث المسائل واتخاذ القرارات فهى الطريقة الدستورية التى تتبع فى الهيئات المماثلة. ولرئيس المجلس أو نائبه أن يدعو أى شخص عضواً كان أو غير عضو فى المجلس لحضور أية لجنة ، ولكن لا يعتبر ذلك الشخص عضواً فى اللجنة ولا يكون له حق التصويت فى اجتماعات اللجان اللجان فى دفتر خاص مثلها تسجل وقائع المجلس. وتنتهى مدة تعيين اللجان فى تاريخ جتماع المجلس العادى من كل سنة .

وتنص اللائحة على لجنة واحدة يتحتم تعيينها وهى اللجنة المالية ، ومهمتها أن تعرلى أعمال المجلس المالية ، ولا يجوز صرف أى مبلغ من إيرادات المجلس السنوية مالم يكن مصدقا عليه بصفة معينة فى الميزانية السنوية أو بتقرير إضافى مصدق عليه ولا يجوز صرف أى مبلغ من أى رصيد احتياطى عند المجلس إلا بتصديق السكر تير المالى بناء على قرار المجلس بعد النظر فى توصيات اللجنة المالية . أما المبالغ التى يقوم بصرفها المجلس فيجب أن تصرف بالطريقة وطبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى أوامر مستديمة يصدرها المجلس بمصادقة السكر تير المالى .

ولا يتقيد المجلس بأعمال أية لجنة حتى تقدم له ويصدق عليها إلا فى الاحوال التى حول المجلس فيها سلطاته إلى لجنة ما ، أو صرح لها بإدارة أو تنظيم أو البت فى أى أمر أو أمور بدون الرجوع إلى المجلس مرة أخرى .

ومسألة اللجان ومالية المجلس من المسائل الهامة ، وتستوجب العناية التامة ، ولا بد من أن تعالج باسهاب في الفصول المقبلة .

بفيت مسألة أخرى .

تتعرض مجالس الحكومة المحلية في كثير من البلدان إلى فضائح تتعلق بمسلك أعضائها داخل المجلس وخارج المجلس ، واستفادتهم من وجودهم في المجلس

أو لجانه بما لهم من علم بالأعمال أو ما لهم من أثر فى تقرير بعض المنشئات ، ولا بد من المحافظة على سمعة الحكومة المحلية بوضع القوانين والقيود التي تحرم على الأعضاء الاستفادة من مراكزهم ، ولهذا نصت لائحة مجلس مدينة الأبيض على أن كل عضو تكون له مصلحة مالية سواء أكانت بطريق مباشر أو غير مباشر وسواء أكانت تلك المصلحة له شخصيا أو لشريك له فى أى موضوع أمام المجلس ، أو عرض عليه أو على لجنة من لجانه أو كانت تلك المصلحة فى أى عقد مقترح تقديمه لبحثه فى المجلس وجب على ذلك العضو أن يعلن للرئيس طبيعة ومدى مصلحته هذه فى أول فرصة ، وعلى ذلك لا يجوز لذلك العضو أن يشترك فى عحث ذلك الموضوع أو العقد فى المجلس أو فى إحدى لجانه .

هنا ينتهى القسم الأول من لائحة المجلس.

أما القسم الثاني فخاص بالنصدص المالية.

وواجب المجلس الأول من هذه الناحية أن يضع فى كل سنة تقديرات المصروفات والمصروفات للسنة التاليسة ، كما يحوزله أن يضع تقديرات إضافية بناء على توصية من اللجان المالية . وتوضع هذه التقديرات بالطريقة التي يقررها السكرتير المالي من وقت لآخر ، وتقدم عن طريق السكرتير المالي للحاكم العام في مجلسه للتصديق عليها ، ويجب أن تقدم التقديرات السنوية للسكرتير المالي في أو قبل ١٦ نو فمبر من السنة السابقة للسنة الموضوعة لها تلك التقديرات ، أما التقديرات الإضافية فيجوز تقديمها في أي وقت . ومما يحسن التنويه عنه أن أي شخص له الحق أن تعطي له صورة من الميزانية السنوية ومن كل تقدير إضافي مصدق عليه اذا طلب ذلك مقابل دفع رسم معقول يحدده المجلس . وهذه ظاهرة دمقراطية أخرى يعرف بها دافع الضرائب الوجوه التي تصرف فها أمواله .

و تحفظ حسابات المجلس حسب تعليمات السكر تير المالى، وتراجع فى أوقات يعينها المراجع العام، وبالطريقة التى يقررها، وبواسطة الشخص الذى يعينه. وعلى المجلس أن يقفل حساباته فى شهر ديسمبر من كل سنة، ويقدم بها بيانا سنويا يعرض على المجلس فى جلسته العادية فى شهر مارس لبحثه وإقراره نهائيا،

ويشهد عليه الرئيس المتولى إدارة الجلسة . وترسل صورة من هذا البيان للهدير، وكل تقرير أو شهادة يصدرها المراجع عن الحسابات يجب عرضها على المجلس وإرسالها للمدير . ولأى فرد حق استخراج صورة من الحسابات وشهادة المراجع مقابل دفع رسم معقول يحدده المجلس .

تعتاج مجالس الحكومة المحلية في كثير من الأوقات لبعض المال للقيام بالأعمال الهامة لادارة المنطقة إدارة حسنة ولإنشاء بعض مرافق الحياة الهامة ، وإذا ترك الأمر في يد المجالس فربما تستدين المجالس مبالغ طائلة ، وربما أدى بها الأمر إلى الإفلاس ، ولهند الكان من الضرورى تقييد سلطة المجالس في الاستدانة والتصرف في ممتلكات المجلس وعقاراته ، وتنص لا تحة مجلس مدينة الأبيض على أنه لا يجوز للمجلس في أى صورة أن يستدين أى مبالغ أو يرهن أى ممتلكات نظير سداد أى مبالغ ، أو يأخذ أية سلفية ما لم يتحصل أو لا على تصديق صريح صادر من الحاكم العام في مجلسه . والحكمة في مثل هذا النص واضحة ، لأن الحكومة المحلومة المحلومة المحلومة المحلومة المحلومة المحلومة المحلومة المركزية ، وللأخيرة حق الرقابة على الحكومة المحلومة المحلومة

وتنص المادة الأخيرة من لائحة مجلس مدينة الأبيض على حق المجلس في إصدار أوامر مستدّيمة من وقت لآخر ، على شرط ألا تتعارض مع أحكام اللائحة ، وذلك لتسيير أعمال المجلس واللجان وبيان طريقة مباشرة السلطات المخولة للمجلس واللجان .

لاتزال مجالس المدن في بدايتها وفي طور التجربة ، ولهـذا لاغرابة في أن تكون دساتير المجالس ولوائحها عرضة للتعديل والتبديل والتطور في سبيل الإصلاح ، ولا غرابة في أن يكثر التشاور من مديرية لمديرية ، ومن مركز لمركز للوصول إلى دستور واحد يطبق على كل مجالس المدن ، ولائحة واحدة تطبق عليها جميعا . وأول مجلس أخذ في التطور مجلس مدينة كسلا . وفي خلال البحث والاتفاق على دستوره ولائحته وقانون انتخابه توصل مكتب السكرتير الإدارى إلى وضع دستور أساسي ، ولائحة أساسية ، وقواعد انتخاب أساسية ، تطبق على

كل المجالس المماثلة مع قليل مر. التعديل فيها هذه وهناك لتناسب الظروف المحلمة .

ويحسن بنا أن نشير هنا إلى مدى التقدم الماحوظ فى دستور مجلس مدينة كسلا ولائحته وقانون انتخابه بمقارنته مع مجلس مدينة الأبيض ، ولا بأس أيضاً من الاشارة إلى الدستور الأساسي واللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الأساسي .

وأول ما يلاحظ في دستور مجلس مدينة كسلا أن نائب الرئيس يعينه المدير من بين أعضاء المجلس حسب توصية المجلس وهذه خطوة نحو تدريب أعضاء المجالس على إدارة الحلسات والاصطلاع بأعباء الرئاسة ، لأنه لايتأتى أن يبقى مفتش المركز إلى الابد رئيس المجلس ، ومأمور المركز أو نائب ا،أمور نائب رئيس المجلس ، لأن الأصل في الحكومة المحلية أن تقوم على أكتاف سكان المنطقة من الاهلين لا أن تقوم على أكتاف رجال الحكومة البيروقراطية .

أما فيما يختص بمؤهلات الأعصاء العاديين وشروط انتخابهم ، فان مجلس مدينة كسلا متجه نحو التسط وإزالة الشروط التي ترمى بهذه المجالس في أحضان الرأسمالية ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوا عاديا من بينهم نائب الرئيس وللمدير حق تعيين خمسة منهم بمحض اختياره . أما العشرة الباقون فيمثل اثنان منهم الجاليات الأجنبية المعترف بها ويمثل الثمانية الآخرون دوائر المدينة المختلفة ولا يشترط في العضو الذي يرشح نفسه للانتخاب إلا أن يكون سوداني الأصل أو المولد ، أو اكتسب حق الجنسية السودانية بوجه من الوجوه ، وأن يكون أو المدينة لا يقل إيجاره السنوى عن ٢٥ جنبها ، وأن يكون قد أقام داخل حدود ما لمدينة مدة سنتين قبل الانتخاب أو تاريخ التعيين ، وألا يكون قد أشهر إفلاسه أوقام بتسوية معالدائنين . وألا يكون قد حوكم من أجل جريمة أمام محكمة قانونية لمدة ثلاثة شهور سجنا في مدى "عشر سنوات السابقة لا ، ولا مختل العقل أو أميا. ومن الغريب أن دستور بحلس مدينة الأبيض لم ينض على حرمان أرباب السوابق ومن الغريب أن دستور بحلس مدينة الأبيض لم ينض على حرمان أرباب السوابق والمعتوهين من عضوية المجلس ، كا أنه تساهل في مشالة قبول بعض الأميين والمعتوهين من عضور المحلم الأميين الماهم الأمين المعتود المعتود الموالة والمعتود المن عضور المحلم الأمين الماهم الأمين المعتود المحلود والمعتود عن عضور العرب المناه الم من عضور المحلم المحلم الأمين المحلم الأمين المحلم الأمين المحلم المحلم الأمين المحلم المحلم الأمين المحلم المحلم المحلم الأمين المحلم الم

كأعضاء، ويشترطدستور مجلس مدينة كسلا إقامة سنتين بينها يشترط الدستور الأساسي إقامة عام واحد، ولكن الدافع لذلكِ أسباب محلية، لأن كسلا على الحدود وكثيراً ما يبطها الطير عابر الطريق الذي لا يضع عشه في مكان إلا ويزمع السفر إلى غيره. ولعل من المحافظة على مصالح المدينة إلا ينتخب لعضوية مجلسها إلا من أقام بها سنتين أو أكثر و تعرف على أهلها و درس مشاكلها و حاجاتها، ووقف على اتجاهات الرأى العام فيها، وليس من السهل أن يحكم الفرد الآخرين ويسوسهم ويعمل لمصاحتهم إلا بعد المران والدرس ومعرفة الشئون المحلية التي ويسوسهم ويعمل لمصاحتهم إلا بعد المران والدرس ومعرفة الشئون المحلية التي ماشراً وغير على نظام الحكم ويؤثر عليها كل قرار يصدره المجلس تأثيراً مباشراً وغير ماشر.

وينص دستور مدينة كسلا على تلافى مشكلة انتخاب الموظفين الحكوميين في المجلس وهي مشكلة ستظل قائمة مادام جل المتعلمين من أبناء البلاد يعملون في وظائف الحكومة . ولهذا لم يمنع دستور المجلس ترشيح موظنى الحكومة لعضوية المجلس على شرط ألا يزيد عددهم في المجلس عن ربع الاعضاء المنتخبين وألا يتعارض انتخابهم مع نصوص القوانين الإدارية ، ولكن دستور المجلس لايسمح لموظنى المجلس ، أو موظنى هيئة أية حكومة محلية داخل مركز كسلا بالانتختاب لعضويه المجلس ، وهدذا النص يتمشى مع القاعدة المعمول بها في انجلترا .

أما لائحة مجلس مدينة كسلا فلا تختلف فى جوهرها عن لائحة مجاس مدينة الأبيض ولا داعى لمناقشتها أو التعرض لها بكثير أو قليل .

ولنستعرض الآن قانون الانتخابات للمجلس ، وهو لا يختلف كثيراً عن القانون الاساسي للانتخابات في كل المجالس .

تقسم المدينة إلى دوائر انتخابية بعضها ينوب عنه عضو واحد والبعض الآخر عضوان. وقد قسمت مدينة كسلا إلى خس دوائر يمثلها ثمانية أعضا. في المجلس، ويشترط في الناخب أن يكون ممثلا لدافعي الضرائب عامة في أية دائرة ، على أن يكون ذكراً بالغا سليم العقل وفي الحادية والعشرين من عمره على أقل تقدير ، ويقطن المدينة مدى غامين قبل ميعاد الانتخاب، ويسكن في دار لايقل إيجارها

السنوى عن ٦٠٠ م ٣ ج وإذا كان من سكان منطقة سكن الأهالى فلا بد من أن يكون بمن يدفعون عوائد لا تقل عن ٦٠ مليها فى العام .

وتشرف على الانتخابات لجنة يعينها المدير .

وعلى ضابط المجاس أو كاتب المدينة أن يعد كشوفا بالناخبين المكل دائرة ، تساعده فى ذلك لجنة الانتخابات وتقدم طلبات التسجيل فى كشوف الانتخابات لكاتب المدينة ، وعلى مقدم الطلب أن يثبت أهليته لحق الانتخاب . والجمهور حق الاطلاع على كشوف الناخبين فى مكتب ضابط المجاس ، ولهم حق الطعن بتقديم الشكاوى إلى مفتش المركز وقد أربا عددالناخبين فى كسلاعلى الثلاثة آلاف ولكل شخص يتمتع بحق الانتخاب حق الترشيح لعضوية المجلس ، على أن تتوفر فيه الشروط الأخرى اللازمة لعضوية المجلس ، ويكون الترشيح كتابة قبل أربعة عشر يوما من تاريخ الانتخابات ، ولا بد من أن يزكى العضو اثنان من الناخبين فى دائرته . ويجوز للشخص أن يرشح للعضوية والنيابة عن أكثر من دائرة واحدة طبقا للشروط الموضحة بالمادة ٥ (٣) .

وفيها عدا ذلك فقد نص على طريقة التصويت والتغاب على عقدة الانتخاب فيما إذا تساوى عدد الاصوات لصالح الاعضاء المتنافسيين وإعلان نتيجة الانتخابات. وكل مايخالف فيه نظام كسلا النظام الاساسى المقرر للانتخابات في المجالس الاخرى طريقة الاقتراع حيث توضع صناديق عليها أسماء الاعضاء المرشحين للنيابة عن الدائرة في حجرة ، ويدخل الناخب وفي يده ورقة يضعها في صندوق الشخص الذي يريد انتخابه. والسبب في ذلك قلة عدد الذين يكتبون من بين الناخبين وعدم إمكان الكتابة . وهذه الطريقة وإن كانت لاتحافظ المحافظة التامة على سرية الاقتراع إلا أنها تكفل للناخبين حرية التعبير عن إرادتهم دون أن يتدخل شخص آخر و يملى عليهم مالا يريدون. وعلى كل حال فهي حل مؤقت إلى أن يأتي الوقت الذي تمحى فيه الامية ويكون الناخبون غير أميين .

هذه هي الخطوة الأولى للحكومة المحلية في طور التنفيذ ، ونرجو أن تتلوها خطوات موفقة في سبيل الاصلاح وتحقيق الغرض الأسمى من نظام الحكومة المحلية في السودان .

لفصت الكالسع سياسة الانتِقالِ لما لى لمجا لِسِ لمدِن

لا يمكن أن تؤدى مجالس المدن ومجالس البلديات واجبها إلا إذا انتقات إليها بعض السلطات المالية التي كانت في يد السلطة المركزية . والأساس المالي الذي تقوم عليه الحكومة المحلية ويترتب عليه نموها إنما هو قانون الضريبة المحلية سنة ١٩١٩ وهو قانون ينص على جباية الأموال في المدن والأرياف وعلى صرف المال المتحصل في خدمات تعود بالفائدة على السكان المحليين. وكانت الحدمات المحلية تنفذ على حساب ميزانية المديرية للخدمات المحلية ، ولكن هذه السياسة عدل عنها في عام ١٩٢٦ عند ما رئي ضرورة تركيز الميزانية العامة ومراقبة مالية البلاد مراقبة أكيدة ، ونظراً لأن السلطات المحلية لم يكن عندها الاستعداد ولا الكفاءة للاضطلاع بأعباء تلك الحدمات فقد أضيفت إلى الميزانية العامة ما عدا بلدية الخرطوم .

على أن تقد مسياسة الانتقال في الادارة ، وصدور قوانين الحكومة المحلية في عام ١٩٣٧ ، وما تبعها من انشاء المجالس ، كل ذلك استوجب العناية بسياسة الانتقال المالية حتى تنمكن هيئات الحكومة المحلية مر الاضطلاع بأعباء مسئولياتها الواسعة . وقد أصدر مكتب السكرتير المالي في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ مذكرة عن سياسة الانتقال المالي لمجالس المدن نرى من الخير استعراضها والتعليق عليها ، لأنها الأساس الذي ستقوم عليه تلك السياسة .

ليس من الممكن وضع خط فاصل لايقبل التغيير ولا التعديل بين المنصرف من الحكومة المركزية والحكومة المحلية ليكون قاعدة عامة التطبيق، ويختلف النظام من بلاد لبلاد، ولكن يمكن استنباط أسس يهتدى بها. فمثلا عند ماتكون مصالح البلاد برمتها موضع الاعتبار كمسائل الدفاع، فالمصروفات لابد أن

تتحملها الحكومة المركزية ، وكذلك في الأحوال التي تتطاب المساواة في جميع أنحاء القطر لتكون الفائدة أعم ، ولينال جميع السكان قسطا متساويا من الفائدة ، يصح أن تتحمل الحكومة المركزية التكاليف من موارد الحزانة العامة . أما إذا كانت المصلحة المحلية الغالبة ويحتاج العمل إلى المراقبة المحلية ، في الجلى أن السلطة التي تتولى الصرف يجب أن تكون السلطة الحلية . والقاعدة الدستورية الديمقراطية القائلة بأن لا ضرائب بغير تمثيل ، يطابقها المبدأ القائل بأن الايراد الذي تجمعه سلطة ما ، يجب ألا تتولى صرفه سلطة غيرها . وإذا أمكن تفادى الاعانات والاستدانة فذلك بما يجعل كل وحدة من وحدات الحكومة المحلية والحكومة المركزية وطيدة الدعائم وإلا فلا بد من وضع سياسة رشيدة لتوزيع الاعانات وتقدير السلفيات بمقياس عادل يرعى مصلحة الجيم . ولما كانت الحكومة المركزية هي التي تتحمل مسئولية اقتصاديات الدولة وضمان سلامها الحكومة المركزية هي التي تتحمل مسئولية اقتصاديات الدولة وضمان سلامها كان من الضروري إشرافها على ميزانية الحكومات المحلية ومراقبها حتى كان من البلاد إلى خطر لا تقوى على دده .

وعلى هدى هذه المبادئ أخذت حكومة السودان تفكر في أبحع الطرق وأضمنها لتقسيم سلطات جبابة الضرائب وسلطات الصرف بين الحكومة المركزية من ناحية ، والحكومة المحلية في مناطق البلديات والمدن من ناحية أخرى . وليست مهمة الحكومة بالصعبة نظراً لأن جميع البلديات والمدن ما عدا الحرطوم والابيض ما تزال مرتبطة بميزانية الحكومة المركزية ، ذلك لأنها في نظر القائمين بالأمر لم تبلغ المستوى الذي يخول لها سلطات ميزانية منقصلة وليس أمام الحكومة إلا أن تنزل عن بعض سلطاتها المالية لمجالس البلديات والمدن التي تتكون من حين لآخر ، وتحملها مسئوليات الصرف والادادة .

ومن المنتظر قيام مجالس عديدة فى السنوات القليلة المقبلة ، ولهذا اهتمت الحكومة فى مذكرتها التى أشرنا إليها بوضع الاسس والمبادىء التى سيسير على ضوئها العمل .

وقسمت المذكرة الحدمات المحلية إلى ثلاثة أقسام :

أولا: الحدمات التى للحكومة المركزية مصلحة بينة فى المحافظة على مستواها وأهليتها للبقاء، بما يبرر حجة الحكومة فى الوقت الحاضر فى حق الرقابة على إدارتها . ومثل لهذا القسم بالنسبة للمرحلة التى يقطعها السودان الآن بالإدارة كالمديرين والمفتشين ، وبالبوليس بما فى ذلك السجون والمستشفيات والشفخانات والتطعم واتخاذ التدابير لمكافحة الأمراض الوافدة والتعليم .

ثانيا: الخدمات التى للحكومة مصاحة خاصة فى سياستها ومستواها ، ومثل لهذا القسم بالطرق العامة ومجارى المياه وتنفيذ قانون الصحة العامة ، وإيجاد وتنسير أماكن الولادة ورعابة الاطفال.

ثالثا: الحدمات الى تنفذ محليا وتراقب محليا بواسطة السلطات المحلية لمصلحة مناطقهم الحالصة ، وليست ذات أثر فعال لفائدة جميعالقطر، ومثل لذلك برجال الحفر ، وتشييد الشوارع والمجارى الصغيرة والمحافظة عليها ونظافتها ، والصحة والكناسة ، وتشييد مبانى البلدية أو المدينة وتصليحها ، وإضاءة الشوارع ورشها ، وموارد الماء للسكان ، والميادين العامة للترفيه ، والمكاتب والمتاحف ومعارض الصور ، وأخيراً وليس آخراً تحسين المدينة .

إنه بما يلفت النظر جعل التعليم ضمن القسم الأول وخاصة التعليم الأولى ، وهمو فى الغالب من عمل الحكومة المحلية ، ولكن العذر الذى أبدته الحكومة فى مذكرتها هو أن تكاليف التعليم الأولى الآن فادحة ، وإذا أضيفت للحكومة المحلية استلزم ذلك إعانة المجالس من الحزانة العامة ، ولا يحسن أن تبدأ هذه المجالس حياتها المالية بالإعانة والاستدانة ، ولا يمنع هذا أن يكون التعليم الأولى فى المستقبل بعد نجاح التجربة ضمن أعمال الحكومة المحلية . وإذا قبضا هذا العذر الآن فى رأى الحكومة المركزية فى بقاء رجال السلك الإدارى بعد أن تقوم مجالس المدن وتؤدى واجباتها الإدارية ، وتتمتع بحميع سلطاتها وحقوقها . إنهم بلا شك لا مكان لهم وإلا فستحكم الللاد فى وقت واحد حكما بيروقراطياً وحكما لا مركزيا عن طريق المجالس الحلية ، وفى ذلك ما فيه من فداحة التكاليف الى سيقع عبؤها على عاتق دافع الضرائب ، ولا بد من عمل فداحة التكاليف الى سيقع عبؤها على عاتق دافع الضرائب ، ولا بد من عمل

شى، فى هذا الصدد حتى لا نسمع فى المستقبل القريب عن المفتش والمأمور ونائب المأمور. ونقطة أخرى خاصة بالمستشفيات والشفخانات، وهى من صميم عمل الحكومة المحلية، وقد أضافتها المذكرة للقسم الأول دون أن تذكر شيئا عن الاتجاه فى المستقبل، والذى نراه أن تكون المستشفيات وخاصة الشفخانات من عمل الحكومة المحلية.

والموارد الرئيسية التي تمكن الحكومة المحلية من القيام بواجاتها وسد مصروفاتها الضرورية هي عوايد المدينة والصحة ورسوم الأسواق والسلخانات وغيرها من الرسوم التي نص عليها قانون الحكومة المحلية ولوائحها الأساسية ويحصل المديرون الآن العوايد المحلية بمصادقة الحاكم العام في مجلسه . ومن المؤكد أن فرض الضرائب المحلية وجبايتها عمل من أعمال الحكومة المحلية ، ويأمل السكرتير المالي أن يعطى الحكومة المحلية ذلك الحق ولكن بعد أن تزال الصعاب القانونية . ويعدل المشرع القوانين المعمول بها الآن . وزيادة على ذلك فإن السكرتير المالي يتطلع للزمن الذي تحصل فيه مجالس البلديات والمدن على شخصيتها القانونية ، ويكون لها الحق في امتلاك العقارات وفرض وجباية الضرائب والاستدانة ، وأن تتمتع على وجه العموم بوظائفها المالية دون قيد ، إلا النزر اليسير من تدخل الحكومة المركزية للارشاد وتنسيق الجهود للتأكد من رعامة مصالح البلاد عامة .

وترمى الحكومة فى الوقت الحاضر من حيث الايرادات إلى إعطاء المجالس مرافق خاصة من الدخل المحلى تكفى لتسيير دفة العمل بجدارة وتضمن التقدم المضطرد، ويتبق منها بعد ذلك مبلغ لابأس به للاحتياطى. وأما من ناحية الصرف فسيكون من واجب الحكومة المحلية تعهد الحدمات المذكورة فى القسمين الثانى والثالث المشار إلهما سابقا.

إن مجلس مدينة الأبيض كما قلنا بكر الحكومة المحلية ولابد من الإشارة إليه في كل خطوة من خطوات التقدم في ميدان الحكومة المحلية . وقد نصت لائحته في المواد ١٣ إلى ١٧ شاملة على حقوق وواجبات المجالس المالية كما بينا ذلك

فى الفصل الثامن، ونصت المادة ٨ (١) على تعيين أمين الصندوق والمادة ١٠ على على تأليف لجنة مالية . واللجان التي تتولى تقدير المصروفات أو تشرف على الصرف بالفعل هي :

- ١ لجنة المالية ووأجبها إدارة مالية المجلس.
- ٢ لجنة الصحة العامة وواجها الإشراف على الميزانية الخاصــة
 مأعمال الصحة .
 - ٣ _ لجنة الأشغال وواجبها الإشراف على منزانية الأشغال .
 - ٤ لجنة الأعمال العامة وهذه تشرف على ما تبقى من بنود الميزانية .

وتقوم لجنة المالية من اللجان المتولية الصرف مقام مصلحة المالية من المصالح الحكومية الأخرى، وأنها كاللحمة وغيرها السدى، وواجبها أن توحد الجهود وتنسقها، وأن تحضر التقريرات السنوية لميزانية المجاس بعد التشاور مع اللجان المشرفة على الصرف، وأن تمد المجاس بالمعلومات عن جميع شئونه المالية، وأن تلاحظ أن الصرف لم يتعد المالغ المصدق بها إلى غير ذلك من الواجبات التي سنتعرض لها بالتفصيل عند الحديث عن اللجان.

وللحكومة بعض المبانى داخل المدينة والبلديات التي تتولى أو ستتولى إدارتها المجالس، ولهذا يرى السكرتير المالى أن تدفع الحكومة باختيارها للمجالس مبلغاً معينا مقابل العوائد المحلية، وقررت النسبة بمبلغ ه بز من تكاليف البناء، كما أن الحكومة ستدفع للمجلس مقابل تصيلها بعض الضرائب الحاصة بالحكومة المركزية ١٠ /. من تلك الضرائب المتحصلة .

وقررت الحكومة أيضا فيما يختص بالمصروفات :

- (۱) أن تتولى جميع مصروفات البوليس والمعافى، وجميع مصروفات الإدارة كمرتبات المديرين والمفتشين والماتمير ونواب الماتمير، وذلك لأن هذه من المسائل ذات المصلحة العامة ومن واجب الحكومة المركزية .
 - (٢) وأن تدفع نصف مصروفات .
 ١ ضابط الصحة ومساعدته الفنيين

ب _ ملاحظ الأشغال

ح — تكاليف تشييد الطرق الرئيسية وصياتها وإنكانت داخل حدود البلدية أو المدينة .

ء _ تكاليف مجارى المياه الرئيسية .

وذلك لاهتمام الحكومة بسياسة هذه الشئون والمحافظة على مستواها .

وستدفع الحكومة المركزية تكاليف بناية دار المجلس ومعداته عند تأسيسه وذلك لتضمن لهذه المجالس مظهراً محترما وستنظر الحكومة فى مسائل الاعانة للمجالسذات الميزانية المنفصلة بقدر حاجة تلك المجالس وطاقة الحكومة المركزية .

ومن الخير أن يكون لتلك المجالس مالها الاحتياطي ، وأن يقسم إلى ثلاثة أقسام (١) الاحتياطي العام (ب) احتياطي التعمير (ج) احتياطي التجديد. وبما لاريب فيه أن الاحتياطي يقوى المركز المالي لهذه المجالس ويضع تحت تصرفها بعض المال الذي يمكنها الصرف منه في أوقات الحرج ، أو في بعض أيام السنة قبل أن يصدق على الميزانية أو تجمع الأموال من دافعي الضرائب .

تخول المادة ١٨ من مجلس مدينة الأبيض للمجلس وضع أوامر مستديمة به وقد أصدر مجلس مدينة الأبيض بالفعل بعض أوامر خاصة بالشئون المالية ويختص الأمر الأول بالقواعد المالية للمجلس ويبين بمن تألف هيئة اللجنة المالية وواجباتها كما يبين مسئولية أمين الصندوق والموظفين الآخرين التابعين له وتقديرات الميزانية ، وحساب الاحتياطي والإيرادات ، والمصروفات وحساب البنك واستثمار الأموال الفائضة إلى غير ذلك من القواعد المالية . أما الأمر الثاني فيبين طريقة حفظ حسابات المجلس ومسك الدفاتر والمراجعة ، والأمر الثالث خاص بحساب البنك . وقد ووزنت ميزانية مجلس مدينة الأبيض لعام الثالث خاص بحساب البنك . وقد ووزنت ميزانية مجلس مدينة الأبيض لعام الثالث غام مبلغ مهه و ١٠ جنيه مصرى بيانها كالآتي :

المصروفات		الايرادات	
جنيهامصريا إجنيها مصريا		جنيهامصريا	
	الإدارة	97.	الرخص
1,-90	(١) آلموظفون	7,197	خدمات الصعة العامة وعوائدها
1,470 270	(ب) خدمات	3,000	الأسواق
مة	خدمات الصحة العا	٣٠٤	التعليم
7,147	(۱) موظفون	۳,۳۷۰	عوائد المدينة
7,170	(ب) خدمات	417	عمومية
	الأشغال		
7/	(آ) موظفون		
1,210 1,871	(ب) خدمات		
	الأسواق		
۱٫۳۸٦	(١) مُوظَّفُون		
1,777	(ب)خدمات		
,	التعليم		
1,177	(۱) موظفون		
1,887	(ب) خدمات		
	متنوعة		
• • • • •	(آ) موظفون		
799 799	(ب) خدمات	,	
174	فوق العادة		
1.,700	الجملة		
41.	الفائض		
1.990	الجلة	10,990	الجلة

والنظرة الأولى لهمذه الأرقام تبين أن عدوى تضخم ميزانية الموظفين قد انتقلت من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية وقد باغت مرتبات الموظفين في مجلس مدينة الأبيض ٦,١٢٠ جنيها مصريا بينها اقتصرت الحدمات على مبلغ ويجلس مدينة الأبيض والمصروفات فوق العادة ١٨٦ جنيها مصريا . ولم يزد الفائض على ٣٦٠ جنيها مصريا . وعلينا أن نجد العذر لهذا المجلس فهو ناشىء وتلك سنته المالية الأولى ، وإنا لنأدل أن يتحسن موقفه في السنوات المقبلة وأن يجد من حكمة أعضائه ما يضمن له الازدهار والاستمرار . ولقد قفز الاحتياطي إلى ٤٠٠٠ على غير انتظار وذلك لزيادة إيراد الأسواق نسبة لانتعاش تجارة الماشية (١) .

هذه نظرة عجلى لسياسة الانتقال المالى لمجالس المدن وقبل أن نختتم هـذا الفصل نرجو أن نلفت النظر إلى الخطر الناتج من تعدد الميزانيات فهنالك ميزانية الدولة العامة ، والميزانية المنفصلة للإدارات الأهلية ، والميزانية المنفصلة لمجالس المدن أو مجالس البلديات ، ومن المسلم به أن هـذه الميزانيات تتداخل في بعضها البعض ، وخاصة الميزانية المنفصلة للإدارة المحلية في الإقليم الذي يقع فيه مجلس المدينة أو المجلس البلدي . ونرى من حسن السياسة أن تكون هناك ميزانيتان فقط : إحداهما الميزانية العامة للدولة ، والثانية خاصة بالحكومة المحلية .

⁽۱) ووزنت مالية مجلس مدينة الأبيض لعام ١٩٤٣ على مبلغ ١٠٦٠١ جنيه مصرى منها مبلغ ١٠٥٣/١ جنيه مصرى منها مبلغ ١٠٣٣٠ جنيه مصرى . ١٩٤٣ جنيه مصرى للاحتياطى وإن كان فى الواقع سيبلغ الاحتياطى ١٩٤٣ جنيه مصرى وبهذا ودفعت الحكومة المركزية إعانة لمال الاحتياطى فى عام ١٩٤٣ قدرها ٢٥٧٧٦ جنيه مصرى وبهذا سيكون مجموع مال الاحتياطى لحجلس الأبيض عن عامين ١١٥٣٠٦ جنيه مصرى أى مايوازى ميزانية عام .

الفصيِّ الْالْعَاشِر الِلْجَانَ

إن واجب مجالس المدن والبلديات أن تحكم ، ومعنى ذلك أن تقوم فى كل مكان بالواجبات والأعمال التى تستوجبا طبيعتها أو يفرضها عليها المشرع وهذه المجالس تعمل مباشرة مع جمهور الشعب ولا تحتاج إلى وسيط بينها وبين الناخبين الذين أسندوا اليها إدارة مقاطعتهم والنهوض بها . ولا يمكن لمجالس بكامل هيئته أن يقوم بواحب الحكم مجتمعا إلا فى مسائل خاصة لابد فيها من العمل الاجماعى ولهـذا فأنت ترى الجزء الأكبر من عمل المجالس تضطلع به اللجان التى يؤلفها المجالس من بين أعضائه للأغراض المختلفة .

هـذا هو مبدأ توزيع العمل . والمتأكد من أن العمل موزع توزيعا عادلا يكفل الدقة وسرعة الانجاز ، فإن المجالس تتبع قاعدتين لتأليف لجانها : الأولى قاعدة لجان الاختصاص المعينة لغرض واحد كالتعليم مثلا ، والثانية قاعدة اللجان التي تهتم بقسم خاص في كل لجنة من اللجان مثل جانب المال ، ويشبه النوع الأول بخطوط الطول التي لا تلتق ويشبه النوع الثاني بخط العرض الذي يمر بكل تلك الخطوط القائمة ، وإذا كان النوع الأول سدى هذا النسيج فالنوع الثاني لحمته. وبعض اللجان إجبارية يتطلبها دستور المجاس أو يفرضها المشرع على المجالس ، وهذه لا بد من قيامها وإلا اعتبر ذلك مخالفا لدستور المجلس ، المجالس في واجب قانوني فرضه المشرع . وفي انجلترا يفرض المشرع على أو تقصيرا في واجب قانوني فرضه المشرع . وفي انجلترا يفرض المشرع على المجالس المقاطعات تأليف لجان التعليم ورعاية الطفـــل والمجانين والمعتوهين والمساعدة والزراعة (۱) . ومما لاريب فيه أن المجالس لو ترك لها الخيار لقررت تأليف لجان لكل هذه الأغراض ، لانها الاعمال التي تقوم عليها الخيار لقررت تأليف لجان لكل هذه الأغراض ، لانها الاعمال التي تقوم عليها

الحكومة الصحيحة لكل بلد . ولكن هذه اللجان في الغالب تحتاج إلى الخبراء من موظفي المجلس . وكثيراً ما ينتج عن ذلك توزيع جهود موظف واحد بين عدة لجان ، وهذا عا يعرض الموظفين إلى تنازع الاختصاص بين اللجان ومن واجب المجلس أن يعيد النظر بعد حين وآخر في لجانه ويعيد تأليفها حتى يضمن أن كل لجنة لا تنعدى اختصاصها إلى اختصاص غيرها من اللجان .

تميل المجالس في غالب الأحيان إلى تقسيم نفسها إلى مصالح أو لجان تنظر كل منها في عمل معين . ولكن هذا بما يجعل أعمال المجلس فاقدة الوحدة والتناسق ، ولهذا أصبح من المحتم قيام لجنة أو أكثر من النوع الذي يتدخل في جميع اللجان لحفظ النناسق ، لأن هنالك ظواهر تتعدد في كل لجنة ، خذ مثلا المال الذي يصرف ، وشراء اللوازم ، وتعيين الموظفين ، ودفع الأجور ، فهي ما تحتاجه كل لجنة ويتحتم على كل مجلس لهذا السبب أن يعين لجنة مالية لتشرف على المصروفات على كل اللجان وشراء جميع ما تحتاجه اللجان المختلفة ، وتعيين الموظفين لكل لجنة ، ودفع الأجور ، وهي اللجنة التي تحفظ التوازن وتضمن الموظفين لكل لجنة ، ودفع الأجور ، وهي اللجنة التي تحفظ التوازن وتضمن الاتحاد والتناسق في كل أعمال المجلس .

ويجدر بنا أن نتحدث باسهاب عن أعمال المجنة المالية فى كل مجاس لأنها قطب الرحى الذى تدور عليه أعمال المجلس ، وعليها وحدها يتوقف نجاحه أو فشله . وفى بعض المجالس لا يصرف أمين الصندوق أى ملغ لأية لجنة من لجان المجلس إلا بأمر موقع عليه من ثلاثة من أعضاء اللجنة المالية . وعلى اللجنة المالية أن تتفاوض فى كل السلفيات التى سمح بها للجان المختلفة ، وأن توصى على أسبقية الأعمال التى سيصرف عليها وأهميتها ، وعليها أن تقدم التقديرات السنوية للايردات والمصروفات للمجلس عن السنة المقبلة ، وقبل أن تقدم هذه التقديرات عليها أن تنشاور مع ممثلي اللجان المختلفة التى تتولى الصرف على المشاريع والأعمال المختلفة فيما يختص بالمصروفات المنتظرة والضرائب التى ستفرض للحصول على المختلفة فيما يختص بالمصروفات المنتظرة والضرائب التى ستفرض للحصول على المال الذى سيصرف منه على المشاريع والأعمال اللازمة ، وتتلقى لجنة المالية على مدى العام معلومات من اللجان عن الأعمال التى تحتاج إلى صرف ولم يبدأ فى

تنفيذها ، وعليها أن تقرر ما تراه وتتصل باللجنة المختصة وتبلغها قرارها . وهذه اللجنة هي ألتي تؤمن على كل ممتلكات المجلس بصرف النظر عن اللجان التي تقع للك الأملاك ضمن اختصاصها ، وهي التي تشرف على تعيين الموظفين في كل اللجان وتشرف على المطبوعات وأدوات الكتابة التي يحتاجها المجلس .

وفى بعض المجالس تعين لجنة استشارة مالية تتألف من اللجنة المالية ورؤساء اللجان الآخرى الهامة ، ومثل هذه اللجنة لها أهمية أكبر من أهمية اللجنة المالية ذاتها . ونظرا لأن اللجنة المالية قد تتضخم أهميتها وتهيمن على كل أعمال المجلس ونظرا لأن اللجان تغار من بعضها البعض ، فانك ترى فى بعض المجالس ميلا إلى تعيين لجنة للتقديرات لا علاقة لها باللجنة المالية . وترى فى بعض المجالس ظاهرة أخرى ألا وهى تعيين و لجنة أغراض عامة ، مهمتها تنسيق العمل فى لجان المجالس ، كأن تتولى الشراء نيابة عن اللجان المختلفة ، وتدفع الأجور والمرتبات للعمال والموظفين ، أو أن تنظر فى المسائل التى يمكن أن تكون موضوعا للتشريع المحال والموظفين ، أو أن تنظر فى المسائل التى يمكن أن تكون موضوعا للتشريع المحلى ، ويستحسن أن تكون مثل هذه اللجنة مؤلفة من رئيس ونائب رئيس كل لجنة فى المجلس ، وبهدذا تستطيع أن تضطلع بواجبها وأن تراقب أعمال اللجان عن معرفة ومقدرة .

ولا بد لضمان سلامة العمل من ملاحظة عدم تداخل الاختصاص أو تضاربه بين اللجان حتى لا يؤدى ذلك إلى خلافات بينها تضر بالإدارة أو تكلف المجلس مصروفات أكثر مما لو كان العمل سائرا على المبادى والسليمة ، ومثل هذا العمل يقع على عاتق و لجنة الأغراض العامة ، أو ربماكان من السهل على اللجان أن تكون وثيقة الصلات حتى لا تكون ضحية تداخل الاختصاص والتنازع إذا كان عضو أو عضوان في أكثر من لجنة فيمكنهما أن يكونا حلقة الاتصال بين تلك اللجان.

وهنالك نوع من اللجان لايخضع لأى المبدأين اللذين ذكرا سابقا ، وتلك هى اللجان التى تعين لغرض واحد لبحثه وتفرير ما تراه وبعدها تحل ، ومثل هذه اللجان نادرة الحصول ولا داعى لأن نطيل التحدث عنها .

والآن ما هي علاقة اللجان بالمجلس الذي يعينها ؟

تختلف علاقة اللجان بالمجلس الذي يعينها , ويختلف مدى سلطاتها من مكان لمكان ، ولكن المجلس ، إلا في النادر ، له مطلق التصرف في تقرير ما يخوله من سلطاته لكل لجنة من لجانه ، وهذه القرارات تدون في أوامر المجلس الدائمة أو في تعليات للجان . ولكن هنالك بعض القيود على سلطة اللجان وهي تكاد تكون قيودا عامة في كل المجالس نذكر منها الآتي :

- (۱) ليس لأى مجلس حق قانونى لأن يخول لأية لجنة سلطة فرض الضرائب وتحصيلها أو الاستدانة ، وبهذا تظل كل اللجان معتمدة على المجلس فى المال الذى تريد صرفه . على أن المجلس لا يقيد لجانه تقييدا يشل حركتها ، ولهذا يسمح لها بصرف ما تحتاجه من يوم ليوم على شرط ألا يتعدى ذلك التقديرات المصدق بها ، وإذا كان المشروع الذى يراد الصرف عليه ذا أهمية فلا بد فى بعض المجالس من الحصول على تصديق خاص قبل الشروع فى العمل على الرغم من أن المشروع مدق به فى الميزانية .
- (٢) وقيد آخر عام يمنع اللجان من وضع ختم المجلس على أى مستند إلا بتصديق صريح من المجلس، وبهذا يستحيل على أية لجنة أن تبيع أو تشترى أى عتمار، أو أن تدخل فى أى عقد مقيد، إلا إذا كان الطرف الآخر يقنع بمجرد الوعد. وهذا يؤدى فى كثير من الأحيان إلى مشاكل أمام محاكم القضاء.
- (٣) لكل لجنة الحق في أن تعين لجانا فرعية تابعة لها ، ولكن لا يسمح للجنة أن تخول أية سلطة خولها المجلس لها لهذه اللجان الفرعية ، ولهذا لا يتعدى عمل اللجان الفرعية التوصيات إلا في الحالات الشاذة التي يخول فيها المجلس اللجنة الفرعية حق العمل مباشرة .
- (٤) وبصرف النظرعن هذه القيود، فكل لجنة مقيدة باللوائح العامة تقييدا لا يمكنها معه أن تكون مطلقة التصرف فى كل ما تعمل. لأن اللجنة عليها أن تقيد وقائع جلساتها مبينة كل ما دار فيها من نقاش وما وصلت اليه من قرارات. ودفتر وقائع الجلسات عرضة ليطلع عليه كل أعضاء المجلس، وإذا رأى أى عضو ما يدعو إلى الشكوى فانه يعرض الأمر على المجلس، وهذا مما يدعو كل لجنة ما يدعو إلى الشكوى فانه يعرض الأمر على المجلس، وهذا مما يدعو كل لجنة

لتكون حريصة على العمل وفق ما يرضي رغبات المجلس. على أن كل لجنة مفروض عليها أن تقدم تقريرا بأعمالها للمجلس، وهذه التقارير أقوى رابطة بين المجلس ولجانه ، ويتوقف ذلك على عدد التقارير التي تقدمها اللجنة ومدى عنايتها بها ، ومدى عناية المجلس بمراجعة تلك التقارير ومناقشتها . وتنقسم تقارير اللجان إلى قسمين : أولا التقارير التي تعطى نبذة عن عمل اللجنة ، ولا يقصد منها سوى الذكر ولا يطلب التصديق عليها وعندما يعرض هذا النوع من التقارير فلأعضاء المجلس الحق أن يستجوبوا اللجنة فيها عمات وأن ينتقدوا تصرفاتها ولكن هذا لايلغي ما أبرمته اللجنة من عمل إما هر احتياط للمستقبل. وثانيا التقارير التي تقدم في شكل توصيات وعند ما تعرض على المجلس يستدعى وثيس اللجنة المختصة المجلس ليصدق عليها وبهذا يصبح من حقكل عضوأن يعارض المشروع جملة وتفصيلا وأن يقترح مايراه من تعديالات أو أن يقترح رفضه ، أو إرجاعه للجنة لاعادة النظر فيه مع مراعاة التوجيهات التي يشير بها الجاس، فاذا صدق على المشروع أو التوصيات، فليس أمام اللجنة إلا أن تطبع المجس وتشرع في التنفيذ ؛ وإذا لم يصدق بها كلها أو بعضها فعلى اللجنة أيضا أن تطيع ، وبهذا تتعلم اللجنة ماهي التوصيات التي يرتضيها المجلس وما هي التي يرفضها . ومثل هـذا الاجراء يجعل اللجنة دائما تذكر المجلس وترى شحه قائما عندما تضع مشروعاتها وتوصياتها ومن العسيرعلي اللجنة أن تحكم على المسائل التي تستحق مجرد الذكر ، والمسائل التي تستوجب عرضها على المجلس في شكل توصيات للتصديق عليها ولكن بعد المرَّان تستطيع اللجان أن تتصرف تصرفا حكيما في كل مسائلها دون أن تتعرض لنقد المجلس أو تفرط فى واجبات الحكم والإدارة .

يختلف عدد اللجان في أي بحاس لأن اللجان المجلس وما عنده من أعمال ، ولايهم كثيراً عدد اللجان في أي بحاس لأن اللجان الفرعية ذات أثر فعال في إنجاز الأعمال ولكل لجنة في انجلترا لجنة فرعية للمراجعة ، وهي التي تخص حسابات اللجنة و تتحقق من صحة القو انين و غير ذلك من الأعمال المالية. والعقدة الأخرى هي مسألة عدد الأعضاء في كل لجنة ، وفي انجلترا يتراوح العدد بين العشرين والثلاثين ولسكن هذا العدد غير عملي في السودان ، لأن أعضاء المجلس لا يتعدى عددهم العشرين ، كا أنه

من العسير اجتماعهذا العدد الكبير من الأعضاء وتفاهمهم على العمل، ولهذا أرى ألا يزيد عدد أعضاء اللجنة في مجالس السودان عن العشرة وألا يقل عن الحسة. ويلاحظ المجلس عند تعيين لجانه أن يكون كل عضو من أعضائه عضوا في لجنة واحدة على الأقل وفي بعض المجالس في انجلترا أمر دائم خاص للعدد الأقصى من اللجان الذي يمكن للعضو الواحد أن يشترك فيه، وعلى كل حال فالوقت الذي ينفقه العضو في خدمة الحكومة المحلية يتوقف على عدد اللجان التي يشترك فيها، ويحسن أن ينشر المجلس في كل عام كشفا بعدد جلسات المجلس واللجان التي حضرها كل عضو، حتى يعرف الناخبون مقدار ما أنفقه العضو من زمن وجهد في خدمة الحكومة المحلية، فإذا كانت صفحته بيضاء أعيد انتخابه، وإن كان مقصراً اتجهت الأنظار إلى غيره من الرجال المستعدين للعمل لصالح المجموعة.

تراعى اعتبارات كثيرة عند تعيين أعضاء المجلس في اللجان ، وأول تلك الاعتبارات رغبة العضو الحاصة في أن يكون عضوا في لجنة ما أوغيرها ، وثانيها مراعاة رغبات أعضاء اللجنة في الدورة السابقة وتوصيات رئيسها السابق . وفي الأماكن التي فيها أحزاب سياسية أو وجهات نظر مختلفة وتكاد تلك النزعات الحزبية تظهر في المجلس ، ترى تلك الأحزاب حريصة على أن تكون عملة في كل اللجان تمثيلا يكفل لها الأغلبية وأن يكون رئيس كل لجنة في المجلس إن أمكن من أعضاء الحزب الذي يتمتع بالأغلبية ، ولكن من الحير أن تطرح النزعات الحزبية في ميدان الحكومة المحلية خارج دار المجلس ولا يراعي أي اعتبار غير المقدرة على العمل والحبرة والإخلاص ، وخاصة في انتخاب الرئيس لأن المقدرة على اللجنة ، ودائم الاتصال بموظني المجاس التابعين للجنته وله أن يتخذ قرارات هامة في كثير من المسائل التي تطرأ في الفترة بين اجتماعات أن يتخذ قرارات هامة في كثير من المسائل التي تطرأ في الفترة بين اجتماعات وموافقة لرغبة الأعضاء ، وتتوفر فيها المصلحة العامة ، وهو دائما يقتدى به أعضاء وموافقة لرغبة الأعضاء ، وتتوفر فيها المصلحة العامة ، وهو دائما يقتدى به أعضاء تحرص بعض المجالس على مراعاة عدم انتخاب شخص واحدر ئيساً للجنة ما عدة تحرص بعض المجالس على مراعاة عدم انتخاب شخص واحدر ئيساً للجنة ما عدة تحرص بعض المجالس على مراعاة عدم انتخاب شخص واحدر ئيساً للجنة ما عدة تحرص بعض المجالس على مراعاة عدم انتخاب شخص واحدر ئيساً للجنة ما عدة تحرص بعض المجالس على مراعاة عدم انتخاب شخص واحدر ئيساً للجنة ما عدة

سنوات متوالية . وبعض المجالس يحدد عدد السنوات فى أوامرها المستديمة . وترى بعض المجالس ألا يكون عضو واحد رئيساً للجان متعددة فى وقت واحد، وتنتهى مدة اللجان مع دورة المجلس .

وما هي الاجراءات الى تتبعها اللجائد في إدارة أعمالها؟

يتوقف ذلك على الأوامر المستديمة التي يصدرها المجلس، ولكن الإجراءات العادية التي تتبع في كثير من اللجان لا تختلف كثيرًا عن التي سأذكرها فيما بعد. فى أول اجتماع للجنة تقرر اللجنة بعد انتخاب رئيسها اليوم والساعة اللتين يكون فيهما اجتماعها من كل أسبوع، وتحدد عدد الأعضاء الذين يجب حضورهم ليكون الاجتماع قانونيا ، وما هي اللجان الفرعية التي ينبغي تعيينها ؟ وأول عمل تقوم به اللجنة في الاجتماع المقبل أن تتلي عليها وقائع الجلسة الماضية وتقرها أو تعدلها ويوقع عليها الرئيس وبذلك تكون مستنداً قانونيا على صحة الوقائع ، ثم تمضى اللجنة في عملها حسب البنو د المذكورة في أجندة الاجتماع والتي للأعضاء علم بها قبل الاجتماع، وهذه البنود غالباً يضعها الرئيس بعد المشاورة مع موظفي اللَّجنة واقتراحات الأعضاء التي ترسل للرئيس لتمكنه من وضع أجندة الاجتماع . وتسمع وتناقش تقارير وتوصيات اللجان الفرعية ، كما يتقدم الموظف الخاص بالقسم بماعنده منمعلومات وما قام به من أعمال ، وما ينوى القيام به من أعمال تتطلبُ مو افقة اللجنة، ولا يمكنه تحمل مسئولية البت فيها بمفرده، وعادة إذا كان عمل اللجنة في اجتماعها يحتاج إلى بعض المال فلا بد من وجو د مندوب عن الخزانة ليدلى بمعلوماته وإرشاداته . واجتماعات اللجان لا يتقيد فيها الأعضاء بالطرق البرلمانية ، انما هم يجلسون على مائدة واحدة يتحدثون بغير تكلف ولا يعمدون للأساليب الخطابية إنما يعتمدون على المنطق والإفهام والإقناع وهم في عملهم هذا يتحررون من قيود الحزبية ولا يعرفون غير المصلحة العامة . على أن القانونُ يمنع كل عضو له مصلحة مالية فى أى مشروع أو عقد معروض على اللجنة أن يحضر مداولات اللجَّنة أو يشترك في التصويت لإقرار ذلك المشروع أو العقد . وفى بعض المجالس يكلف ضابط المجلس أو أمين الصندوق بلفت نظر الأعضاء الذين لهم مصالح في أي مشروع أو عقد إلى أنهم لا يسمح لهم بحضور ذلك الاجتماع المنظور فيه ذلك المشروع .

إذا كمان هزا عمل اللجائد فماذا بقى للمجلسي من أعمال ؟

تنقسم أعمال أى مجلس على وجه التقريب إلى ثلاثة أقسام: ١ ـ التشريع المحلى لأن كل مجلس يشرع القوانين واللوائح بغرض الوصول إلى إدارة محكمة تعطى كل وحدة من وحداتها حقوقها وتحدد وظائفها . ٢ ـ تدريب المال اللازم لتسيير تلك الإدارة ، وإيجاد الموظفين الذين يتناولون مرتباتهم من المجلس ويقومون بأعماله الفنية والكتابية . ٣ ـ مراقبة سير العمل في كل وحداته ، والسيطرة عليها ، ودفعها إلى الأمام كلما لزم ذلك .

وفيها يختص بالقسم الأول من أعمال المجلس يجب أولا أن يحكم أوضع دستوره قبل أن يضع الأسس لإدارته ، ولهـذا نرى كل مجلس ينفق زمنا ليس بالهين في اجتماعاته الأولى في انتخاب رئيسه ، ثم بعد ذلك يضع الأوامر الدائمة لتسيير دفة العمل في داخل المجلس وفي لجانه ، ويحدد موعد جلسات المجلس الدورية ، والترتيب الذي تنظر به أعمال المجلس، وطريقة إدارة المناقشات ، وعدد اللجان التي يلزم تعيينها . ومن الجلي أن هذه الأوامر الدائمة لا تجدد مرة فى كل عام ، ولكن بمجرد ما نوقشت وأقرها المجلس أول مرة تبقى كذلك إلا إذا أوجبت الظروف بعض التغيير فيها هنا وهناك ، وهـذا عادة لا يحصل إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين في الجلسة التي اقترح فيها التعديل . ولا مكن أن تخالف الأوامر الدائمة للمجلس أي شيء يقرره القانون، فإذا كان القانون الصادر يحدد الحد الأدنى للجلسات فلا يمكن للمجلس أن يناقض ذلك فى أوامره الدائمة . ومن واجبات المجلس الدستورية توزيع هيئته إلى لجان ، كما له أن يختار أعضاء إضافيين من الفنيين وأصحاب الخبرة لعضوية اللجان وإن كانوا من غير أعضاء المجلس، وعلى المجلس أن يعين من يمثله من الأعضاء في اللجانَ المشتركة ، لأن من العادة أن تؤلف بعض المجالس المتجاورة لجانا مشتركة للبحث فى المسائل المعلقة بين المجالس والتشاور وتقرير ما تراه موافقا لمصالح المجالس المختلفة .

أما القسم الثانى من أعمال المجلس الحاص بإيجاد المال اللازم لأعمال اللجان المختلفة فعادة ينظر فيــه فى وقت تقديم ميزانية العام المقبل وتقديراتها للتصديق

عليها بواسطة المجلس. وهذه التقديرات تقدمها اللجان المختلفة معتمدة على دراسات وتوصيات موظفيها، وبعد ذلك تنظرها لجنة المالية وتبدى فيها ماعندها من رأى ولكن المكلمة الأخيرة للمجلس بكامل هيئته، وهو الذى يقر الميزانية وتقديراتها، ويعطى كل لجنة من المال ما يراه ضروريا لنسيير أعمالها.

وفى انجلترا تقرر المجالس الضرائب التى تراها كافية لسد نفقاتها السنوية ولكن ضمن حدود يضعها المشرع، أما هنا فلم تبلغ مجالسنا هذه الدرجة ولكنها بلا ريب ستسير نحو هذه الغابة .

ولا ينتهى عمل المجلس المالى بالتصديق على الميزانية والتقديرات، إنما على المجلس أن ينظر أيضا فى التقديرات الإضافية التى تتقدم بها اللجان لما يطرأ عليها من أعمال أو ما تطلبه من زيادة النفقات نظر التقلبات الاسعار، كما أن المجلس ينظر سنويا فى التقرير المالى الذى تقدمه لجنة المالية ، وفى التقرير الذى يقدمه المراجعون . ويقوم المجلس بتعيين الموظفين الرئيسيين لكل الاقسام . أما الوظائف الصغيرة والخدمة السائرة ، فتلك يترك أمرها للجان على ألا تتعدى السياسة المرسومة ولا تزيد على المرتبات المقررة لتلك الوظائف والأموال المصدق بها لبتك الخدمات .

بق القسم الثالث من أعمال المجلس وهو اشتراكه الفعلى فى إدارة العمل وهذا خير ما يؤدى بالاقتراحات التى يقدمها الأعضاء فى جلسات المجلس ، وبهذه الطريقة يستطيع المجلس أن يكلف اللجان بعمل كل مايراه صالحا لحسن الإدارة وحكم المقاطعة حكما صالحا .

وقبل أن أختم هذا الفصل لا بدمن الإشارة إلى حسنات نظام العمل بواسطة اللجان وعيوبه ، لأن كل نظام له حسناته كما له عيوبه .

من أبرز الظواهر فى نظام اللجان طواعيته المنقطعة النظير ومسايرته للظروف كلما طرأت أعمال جديدة ، لأن المجلس يمكنه أن يوسع اختصاصات أية لجنة من لجانه لملافاة الظرف الطارى والقيام بالعمل المستحدث ، كما يمكنه أن يزيد عدد أعضاء اللجنة بلا كبير عناء . على أنه يمكن أن يؤدى نظام اللجان فى ذات الوقت إلى الرقابة كما يؤدى إلى ترك بعض أعمال المجلس خارج نطاق أية لجنة فتكون مهملة .

وحسنة أخرى لنظام اللجان إنما هي التخصص، فيصبح كل عضو من أعضاء المجلس ذا خبرة واسعة في ناحية من نواحي العمل وبالموظفين المختصين. وبهذه الطريقة يصبح الرجل الهاوى ذا خبرة تقرب من خبرة أصحاب الاختصاص والكفاءة من الفنيين، ويلعب دوره بجدارة في الحكومة المحاية. وهذه الفائدة لا تقتصر على الفرد إنما تتعداه إلى اللجنة التي بمضي الزمن تحذق عملها الإدارى وتعرف خفاياه فلا تكون تحت رحمة الموظفين الفنيين، ولكن لحذا التخصص خطره إذ ربما تشعر اللجنة بأنها سلطة منفصلة ذات سلطان مطاق وبهذا تخني معظم أعمالها عن أعضاء المجلس وتعمل على انفراد ولا تتعاون مع بقية المجلس. ومن الفوائد الواضحة السرعة في الانجاز وخاصة عند ما تكون اللجنة وليلة العدد ويعتمد المجلس عليها، ولا يتطلب إعادة ما دار في اللجنة داخل المجلس. والخطر المقابل لهذه السرعة هو ما ينجم من الاعتماد على نصائح وإرشادات الموظف الفني الخاص دون تمحيصها، ويرى العضو فيها بعد إن وافق على أمر أنه لو تريث لما وافق عليه وربما عارضه في المجاس أو على الأقل كان فاتر الحماس في الدفاع عنه أمام المجلس.

وحسنة من حسنات نظام اللجان هو سرية العمل عند ما تكون اللجنة مخولة من المجلس سلطات واسعة ، وهذه أظهر ما تكون في اللجان التي تعمل أعمالا تجارية ولها منافسون من الأشخاص العاديين. مثال ذلك: لجنة الترامو ايات أولجنة الكهرباء والغاز أو المياه ، لأن مثل هذه اللجان إذا لم تتمتع بسرعة البت وسرية المنافشات لكانت مشاريعها عرضة للفشل لأن منافسيها ينتهزون الفرص ويستفيدون مما يذاع من أخبارها. ولكن هذه السرية لها خطرها أيضا لأن رئيس اللجنة مثلا يمكنه أن يستفيد فائدة خاصة من وراء هذا العمل ، إذ في وسعه أن يؤثر على لجنة قليلة عدد الأعضاء أكثر من تأثيره على المجلس بأجمعه إذا كان لا بد من أن ينظر الأمر أمام المجاس بكامل هيئته.

وأخيرا وليس آخرا فإن الأعضاء يتأثرون بالمنطق والنقاش الودى فى اللجان أكثر مما يتأثرون بالخطابة والجدل فى جلسات المجاس ، ولا يطيلون التحدث بقصد التأثير على ناخبيهم ليعيدوا انتخابهم فى الأعوام المقبلة . وتحدد المجالس

الزمن الذى يعطى لـكل متحدث ليتفادى التطويل وإضاعة الزمن ، ولكن يقابل هذه الفائدة خطر آخر ألا وهو عدم اهتمام الأعضاء داخل اللجنة بالمسئولية اهتمامهم بها فى جلسات المجلس بكامل هيئته لأن جلسات اللجان خالية من رقابة الناخبين .

هذه بعض الطواهر الهامة عن عمل اللجان ومسئولياتها أمام المجلس، وعلاقاتها به وحسناتها ومضارها، أوردناها على سبيل التنوير وليس على سبيل الحصر، ومن أراد المزيد فليرجع إلى الكتب الخاصة بإدارة المجالس البرلمانية واللجان ربما يتطلبه النظام الدستورى من أحكام ففيها زيادة للمستزيد.

الفصّال كارى بشر الموظيفون

قد لا تحتاج مجالس الحكومة المحلية في مرحلتها البدائية إلى استخدام الفنيين من الموظفين ، ولكن بمضى الزمن واتساع المدن والبلديات وتكاثر عدد السكان وتعدد مشكلاتهم ، وبالتالى تعقد مشكلات الإدارة يصبح من المحتم على هذه المجالس استخدام الفنيين من الموظفين ليقوموا بالأعمال التى تحتاج إلى حنكة ودربة ، وليقوموا بالأعمال الكتابية التى تتزايد بازدياد عدد السكان وتعدد المشاكل.

وهنالك أسباب أساسية ثلاثة تدعو إلى ضرورة استخدام الموظفين الفنيين في الحكومة المحلية. أولا: عدم توفر الفراغ لدى الاعضاء المنتخبين وهم يؤدون واجبهم بغير مقابل مالى ، ولا يمكنهم أن يضعوا كل وقتهم تحت تصرف الحكومة المحلية، ولابد لحسن الإدارة وصلاح أداتها من الاستمرار، والفترات بين جلسات المجلس وبين جلسات اللجان تحتاج إلى من يقوم فى خلالها بأعباء الإدارة والحكم. وثانياً: الجهل ، والحكومة المحلية تحتاج إلى معرفة بالقانون ولا يمكن الاعتماد على أعضاء المجالس فى مثل هذه المسائل الفنية والعلمية ، ولا بد من الخبراء لإرشاد الاعضاء، وتزويدهم بالمعلومات. وليس على الاعضاء إلا أن متمموا بالناحية الإنسانية من العمل ومعرفتهم بمطالب الناس والسلوك معهم . ومهما المختلفة ، واهتمامهم بأرضاء وجهات النظر المختلفة ، ليضمنوا رضا الناخبين وثقتهم . ومهما اتخذت التدابير وجهات النظر المختلفة ، ليضمنوا رضا الناخبين وثقتهم . ومهما اتخذت التدابير الموظفين الذين يتحتم عليهم حفظ الاسرار ، والابتعاد عن المؤثرات المحلية ، الموظفين الذين يتحتم عليهم حفظ الاسرار ، والابتعاد عن المؤثرات المحلية ، وتنفيذ القوانين دون محاباة .

والموظفون الذين لا غنى عنهم لأى مجلس مدينة أو بلدية هم: كاتب المدينة المعروف هنا بضابط المجلس ، وأمين الصندوق أو المحاسب ، وضابط الصحة ، ومهندس المجلس أو مساحه ، وليس فى الإمكان القيام بأعمال الحكومة المحلية الحديثة فى أى مكان بغير أو لئك الموظفين الرئيسيين ، وقد تحتاج بعض المجالس فى الأماكن الكبرى التى تتطلب خدمات أخرى لموظفين للقيام بأعمال فنية فى الأماكن الكبرى التى تتطلب خدمات أخرى لموظفين للقيام بأعمال فنية فى الغاز وهندسة الترامو إيات وغيرها .

وهؤلاء الموظفون يعينهم المجلس ويقبلهم المجلس، ولكن لابد من بعض الضمان لهم حتى يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل، وأن يكونوا غير خاضعين لرغبات أعضاء المجلس مجانبين فى ذلك الحق والمصلحة العامة لا لشىء إلا لأن أعضاء المجلس من حقهم أن يقيلوا الموظف متى شاءوا ذلك. والاحتياطات التي يمكن أن تتخذ فى مثل هذه الأحوال، تتلخص فى تقييد المجالس بألا تقبل أى موظف من الموظفين الرئيسيين إلا بعد انذار معقول وإبداء أسباب مقبولة، وأن يكون لأولئك الموظفين الحق فى مال التأمين أو مكافآت خاصة. وفى حالة بعض الموظفين كضباط الصحة ينبغى ألا يقال ضابط الصحة إلا بعد موافقة المصلحة الطبة، وإلا لهدد ذلك كيان العمل.

إن موظنى الحكومة المحلية خدام لدى المجلس الذى يعينهم يستمدون منه سلطتهم وواجباتهم، ومدة بقائهم فى الحدمة تتوقف على أى قرار يصدره المجلس بشأنهم وربما كان ذلك تحت رحمة قرار تصدره لجنة من لجان المجلس، ولهذا ترى تصرفات موظنى الحكومة المحلية محدودة، وعند ما يعرض لهم أمر هام يرجئون البت فيه إلى أن يجتمع المجلس. وفى أغلب الأحيان لا يتعدى عملهم التوصية والإرشاد، وهم لا يتحملون المسئولية إنما تتحملها اللجان المختصة أو المجلس بكامل هيئته، ولا يمكن للموظف فى الحكومة المحلية أن يعمل أى عمل تحت مسئوليته الخاصة، كلا ولا يمكنه أن يعين أو يقصى أى موظف من التابعين له فى المجلس .

وما هي المؤهلات التي تتطلب من كل موظف من الموظفين الرئيسين في مجالس الحكومة المحلية ؟

أهم أولئك الموظفون هو كاتب المدينة أو ضابط المجاس، ويشمل عمله في الغالب الإشراف على الإدارة العامة ، كما أن له بعض العمل القانوني لأنه هو الذي يرشد المجلس ليعمل ضمن حدود سلطاته القانونية ويحمى المجلس واللجان من الوقوع في الأخطاء التي تتنافى مع القانون ، وعند ما يكون المجلس طرفاً في اجراءات قضائية جنائية ، أو مدنية ، فهو الذي يمثل المجلس أمام محاكم القضاء . أما واجباته الإدارية فتنحصر في مراقبة موظني قسمه، ويحضر أجندة الاجتماعات للمجلس واللجان، ويعلن الأعضاء لحضور الجلسات، ويحفظ وقائع الجلسات بطريقة دقيقة وقانونية ، وهو الذي ينفذ قرارات المجلس واللجان إما بنفسه أو بواسطة مساعديه . على أن شخصية كاتب المدينة تلعب دوراً هاما في ما يتمتع به من سلطات إدارية ، وعند ما يتولى مثل هـذا المنصب رجل كف. لعدة سنوات، يستطيع إذا أراد أن يكون عنصرا هاما في الحكومة المحلية في المكان الذي يعمل فيه ، فهو متصل بنشاط كل اللجان ، وهو وحده الذي يستطيع أن يعرف أين تنداخل سلطات اللجان . وإذا كان حصيفا وحسن المعاملات فإن كل الموظفين الآخرين يستشيرونه في أعمالهم. ويمد كاتب المدينة دائمــا الأعضاء المنتخبين بالمعلومات والنصائح ، ويستشيره رؤساء اللجان ، وخاصة في وقت التقديرات السنوية أو الأعمال الجديدة . وتزداد مسئوليته في فترات الانتقال وتعاقب أعضاء المجلس وانتخاب اللجان . وإذا انتقلت أغلبية المجلس فجأة من حزب إلى حزب فإن كأتب المدينة يكون ذا فائدة قصوى ، لأنه يزود الأعضاء الجدد بخبرته ومعلوماته إلى أن يكتسبوا المران اللازم لعملهم . ولهـذا لابد لكاتب المدينة أن يكون غير مغرض، ومبتعدا عن الحزبيات، وألا يكون له أي لون سوى المصلحة العامة ، وإلا فسيكون ضحية أي انقلاب سياسي في المجلس. وينتخب كاتب المدينة في انجلترا عادة من صنف خاص من رجال القانون Solicitors وذلك لأن المجالس تحتاج إلى الإرشادات القانونية، ولأنها لا تستطيع أن تدفع لمن له مؤهلات قانونية المرتب العالى الذي يقبل أن يعمل به للمجلس ولا يقوم بعمل سواه . وهم في انجلترا يدفعون نسبة خاصة لواحد من أولئك القانونيين على أن يقوم بأعمال المجلس ، ولا مانع من أن يقوم بأعمال مكتبه

الخاص. ولكن مع تعدد أغراض الحكومة المحلية ، وتعقد مشاكلها لم يعد من الممكن الاستغناء بمثل أولئك الموظفين الذين يعملون ساعات معلومة ، كما أن الناحية الإدارية أصبحت ذات أهمية ، واتجهت الأنظار أخيرا إلى تدريب هذا النوع من موظني الحكومة المحلية تدريبا خاصا في أعمال الحكومة المحلية جملة وتفصيلا ، وفي أعمال الإدارة ، إلى غير ذلك من المعلومات اللازمة لنجاحه في مثل هذا العمل ، على أن يفصل القسم القضائي ويعطى لاحد رجال القانون مقابل أجر خاص على كل عمل يقوم به للمجلس .

لم نلتفت هذا في السودان إلى أهمية كاتب المدينة أو ضابط المجلس، وذلك لأن الحكومة المحلية ناشئة، ويملأ هذا المركز الآن نائب المأمور. وفي رأيي لابد من إرسال بعثات من الشبان الذين أتموا تعليمهم العالى في مدرسة الإدارة لانجلترا لدراسة الحكومة المحلية هناك وأعمالها المختلفة والتخصيص في أعمال كاتب المدينة بوجه خاص، ثم بعد إتمام دراسة التخصيص يوزعون على المجالس المختلفة ليكتسبوا الحبرة اللازمة قبل إسناد هذه المراكز إليهم ولكن ليستر شدوابه. والحوف الآخر أن ينقلوا الناالنظام الإنجليزي بفصه و نصه، ولكن ليستر شدوابه. والحوف الآخر هو أن يتسيطر أو لئك الضباط المنفذون على المجالس نظرا لما عندهم من الكفاءة والتعليم، ولكن هذا الحوف يزول بما عندهم من حكمة وما عند أعضاء المجلس من مقدرة على كبح المجامح بمن يجافون الحكمة والصواب.

وهذه الخطوة مهمة جدا لنجاح الحكومة المحلية عندنا، ولا بد من الاهتمام بها منذ الآن وبما لاشك فيه أنها ستكلف نفقات كثيرة، وسيتطلب أولئك الشبان مرتبات عالية، ولكن لايمكن نجاح الحكومة المحلية إلا ببعض التضحية المالية. وإذا تذكرنا أن مرتب كاتب المدينة في انجلترا يبلغ الآلني جنيه في العام، وقد سمع عن مرتب بلغ ٧٥٠٠ جنيه في العام (١)، لاستهونا كل مال ينفق في هذا السبل.

أما الموظف المالى الرئيسي للمجلس فله أيضا أهميته الخاصة، لأنه في

⁽¹⁾ Local Government In Modern England by P. R. Maud P. 141

الواقع يشارك رئيس اللجنة فى توجيه سياسة المجلس المالية . ولأهمية القسم المالى في المجلس، فإن بعض الهيئات نظمت عمله تنظيما شبيها بنظام البيوتات المالية الكبيرة . وهو يقسم تحت إشراف الموظف المالى الأول ومساعده إلى أربعة أقسام (١) قسم الحسابات وهو مختص بكل مصروفات وإيرادات المجلس، وتأمين الموظفين ، واستخدام المال الفائض ، والتقديرات وتقدير الأثمان ، والمطالبة بالإعانات من الحكومة المركزية ، ويشرف على مسك الدفاتر الخاصة بمختلف لجان المجلس، ويصدر بيانا حسابيا في كل شهر لكل لجنــة من اللجان، وفى كل ثلاثة أشهر للمجلس، ويقارن المنصرف بالفعل مع المصروفات المقدرة. (٢) وقسم النقد، ويقسم إلى ثلاثة فروع تحت إشراف رئيس الصيارفة: فرع لتحصيل ألإيجارات وإعطاء الايصالات ودفع المال إلى البنك في كل يوم، وتحصيل المتأخرات، وفرع لدفع ما يستحق على المجلس من حسابات، وفرع الدُّعمال المالية الأخرى المختلفة (٣) وقسم المراجعة وهو يراقب كل الأموال المتحصلة والمنصرف، ويفتش دفاتر الشيكات، ويراجع المخازن الخـاصة بكل الأقسام (٤) وأخيرا القسم الكتابي وهويقوم بالأعمال الكتابية للأقسام المختلفة. هذا نظام محكم للعمل المالى في المجلس، ولكن على وجـه العموم فان التقديرات وتحصيل الأموال وصرفها من عمل القسم المالى فى المجلس، والموظف المالى الأول هو الذي يسحب الشيكات باسم المجلس على البنك، ويسدد ماعلى المجلس من ديون حسب أوامر اللجان ومصادَّقة المجلس، أو على الأقل مصادقة

وعلى الموظف المالى الأول أن يتحقق من رئيس القسم المختص قبل صرف أى مبلغ ، أن المبلغ مستحق ، وأن العمل الذى من أجله سيصرف المبلغ مقد أنجز حسب الشروط والمواصفات .

اللجنة المالية.

وعلى الموظف المالى الأول أن يراقب سوق الأوراق المالية والسندات، ليوظف الفائض من أموال المجلس في صفقات رابحة.

من كل هـذًا يتضح لنا أن الموظف المالى الأول للمجلس يجب أن يكون صاحب مؤهلات في الاقتصاد والحسابات ، وأن يكون أمينا حسن الأخلاق .

ومن حسن ضمان الإدارة أن يكون مرتبه حسناكافيا لحاجاته، وأن يكون له ماله تأمين ، وألا يكون فصله فى يد المجلس بدون إنذار وبلا قيد ولا شرط ، لأن مثل هـذا الموظف لا يمكن أن يقوم بواجبه بكل أمانة وإخلاص ، وأن يتجرد من الغرض إلا إذا أعطى مثل هذه الضمانات .

ومن أهم الموظفين فى المجالس ضابط الصحة ، وينبغى أن يكون طبيباً حاصلاً على شهادة التخصص فى الصحة العمومية .

ومثل هـ ذا الطبيب ينحصر عمله فى الناحية الإدارية وفى الصحة العمومية أكثر منه فى الناحية الطبية الفنية ـ وهو يشرف على قسم الصحة العمومية التابع للمجلس، ولا بد من أن يكون معه عدد من ملاحظى الصحة والعمال الآخرين ليقوموا بتفتيش منازل السكن ، والورش ، ومنازل العمال ، والأسواق ، ومحلات الراحة العامة ، والباعة ، والاطعمة ، وغيرها من المسائل الهامة لحياة السكان وسلامة المجموعة . وربماكان من واجب هذا القسم أيضا الإشراف على أماكن الولادة ، ورعايه الأطفال ، ومراقبة المصابين بالأمراض التناسلية والسل والأمراض الآخرى المعدية .

وهذا القسم مهم جدا ، ولا بد من أن يكون المشرف عليه متمتعا بحريته في العمل، وألا يكون عرضة لأن يفصل بدون سبب ، وينبغي له من الضمانات أكثر مما ينبغي لسواه لأن عمله قد يتصل بمصالح أعضاء المجلس عن قرب أو بعد، أو بمصالح أقاربهم وأصدقائهم .

وعندى أنه من الواجب ألا يفصل المشرف على هذا العمل أو يبت فى أى أمر خاص به إلا بعد موافقة مدير المصلحة الطبية .

إن التعايم من أهم أعمال الحكومة المحلية ، وتحتاج المجالس إلى موظفين فنيين للاشراف على هذا القسم ، ويختص عملهم براقبة الدراسة فى المدارس التابعة للمجلس ، وتدريب المدرسين اللازمين لها ، وإعطاء الطلاب الواجبات الهامة فى أوقات الدراسة ، وتخصيص الملاعب لهم ، إلى غير ذلك فى شئون التعليم والتربية . وفى بعض البلاد يقيمون المكاتب العامة على حساب المجالس ، ولها موظفون يشرفون علها .

ويوزع ما بقى من أعمال المجلس على الأقسام الخاصة بالمساعدة العامة ، والعقارات ، ومهندس المدينة ، ومهندس الطرق ، وأعمال المياه ، وهذه هى الأقسام التى تتجلى فيها حكمة المجلس ومقدرته أو يبين فشله .

ليس كل موظنى المجلس والتابعين له من هذا الصنف الذي تحدثنا عنه ، ولحكن هنالك بعض العمال التابعين للمجلس والذين يتقاضون أجوراً أسبوعية أو يومية ، وهؤلاء قد يكونون جيشاً جراراً . فمنهم من يعملون في صيانة الطرق ، ومنهم من يعملون في صيانة العمارات أو أعمال المياه أو غير ذلك من الأعمال التي يقوم بها المجلس . وهؤلاء يستوجبون عناية خاصة ، وعلى المجلس أن يدفع لهم أجوراً مناسبة تهتدى بها الهيئات الأخرى داخل المدينة ، كما عليه أن يوفر لهم أماكن للما العناية الطبية النامة ، وأن يتولى تعليم أبنائهم . وعليه أن يوفر لهم أماكن السكن الصالح . وهذه المشكلة ليست مشكلة المجالس البلدية الخاصة إنما هي مشكلة عامة تخص الدولة والجماعات ولا بد من العناية بها .

ليست مهمة موظنى الحكومة المحلية على وجه الإجمال بالهيئة، لأن من واجبهم أن يتصلوا بشتى طبقات الشعب من دافعى الضرائب، وأن يتولوا الردود عليهم في المسائل التي لا تستوجب عرضها على المجلس، وعلى مقدار حكمتهم وحصافتهم يتوقف نجاح الحكومة المحلية وحسن علاقاتها مع جمهور الناخبين، وأصحاب الأملاك، ودافعى الضرائب، وربما كان من الخير أن يكون فى كل مجاس ضابط اتصال من واجبه أن يكتب إلى الصحف لينور الجمهور عن أعمال المجلس، وما يرمى إليه فى خير المجموعة. وأن يرد على الانتقادات التي قد توجه إلى المجلس. وهؤ لاء الموظفون يجب أن يضمن لهم مستقبلهم إن لم يكن بالخدمة فى المعاش على الأقل فبالخدمة على نظام مال التأمين، وأن يضمن لهم الاستمرار فى العمل ما داموا يقومون بواجباتهم على الوجه الأكمل، ويتمتعون بعفة اليد فى العمل ما داموا يقومون بواجباتهم على الوجه الأكمل، ويتمتعون بعفة اليد واللسان، وربما استوجبت هذه الضمانات صدور قانون من الحكومة المركزية كما هى الحال فى انجلتر. وإذ لم تبادر الحكومة بإصدار مثل هذا القانون، فلا أقل من أن تراعى مجالسنا هذه النقطة الجوهرية، وتعمل بها من وحى ضميرها، لأن الموظف فى أى عمل محتاج للضمان.

وقد تعتمد مجالسنا فى بداية عهدها على انتداب الموظفين من مصالح الحكومة المركزية ، ولكن هذا النظام وشيك أن يزول ، ولن يدوم طويلا إذا كان لا بدله هذه المجالس أن تؤدى واجبها بدقة وأمانة ، وأن تكون مستقلة عن الحكومة المركزية . وإننى أشير على هذه المجالس أن تبدأ منذ الآن بتجنيد موظفيها الدائمين المستقلين عن الحكومة المركزية ، وإن كان لا بدلها الآن فى نظام الانتداب فريثما يتم تدريب الموظفين اللازمين لمختلف الآغراض .

الفضالاثاني شر المالية

إن الحكومة المحلية ملزمة بخدمات تؤديها للمجموعة ، وواجبات تقوم بها في دائرة اختصاصها ، وهذه بلا شك تتطلب الكثير من المال لتنفيذها ، وعلينا أن نرى ما هي موارد المال التي تعتمد عليها الحكومة المحلية .

هنالك نقطة قانو نية هامة يجب التعرض لها، لنعرف كيف تتعامل الحكومة المحلية مع غيرها من الهيئات والأفراد. يعطى القانون الإنجليزى الهيئات العامة كالشركات وغيرها المقام الذى يعطيه للفرد من حيث الأغراض القانونية، ومعنى ذلك أن الهيئة القانونية تعمل ما يعمله الفرد، ويسرى عليها ما يسرى على الفرد؛ مع قليل فى الفروق التى تستوجبها الظروف. فثلا لا يمكن لهيئة أن تعمل أى عمل غير العمل الذى من أجله أوجدت. أما الفرد فيمكنه أن يعمل كل شيء قانوني. وعلى أى حال فالذى نريد أن نخلص إليه فى بحثنا هذا، هو أن بحالس الحكومة المحلية تعتبر فى نظر القانون قادرة على عمل كل ما يستطيع عمله الفرد، فى نطاق ما هو مخول لها محكم دستورها أو بحكم قانون البلاد، فى تتعاقد مع الهيئات والأفراد لإنجاز الأعمال الجناصة بها فى طرق وأعمال أخرى، وهى تملك العقارات، وتشيد العمارات، وتؤجرها وترهنها وتبيعها، إلا إذا كان أم تكوينها يحرم عليها ذلك.

والاّد: ما هي موارد المال الى تعتمر عليها الحكومة المحلية ؟

المورد الأساسي للحكومة المحلية هو العوائد المحلية وما يتبعها من ضرائب صغيرة. وهذا المورد في السودان مقيد بقانون صادر في مجلس الحاكم العام في سنة ١٩١٩ يسرى على كل البلاد. ولكن لاأحسبه سيبقي على ما هو عليه إذا كان لابد للحكومة المحلية من أن تتمتع ببعض الاستقلال، وإذا تغير فربما يختلف في

مكان عنه في الآخر . ذلك لأن ما تطلبه الحكومة المحلية من مال في مدينة آهلة بالسكان ، سائرة في ركب المدينة ، غير الذي تطله نظيرتها في مكان قليل السكان ولا يحتاج إلى كثير من الإصلاح . وتقدر العوائد المحلية في انجلترا على تقدير القيمة الإيجارية للمساكن وأماكن الأعمال . ولكن النسبة تختلف من مكان إلى مكان ، وهي مثار جدل وانتقادات كثيرة في انجلترا ذاتها . وقد تكون المسألة في السودان أكثر تعقيدا ، على أن الحكومة في ترك تقدير نسبة العوائد للحكومة المحلية ترجع إلى أن رجال الحكومة المحلية هم الذين يقررون حاجة المنطقة إلى هذه الحدمة أو تلك ، وإذا رأوا أن الحدمات المطلوبة تحتاج إلى زيادة تقدير العوائد ، طلبوا ذلك من سكان منطقتهم على هذا الأساس ، وهو منطق معقول ومقول .

والمورد الثانى للحكومة المحلية، هومايد فعه الناس كرسوم للا سواق أو أجور لتراموايات البلدية وخدماتها الآخرى من مياه ونور، وهذا النوع الآخير تجارة تعرضها الحكومة المحلية و تتعرض فيها لمنافسة الآفراد والشركات، وكثير أما تنجح الحكومة المحلية فى تجارتها هذه، لآن الأرباح التى ترد إليها إنما ترد لصالح سكان المنطقة وليس لفر دمعين بالذات، وهى فى هذا أشبه ما تكون بالجعيات التعاونية. على أن هذا النوع لم يبدأ بعد فى السودان، ولكنه لا يبعد أن يبدأ فى السنوات القريبة المقلة، وخاصته فى المدن الكبيرة أو فى المدن التى تحتاج إلى موارد المياه والكهرباء كالأبيض وكسلا _ وإذا بدأت مجالس الحكومة المحلية فى تلك الأماكن مثل هذه الأعمال _ يجب أن تكون حريصة فى تقديم مشاريعها ومراقبتها وتزويدها بالفنيين ـ حتى لا تكون عرضة للفشل . كا أنه ينبغى ألا تقدم عليها إلا بعد مصادقة الحكومة المركزية على المشروع، إذر بما يحتاج المجلس إلى الاستدانة من الخزانة العامة وفى مثل هذه الأحوال لا يمكن التصديق الإ بعد التأكد أنه سيدفع فى زمن معلوم أرباح الدين والأصل .

ومورد آخر من موارد الحكومة المحلية القرض عندما تحتاج الحكومة المحلية إلى صرف مبلغ أساسي هام على مشروع من مشروعاتها تلجأ إلى ما تلجأ

إليه الشركات والهيئات العمارية الآخرى ألا وهو القرض ، ولكن طريقتها تختلف عن طريقة تلك الهيئات العادية . ذلك لأن عليها من القيود ما ليس على تختلف عن طريقة تلك الهيئات العادية . ذلك لأن عليها من القيود ما ليس من حقها تلك الهيئات . أولا ليس للحكومة المحلية أسهم كما الشركات ، وليس من حقها أن تصدر سندات دين عام ، ولكن في وسعها أن ترهن أملاكها ، إن كانت لها أملاك ، وهي في الغالب ترهن العوائد التي لها حق تحصيلها . وللدائن الحق في فائدة قانونية . وقد أصدر البرلمان في انجلترا قانونا يمنع الحكومات المحلية من الاستدانة الا بتصديق من إحدى مصالح الحكومة المركزية . وأحسب أننا في السودان سنتبع هذه القاعدة ، إن لم نصدر في الحين قانونا مماثلا لهذا . وإذا لم تدفع سلطة الحكومة المحكومة المحلومة المحلية دينها في ميعاده المحدد ، فالقانون يسرى عليها ، كما يسرى على الاشخاص العاديين عندما يفلسون . ومعنى ذلك أن يعين أمين ليحصل العوائد ويدفع منها الأرباح والديون .

إن مبدأ الاستدانة خطير للغاية ، ويذبغى أن يقيد بعدة قيود ، أذكر منها مبدأ التحقيق العام قبل التصديق على القرض . وهذا المبدأ يعطى الناخبين الفرصة ليتحققوا من أن القروض التي تقدم عليها هيئتهم ضرورية لاعمال الحكومة المحلية ، ولا يمكن بدونها القيام بواجباتها . كما أنه لا بدمن تدخل مصالح الحكومة المركزية المختصة ـ فإذا كان القرض لبناء مدرسة تدخلت مصلحة المعارف ، وإذا كان لبناء مستشنى تدخلت المصلحة الطبية ـ على أنى أرى أن نقيد هيئات الحكومة المحلية في الوقت الحاضر ، فلا تستدين إلا من الحكومة المركزية . والمورد الاخير للحكومة المحلية هو الإعانات التي تتلقاها من الحكومة المحكومة المحكومة

وهذه قد تزيد عن نصف المصروفات المقدرة في الميزانية ، ذلك لأن الحكومة المركزية من أهم واجباتها التعليم ، وعندما تعطى الحكومة مثل هذه الإعانة ، تتدخل في تقدير مرتبات المعلمين والتصديق على تعيينهم ، كما تتدخل في منهاج الدراسة وتعطى الحكومة إعانات للصحة وتشييد الطرق الرئيسية والكبارى وتشييد المنازل إلى غيرذلك من الأغراض . وبهذا تستطيع الحكومة المركزية أن تتدخل في كل شئون الحكومة المحلية وتفرض عليها الرقابة ، لأن هذه الإعانات تعطى بشروط وإن كانت الحكومة المركزية لها الحق من وجوه أخرى أن تفرض رقابتها على هيئات الحكومة المحكومة المحلية .

على أنه لا بد من أن نجد تفسيراً لهــــذا التداخل بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية . لماذا لا تستقل كل واحدة عن الأخرى مالياً وإدارياً ؟

أولا: إن الحكومة المركزية هى التى تقرر واجبات الحكومة المحلية والحدمات التى يجب أن تؤديها داخل منطقتها ، وهى التى تضع لها المستوى الأدنى الذى لا يصح لها أن تهبط عنه ، ولهذا لا بد لدافع الضرائب العام من أن يساهم فى نفقات الارتفاع فوق ذلك المستوى .

ثانياً: ربما تطلب الأمة مستوى فوق الحد الأدنى، ولهذا لا بدلها من أن تساهم فى نفقات الأعمال الزائدة، التى تتكبدها الحكومة المحلية تنفيذا لرغبة الأمة. ثالثا: ليسكل أبحاء القطر فى مستوى واحد فى الغنى والفقر. وعلى الحزانة العامة أن تتكبد نفقات الأماكن التى يشكو أهلها من الفقر، ورفع مستواها إلى المكان اللائق بها بين مدن القطر الأخرى.

هذه هى الأسباب التى تدعو إلى إعانة الحكومة المحلية من الحكومة المركزية وهى أسباب وجيهة، وتتمشى مع روح الحدمة العامة ومبادى الديمقر اطية وليس هنالك ما يمنع أية منطقة من التسامى فوق الحد الآدنى ، ما دام ذلك فى وسعها . وهذه هى الناحية التى يمكن أن تتنافس فيها مجالس الحكومة المحلية ، وتعمل على رفع مستوى الحياة بين أهلها .

المال مصدر كل خير وكل شر . وقد عرفنا فوائده ، فلابد من معرفة شروره وتخاذ التدايير لملافاتها .

وأول هدذه الشرور سوء التصرف ، والتدابير التى تتخذ لملافاته : أهمها ما ذكرناه من تقييد الاستدانة بتصديق من الحكومة المركزية ، وفى ذلك الكفاية لأن الحكومة المركزية لا تصدق على القرض إلا بعد أن تقتنع بوجاهة المشروع ووجه الصرف ، وفى هذا حماية لدافع الضرائب المحلية _ فثلا إذا كان الفرض تأسيس مستشفى ، فلا بد من إقناع مدير المصلحة الطبية بضرورة إنشائه ولا بد من تقديم التصميات والمواصفات والتكاليف وإقناع الفنيين بصحة التكاليف . ويمكن أن يكون هدذا التحقيق عاما ، وللجمهور الحق أن يقنع نفسه بوجاهة المشرع و تكاليفه و لا بد من طرح العمل للمناقصات ، و لا يعطى إلا لصاحب أدنى عطاء .

وشر آخر ، هو مايقع فيه أعضاء المجالس وموظفوها من انتهاز الفرص بحكم مراكزهم في هيئة الحكومة المحلية . ولهذا ينص على ألا يشترك أي عضو من أعضاء المجلس في منافشة أي مشروع أو عقد في المجلس أو في أية لجنة من لجانه ، إذا كانت له فائدة مالية فيه . وعليه أن يعلن ذلك لرئيس المجلس قبل عرض المشروع ، وهذه القاعدة تسرى أيضاً على الموظفين . وإذا لم يعان العضو في مثل هذا المشروع ، أو العقد واشترك في مناقشاته وظهر ذلك فيها بعد ، وجب فصل العضو من المجلس ، وحرمانه من العمل في الحكومة المحلية في المستقبل كما وجب فصله حرمانه من الفائدة المالية الناتجة من ذلك العمل وكذلك الموظف وجب فصله وحرمانه من الفائدة المالية الناتجة من ذلك العمل ومن كل ما قد كان يستحقه من معاش أو مكافأة . و بمثل هدفه الجزاءات الصارمة يمكن المحافظة على سمعة الحكومة المحلية وتحصينها من الفساد .

ليست هذه كل التدابير التى تتخذ للمحافظة على أموال الحكومة المحلية ، فهناك تدبير آخر وهو نظام المراجعة صحيح أن الأعمال الحاصة والشركات تراجع حساباتها فى كل عام ولكنها تختار المراجعين ، وكل عملهم ينحصر فى مراجعة الحسابات وكتابة شهادة بأنها وجدت صحيحة ، وأن كل المعلومات والمستندات التي طلبت فى المراجعة قدمت لهم . أمانظام المراجعة فى الحكومة المحلية فى انجلترا فيقوم به فى الغالب مراجعو القسم ، وهم وإن كانوا يعينون بواسطة وزير الصحة فيقوم به فى الغالب مراجعو القسم ، وهم وإن كانوا يعينون بواسطة وزير الصحة

إلا أنهم لا يؤدون عملهم تحت رقابته أو إرشاداته ، وليست واجبات هؤلا. المراجعين كواجبات غيرهم من المراجعين فحسب بل عليهم أن يتأكدوا من أن الاموال صرفت في الوجوه المصدق بها في الميزانية ، وعليهم أن يوفضوا قبول أي مبلغ صرف في غيرموضعه ، بل في وسعهم أن يلزموا الشخصالذي تصرف في المبلغ خطأ برده إلى خزانة الحكومة المحلية . وهذه سلطات واسعة لا يقيدها الا مالوزير الصحة من حق في رد المبلغ العضو الذي ألزم بسداده . كما أن العضو له الحق أن يستأنف هذا القرار إلى وزير الصحة . وإذا زاد المبلغ عن العضو على عضو ولم يستأنف إلى المحكمة العليا وينجح في استئافه فإنه لا يحق له أن يبقى في عضوية المجلس لزمن معين .

هذا نظام حكيم ولا بد من العمل بما يمائله في السودان مع تغييرات تناسب حالنا. وأول تلك التغييرات أن يعين المراجعين السكرتير المالي ، وأن يعطيهم ذات السلطة التي تعطى لاضرابهم في انجلترا ، هذا وأن تكون قرارات المراجعين غير نافذة إلا بعد موافقة السكرتير المالي عليها ، وإذا زاد المبلغ عن خمسين جنيها أعطى العضو حق الاستئنافي لقاضي المحكمة العليا . هذه القيود قد تبدو منفرة للناس من الاشتراك في بجالس الحكومة المحلية ولكن الذين يتقدمون المخدمة العامة يجب أن يفهموا جيدا أرب الخدمة العامة تستلزم الكثير من التضحيات ومن لم يكن مستعدا للتضحية وجب عليه أن يبتعد عن ميدان الخدمة العامة . وهذا القيد الخاص بصرف الأموال في الوجوه المشروعة له حكمته ذلك العملة . وهذا القيد الخاص بصرف الأموال في الوجوه المشروعة له حكمته ذلك وحتى لا يعملون شيئا غيرقانوني أوخارج عن نطاق سلطتهم أما إذا كان الخطأ بحرد خطأ حساني في خصم مبلغ على بند من بنود الميزانية دون الآخر فهذه مسألة تعالج في الدفاتر ويلفت النظر إليها لتلافيها في المستقبل .

تهتم الحكومات وكل الهيئات بمسألة الاحتياطي ولكن ليس معنى ذلك أن تكدس الاموال في المصارف في الوقت الذي تحتاج فيه الحكومة أو الهيئة إلى

كثير من الأعمال . وفي السودان تحتاج هـذه المعضلة إلى عناية خاصة . فالادارات الأهليـة التي تعتبرها الحكومة جزءًا من الحكومة المحلية ، أو على الأقل هيئات حكومية محلية لا تزال سائرة في سبيل التطور تضخم الاحتياطي فيها تضخما مخيفًا ، وهي تحتاج إلى كثير من الأعمال الهامة لراحة السكان وصحتهم وتعليمهم. وهاهى العدوى تنتقل إلى مجالس المدن ، فقد بلغ الاحتياطي لمجلس مدينة الأبيض في عامى ١٩٤٢، ١٩٤٣ مبلغ ١١٣٦٠ جنيها مصريا وهومايوازي ميزانية المجلس لعام كامل. هل معنى ذلك أن مدينة الأبيض استوفت كل الخدمات اللازمة لسكانها وهذا المال هو الفائض؟ لايمكن أن يدعى أحد ذلك فالأبيض وهي من مدن القطر الرئيسية ومدينة تجاربة هامة بفضل موقعها ومحصولاتها وسوقها لاتزال شوارعها تتناثر منها الرمال وتغوص فيها الأرجل وكان الأجدر بمجلسها أن يفكر في تقييد الطرق ورصفها . وليس بالأبيض مكان لرعاية الطفل والأطفال أحوج ما يكونون للعناية ، وضائقة التعليم الأولى والمتوسط تتجدد عاما بعد عام . كل هذه خدمات يجب أن تواجهها الحكومة المحلية ، وفيها متسع لنشاطها . ولا يستقيم مع المنطق أو العقل أن تكون المدينة محتاجة لكل هـذا وأكثر من هذا ومال الاحتياطي لدى مجلسها المسئول ١١٣٦٠ جنيها.

إن السياسة المالية لمجالس المدن والبلديات تحتاج إلى مراجعة وخاصة مال الاحتياطي، وواجب الحكومة المحلية الأول أن ترفع مستوى الحياة بين الناس، وترفع مستوى خدمات خاصة إلى الحد الأدنى الذي لا يمكن أن يعتبر ما دونه مستوى لا ية بحوعة من الناس ولا أحسب أننا قد وصلنا هذا الحد الأدنى بعد. ولذلك أرى أن نضاعف الجهود وأن نصرف كل مايصل إلى أيدينا حتى نبلغ ذلك المستوى.

لهض الثالث عثرٌ مجابس لأرمان

تقسيم البلاد إلى مناطق حكومة محلية ، وسلطات مستقلة عن بعضها البعض ومتداخلة فى بعض الأحيان ، أو تابع الصغير منها الكبير من أصعب المسائل التى تصادف رجال الحكم . ولكن هذا التقسيم الجغرافى يعتمد فيه على مبدأين : أو لا : من حيث وجهة النظر السياسية فإن المنطقة التى تختار يجب أن تكون أغلبية السكان المحليين فيها عن لهم مصلحة مشتركة سواء أكانت مصلحة اجتماعية أو مصلحة عمل مادى فى كل الجدمات التى ستقوم بها سلطة الحكومة المحلية داخل تلك المنطقة وأن تكون هذه المصلحة المشتركة من خصائص السكان المحليين فى تلك المنطقة دون سواهم وإلا فليس هنالك مبرر لأن تكون لحذه المخلية المنطقة هيئتها السياسية الحاصة ، ومن الجلى أن المنطقة ستكون وحدة سياسية الحكومة المحلية للبقاء إذا كان السكان عندهم مصالح مشتركة أخرى غير مصلحتهم فى الحكومة المحلية والحدمات التى تؤديها ، ولهذا من الحير اتباع التقسيم التقليدى الفائم فى البلاد منذ أجيال ولا يغير إلا إذا دعت الضرورة لذلك .

وثانيا. الاعتبارات الادارية ، وهي تنحصر في عدد السكان وثروة المنطقة وضرورة التشابه في جغرافية المنطقة الطبيعية ، وحيث إنه ليس من السهل أن تكون ذات المنطقة صالحة لكل أغراض الحكومة المحلية أو أن يظل عدد السكان جامدا لايزيد ولا ينقص فلابد من أن يكون التقسيم الجغرافي قابلا للتغيير والتبديل. وأن يكون من المستطاع تغيير حدود المناطق عندما يتحول السكان من مكان لآخر ، أو بازدياد العمران في مكان معين. وبهذا نرى أن الاعتبارات الادارية لا يسهل التناسق بينها وبين الاعتبارت السياسية.

وتطبيقاً لهذه المبادئ فقد قسم السودان كما ذكرنا سابقا إلى مناطق بلديات ومدينة وأرياف، وسميت البلديات والمدن في الجدول الملحق بتشريع الحكومة المحلية، ولكن هذه المدن التي سميت إذا ارتفع مستواها الاقتصادي والعمراني يمكن ترقيتها إلى منطقة البلديات وإذا انحط مستواها ولم تعد في مستوى المدن التي تستحق أن تحكم بمجلس مدينة فني الامكان دبحها في المجلس الريني الذي تقع ضمن حدوده الجغرافية، وتتأثر بأحواله الاقتصادية.

إن كل بقعة فى السودان غير تلك البلديات والمدن التى ذكرت فى الجدول الملحق بقانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٧ معتبرة ضمن مناطق الأرياف، ولكن القانون لم يقسم تلك البقاع إلى مناطق معروفة الحدود وخيرا صنع وإذا أردنا تقسيم الريف السودانى إلى مناطق فلا بد لنا من تطبيق المبادئ التى أشرنا إليها، وإذا دققنا النظر رأينا أن وحدة المركز التى كان معمولا بها فى عهد الحكومة البيروقراطية وحدة صحيحة من حيث النظرة السياسية والاعتبارات الأدارية . وهى التقسيم التقليدى الذى سرى مدى أربعين عاما، أو يزيد واقتنع بصلاحيته سياسيا واقتصاديا ، وعلينا أن نتبعه ونسير عليه ولامانع من تعديل الحدود عند ما تدعو إلى ذلك حركة العمران وازدياد السكان فى مكان أو آخر .

أب الغرض الأساسي للحكومة المحلية في السودان هو الاستفادة من المواهب المحلية وإيجاد السبيل للنهوض بالمنطقة اقتصاديا واجتماعيا ، ورفع مستوى الحياة بين السكان ، وإزالة الفوارق بين المتعلمين وغير المتعلمين بشتى الطرق ، ووضع حد للتوسع البيروقراطي وتكاثر عدد الموظفين في الوظائف الصغيرة ، وأن تعجل في سياسة تقليل عدد الموظفين الكبار في الحكومة المركزية ، والحكومة المحلومة الموردية للحياة الشدوذ في الحكومة المركزية ، وضمان لاستمرار الحدمات الضرورية للحياة اليومية وحاجيات السكان المحليين . ولكن هذه الحكومة المحلية لاتكون قوية ورشيدة إلا إذا كانت قادرة على النهوض بأعباء الادارة وحائزة لثقة السكان واحترامهم مما يجعل الحكومة المركزية مطمئنة على النظام وحسن الادارة وبهذا تخول لسلطة الحكومة المحلية السلطات التي تستطيع بها أن تقوم بالعمل المناط بها .

لقد اتجهنا هنا فى السودان حكومة وشعبا نجد نظام الحكومة المحلية فى انجلترا وأخذنا نقتبس منه بقدر الامكان ولكن ايس معنى ذلك أننا سنظبق ذلك النظام برمته فأحوال الناس والبلاد فى انجلترا تختلف عنها فى السودان من عدة وجوه ولكن نقط التشابه واللقاء كثيرة وإنناحين نقتبس من الحكومة المحلية فى انجلترا الهيكل ونبنى عليه لن نخطىء كثيرا فمجالس البلديات عندنا يماثل فى النظام الانجليرى Borough Councils ومجالس المدن تماثل إلى حد ما عبائل فى النظام الانجليرى The Rural District ومجالس الأرياف تماثل المحلوبة التي المحلوبة التي الأرياف المثال المجلس المحلى وهو صورة ستكون تابعة لها نذكر منها الآن على سبيل المثال المجلس المحلى وهو صورة مكبرة للمجالس المعروفة فى انجلترا باسم Parish Councils ، واللجنة المحلية وهى صورة مكبرة أيضا لما هو معروف فى انجلترا باسم Parish Meetings ، واللجنة المحلية وها يجدر بى أن أنتقل إلى لب البحث فى هذا الفصل ، ألا وهو مجالس الأرياف .

أهم ما يجب أن يراعى فى تكوين منطقة المجلس الرينى أن سياسة التحول المانى ترتكز على نقطتين مهمتين: أولهما أن وحدة الحكومة المحلية يجب أن تكون واسعة لحد ما حتى يمكنها تقديم ميزانية كافية للأغراض والحدمات المحلية التى تنطلبها المنطقة ، على أن لاتنسع انساعا فاحشا حتى تفقد شخصيتها المحلية . وثانيهما وجو د عامل يجعل من المجموعة وحدة مشتركة المصالح والأغراض .

والمسألة الآخرى التي لابد من مراعاتها والتغلب عليها هي أن هذه المناطق التي يراد حكمها بمجالس الأرياف محكومة الآن بواسطة سلطات أهلية بعضها له نفوذه و بعضها لا يتمتع إلا بقليل من النفوذ ، والبعض الآخر منها يتمتع بسلطات ميزانية مستقلة . والانتقال السريع المفاجى ، قد يحدث رد فعل غير محمود العواقب ولسكن الآناة والحكمة ومناشدة الشعور الوطني عند أولئك الذين يتمتعون بهذه السلطات الآن كلها حرية بأن تعبد الطريق وتزيل المتاعب . ومما يزيد في تعقيد هذه المسألة ويدعو إلى ضرورة التخلص من نظام الإدارات يزيد في تعقيد هذه المسألة ويدعو إلى ضرورة التخلص من نظام الإدارات الآهلية القائمة الآن وإحلال نظام مجالس الأرياف مكانه ، تعدد الإدارات

الأهلية داخل المركز الواحد بما يجعل من العسير إدارة أسواق المحاصيل والأمن العام والصحة العمومية بواسطة الإدارات المنفصلة ولابد من أن تتدخل الحكومة المركزية وتدير هذه الشئون ، وذلك لأنه ليس في إمكان أية إدارة أهلية من تلك الادارات أن تدبر المال اللازم لاستخدام الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه الأعمال . أما إذا وحدت تلك الإدارات في بحلس ديني للبركز واشتمل المجلس على رؤساء الادارات المختلفة دون أن يكون واحد منهم تابعا للاخر ، أو خاضعا لسلطانه إنما السلطة في لا المجلس الذي يتكون منهم ومن غيرهم من الأعضاء المنتخبين أو المعينين فسيكون في وسع المجلس الريني تدبير المال لاستخدام الموظفين الفنيين والقيام بهذه الأعمال المختلفة وبهذا تستغل الحكومة المحلية المختمات والأعمال التي تجعلها طبيعة الأشياء ضمن نطاق أعمال الحكومة المحلية وليس داخل دائرة اختصاص الحكومة المركزية .

ومن المشاكل التي تحتاج للعلاج وجود بعض المدن التي لم تصل بعد درجة مجالس المدن داخل المنطقة الريفية . وهي وان انخفضت عن مستوى المدن إلا أن الأحوال فيها تختلف اختلافا تاما عن مثيلاتها في الريف . ومثل هذه المدن تختلف أيضا عن بعضها البعض ، والحلول المقترحة لحل هذه المشكلة كثيرة نذكر منها الآتي(١) .

وأول تلك الحلول يختص بالمدنية الصغيرة التي لا يمكن أن تكون مستقلة بذاتها ، ومثل هذه لاتستحق أن يكون لها وضع سياسي ، ويديرها المجلس الريني كجزء غير منفصل من المنطقة ، ويراعي أن يمثل سكان المدينة بعضو ، أو عضوين في المجلس الريني _ أما إذا تقدمت المدينة في عدد السكان والعمران وأرادت أن يكون لها وضعها السياسي الحاص فمن حق سكان المدينة أن يجتمعوا ويقرروا المطالبة بهذا الحق ، ويقدموا طلبا للمجلس الريني لينظر في إعطائهم حق تكوين لجنة محلية لإدارة شئون المدينة ، وإذا وافق

⁽١) الكاتب مدين للجنة الاستشارية للحكومة المحلية لاقتباس هذه الحلول من مناقشات تلك اللجنة وتوصياتها .

المجلس على طلبهم بعد بحثه ومناقشته يحول المدير مع توصيات المجلس، أما إذا لم يوافق المجلس على الطلب فلسكان المدينة الحق أن يستأنفوا للمدير الذى بلا شك سيعرض الطلب على مجلس المديرية، والمقياس الذى سيطبق لقبول الطلب أو رفضه إنما هو حجم المدينة وعدد سكانها وأهميتها بالنسبة إلى الريف الذى تقع داخل حدوده، والدرجة التي بلغتها من المدنية والشعور بالواجب الوطني والتقدم في سبيل العمران.

والحل الثانى يختص بالمدينة الصغيرة ذات الأهمية ولكنها لم تبلغ درجة خاصة من الشعور الوطنى و تقع داخل حدود منطقة ريفية هامة . ومثل هذه تديرها لجنة محلية وإذا تحسنت أحوال المدينة وأرادت أن يكون لها وضع سياسى أهم من وضعها الحالى فللجنة المحلية الحق أن تقدم طلبا للمجلس الريني ليعينها كسلطة حكومة محلية منفصلة بمقتضى نصوص قانون الحكومة المحلية للأرياف سنة ١٩٣٧ وليس معنى ذلك أن تستقل عن المجلس الريني بل ستظل تابعة له وستظل مترانيتها جزءا من ميزانية المجلس الريني بمذكرة ملحقة بتلك الميزانية وللمجلس الريني الحق أن يعين عددا من أعضائه كأعضاء فى المجلس الحلى وستكون طريقة النظر فى الطلب والاستشاف من غالباً سيسمى المجلس المحلى . وستكون طريقة النظر فى الطلب والاستشاف من قرار المجلس الريني إذا لم يوافق على الطلب عائلة للطريقة التى ذكرناها آنفا .

أما المدن التيهى أكبر بما ذكرنا في المثل الثاني والتي قويت فيها روح الوطنية والمسئولية العامة ولكنها تقع داخل منطقة بجلس ريني هام وتربطها معه مصالح وأواصر لا يمكن تجاهلها فيمكن أن تدار منذ البداية بواسطة بجاس محلى . ومثل هذه المدن يمكنها أن تنتقل من هذا الوضع إلى الوضع السياسي المنصوص عليه في قانون الحكومة المحلية للمدن سنة ١٩٣٧ ، وأن يكون لها مجلس مدينة كمجلس مدينة الأبيض أو كسلا ، وذلك بتقديم طلب للمجلس الريني لتمنح فلك الحق ، وسينظر الطاب على الطريقة الآنفة الذكر ويستأنف من قرار الرفض بمثل تلك وسينظر الطاب على الطريقة الآبواءات معمول بها في انجلترا (١) .

The Local Government of the United Kingdom by John J. Clarke VIII (1)

والآن ننتقل إلى الدستور الأساسي المزمع وضعه لمجالس الأرياف وتكوينها ولوائحها وطريقة العمل فيها إلى غير ذلك من المسائل الخاصة بتلك المجالس.

من الصعوبات التى تعترض تكوين مجالس الأرياف تلك الوظائف والسلطات التى يتمتع بها الآن مفتشو المراكز وعمال المراكز الآخرون. ولا غضاضة في أن يكون المفتش في بداية التجربة رئيس المجلس على أن يعمل جاهدا على تدريب العنصر المحلى على تحمل أعباء مسئوليات الرياسة وبمضى الزمن يترك المفتش القيادة لذلك العنصر المحلى. وينبغى أن يراعى منذ البداية عدم صبغ هذه المجالس بلون النظام البيروقراطى وأن تجنب بقدر الامكان التدخل غير المحمود وأن تكون بعيدة عن مراكز الحكم البيروقراطى القائمة الآن والتي لابدأن تستمرحي تقوى تلك المجالس لتحل محل مراكز الحكم البيروقراطى. على أن هذا التقليد الذي يجعل مفتشى المراكز رؤساء لمجالس الحكومة المحلية موضع نقد وتذم من كثير من أعضاء تلك المجالس والجمهور وقد يشعر أعضاء المجالس أنهم وتذم من كثير من أعضاء تلك المجالس والجمهور وقد يشعر أعضاء المجالس أنهم الرمن ووجود الشخصيات القوية من بين السكان المحلين ليضطلعوا بأعباء الرئاسة وعندها ينتهي قرن هذه الرئاسات بموظنى الحكومة المحلية من مفتشين ومآمير .

تحتاج بحالسالأرياف إلى تنوع الشخصيات فيها ولا يمكن أن تنجح إذا كان كل أعضائها من رجال الادارة الأهلية الحاليين أو كلهم من أهالى القرى ، أو من التجار ، ولكن لابد من تمثيل كل هذه المصالح المختلفة والاستفادة بتجارب الموظفين المتقاعدين ولا يمكن فى الوقت الحاضر تمثيل كل هذه المصالح المختلفة عن طريق الانتخاب العامة ، ولابد من الجمع بين الانتخاب والتعيين حتى يتسنى تمثيل الطبقات التي لم تمثل فى الانتخاب بالتعيين . وحتى الانتخاب لهذه المجالس لا يمكن أن يكون على نظام الانتخاب المباشر ولكن عن طريق الانتخاب من مدرجتين . ومعنى ذلك أن يطلب لكل قرية مثلا أن تذكر أسماء وأجاويدها ، أو الظاهرين من الرجال فيها والذين يفصلون فى مشاكل السكان ويقبل حكمهم ثم يطلب إلى هؤلاء أن ينتخبوا من بينهم نفرا يمثاهم فى انتخاب أعضاء المجلس ، أو ليمثلهم فى المجلس يمكن تطبيق نفس الطريقة على أصحاب المصالح المشتركة مثال أو ليمثلهم فى المجلس يمكن تطبيق نفس الطريقة على أصحاب المصالح المشتركة مثال

ذلك أصحاب المشاريع الزراعية ، أو أصحاب الأبقار والماشية ، أو المالكين لأشجار الصمغ ، أو غير تلكمن المصالح ، فيختار كل اصحاب مصلحة مشترلة من يمثلهم وعند ما تتحسن الأحوال وينتشر التعليم ويقوى إحساس الناس بالشعور الوطنى والعمل للصلحة العامدة ، آنذاك يمكن بل يجب إدخال طريقة الانتخاب العام .

هنالك بعض الآراء التي تقول ببقاء الإدار ات الأهلية الصغرى داخل المنطقة جنبا إلى جنب مع المجلس الريني ، وحجتهم فى ذلك أن المجلس الريني يحتمع فى فترات متباعدة ، وتحتاج المنطقة إلى من ينظر فى مصالحها وحاجاتها اليومية فى هذه الفترات ، وهذا سيكون عمل تلك الإدارات الأهلية الصغرى ، ولكنى أرى أن وجهة النظر هذه خطيرة ، وقد تؤدى إلى تنازع فى الاختصاص وعدم تناسق فى السياسة ، ومن الخير أن يسند هذا العمل إلى لجان يعينها المجلس .

لقد أشرت أكثر من مرة إلى ضرورة تجنب تعدد الميزانيات ، وأوضح ما تكون هذه الضرورة عند ما تعتبر مالية مجالس الأرياف التي تقع داخل حدودها مدن يحكم بعضها بواسطة مجلس محلى أو لجنة محلية . فإذا أعطيت اللجنة المحلية ميزانية منفصلة ، والمجلس الريني ميزانية منفصلة ، والمجلس الريني ميزانية منفصلة ، فذلك بما يؤدى إلى صعوبات مالية ، وإلى شيء يقرب من الفوضى ، ولهذا ينبغي أن تكون ميزانية هذه الوحدات الصغيرة مندمجة في ميزانية المجاس الريني ، وإن كانت معلومة ومعينة لأغراض خاصة بالمدن للتي تديرها هذه اللجان أو المجالس المحلية .

على أن الميزانية التى تعطى لأى مجلس رينى تتوقف على الواجبات والحدمات المناطة به؛ وقد كانت ميزانية الإدارات الأهلية حتى الآن متوقفة على ما يصرف للموظفين من مرتبات. وعا لا ريب فيه أن أولئك الموظفين أدوا خدمات مقدرة فى المحافظة على الأمن العام، وإدارة القضاء، وتحصيل الضرائب ولكن المجلس الرينى سيضطلع بخدمات أخرى مادية وفنية كمستوليته عن المبانى العامة، والطرق، وتوفير الماء للسكان، وأعمال الصحة العمومية، والتعليم الأولى، والأسواق، والغابات إلى غير ذلك، وبهذا ستحتاج المجالس إلى ميزانيات أكبر،

وليس معنى ذلك زيادة فى الضرائب التى تدفع الآن ، ولكن معناه أن بعض الخدمات التى كانت تصرف عليها الحكومة المركزية ستصرف عليها فيها بعد الحكومة المحكومة المحلية.

شرعت الحكومة فى تكوين المجالس الريفية وبالفعل أصدرت أمر تكوين مجلس مركز القضارف الريني ومجلس مركز الخرطوم الريني واللوائح الخاصة بإدارتهما ، ولنستعرض هنا أمر تكوين مجلس مركز القضارف الريني ولائحته .

أعلن الحاكم العام تكوين المجلس طبقا للمادة ه من قانون الحكومة المحلية (للأرياف) عام ١٩٣٧ ليكون سلطة الحكومة المحلية لذلك القسم من مديرية كسلا المعروف بمركز القضارف، وأن تصبح كل الادارات المحلية القائمة الآن داخل حدود المركز تابعة لهذا المجلس.

ويتألف المجلس من رئيس ونائب رئيس وما لا يقل عن ائني عشر عضواً ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا . وعلى المدير أن يعين الرئيس أو نائب الرئيس، إما بالاسم أو بحكم الوظيفة ، وأن يعين الاعضاء بعد أن يستشير من يشاء ، أو يتخذ أى إجراء يراه مناسبا على شرط أن يكون ما لا يقل عن ستة أعضاء مختارين من بين الاشخاص المختصين بالادارات القبلية أو الاقايمية داخل منطقة المجلس ، وأن يكون اثنان على الأقل عثلين للمصالح التجارية ، واثنان على الأقل عثلين للمصالح التجارية ، واثنان على الأقل عثم عثلين للمصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تستحق التمثيل . ويشترط في أعضاء القسم الأول أن يكونوا جميعهم سودانيين ، وأن يكون على الأقل نصف أعضاء القسم الثانى والثالث سودانيين . وتشترط إقامة عام داخل حدود المركز قبل تعيين العضو ، وأن يكون العضو من القسم الأول قد بلغ سن الحامسة والعشرين ومن القسم الثانى والشالث سن الثلاثين . ويسقط جميع الأعضاء دفعة واحدة في نهاية شهر يونيو من السنة الثالثة لانتخابهم ، إلا الذين تخلو مقاعدهم بسبب الموضحة في المادة السادسة من الأمر .

ويعين المدير من وقت لآخر كاتباللمجلس إمابالاسم أو بحكم وظيفته ، وواجبات كاتب المجلس هي واجبات ضابط المجلس في مجالس المدن . أو واجبات كاتب

المدينة في المدينة في انجلترا . وسيكون المجلس أمين صندوق .

يتضح من هذا أن مجالس الارياف لا تتمتع بالصبغة النمثيلية الدمقراطية التي يتجلى فيها تعبير الشعب عن رأيه ورغباته وإننا لا نزال نقول بوجوب التمثيل الدمقراطي في هذه المجالس فني الإمكان إجراء انتخابات من درجتين كما بينا ذلك في هذا الفصل، وشيء آخر لا تقبله سياسة الحكم المحلى السليم إلا وهو حق المدير في انتخاب الرئيس و نائب الرئيس و كاتب المجلس.

وتوضح اللائحة الاجراءات التي تتبع في الدعوى إلى اجتهاعات المجلس، والنصاب القانوني وإدارة الجلسات وتدوين الوقائع وتعيين اللجان وتحديد واجباتها وأعمالها وسلطات المجلس المالية والقواعد التي تتبع في المسائل المالية ومراجعة الحسابات. ولا تختلف لائحة المجلس الريني عن لائحة مجلس المدينة. وقد نصت اللائحة على تعيين لجنة خاصة لادارة مدينة القضارف التي تتبع للمجلس الريني ولكن إدارتها تتعقد نسبة لأنها مركز تجارى هام وبها من المستنيرين عدد لا يستهان به إذا قورنت بالقرى المجاورة لها. ولا تختلف هذه اللجنة عن عدد لا يستهان به إذا قورنت بالقرى المجاورة لها. ولا تختلف هذه اللجنة عن الرئيس ونائب الرئيس وتحديد نسبة الأعضاء الإضافيين إلى أعضاء اللجنة الأساسين .

إن مجالس الأرياف ضرورية جداً لنمو الحكم المحلى في السودان ، ولرعاية مصالح الأهالي . وهي في المكان الأول من حيث ترقية مرافق البلاد ورفع مستوى المعيشة بين السكان ، والاسراع في إحلالها مكان الإدارات الأهلية القائمة الآن يأتي بخير كثير للناس . ولا أريد أن يحسب أحد أنني أدعو إلى انقلاب مفاجى ، إنما أنا أدعو إلى نمو طبيعي تتطلبه ظروف الأحوال ، ويوجبه المنطق السليم وأساليب الإدارة الرشيدة لهذه البلاد . وقد يعترض أحد فيقول إن الادارات الأهلية تتمتع بسلطات قضائية لا يمكن تحويلها إلى مجالس الأرياف ، وردى على ذلك أن هذه السلطات القضائية واسعة جداً ولا يصح أن تبقى في أيدى رجال الإدارة الأهلية . كما أنه لاداعي لاعطاء مجالس الأرياف

سلطات قضائية فذلك بما يدعو إلى التعقيد وخلق مشاكل يحسن أن تنجومنها حكومتنا المحلية منذ البداية . ويمكن أن يدار العدل فى تلك المناطق بواسطة قضاة مختصين من المصلحة القضائية ، وهذه هى الطريقة الوحيدة للمحافظة على العدالة وإحلال القانون المقام اللائق به ، وتفويضه السيادة التى بدونها لايتمتع الشعب يحرياته التى تكفلها له الدولة .

الفضل الرابغ عَينز واجبَات إلحكومة المجلية

إن واجبات الحكومة المحلية وأعمالها كثيرة ومتنوعة بعضها تستوجبه طبيعة العمل وصبغته المحلية ، وبعضها فرض على الحكومة المحلية بمقتضى التشريع الذي أصدرته ، أو تصدره الدولة من حين لآخر ، وإذا نحن حاولنا حصر تلك الواجبات والأعمال لتطلب منا ذلك مراجعة قوانين الحكومة المحلية في كل منطقة كما تطلب منا استقصاء الواجبات والأعمال التي لها صبغة محلية بحتة تجعلها ضمن واجبات الحكومة المحلية وأعمالها . ولكن حسبنا أن نقسم أعمال الحكومة المحلية إلى أقسام اصطلح على أنها تشمل مختلف الأعمال التي تقوم بها الحكومة المحلية في منطقة أو أخرى .

والأقسام هي: الحماية ، والرفاهية ، والراحة . وقد مثل للحماية بالبوليس وإن كان البوليس في الغالب من عمل الحكومة المركزية وهي التي تصرف عليه وتشرف على تنظيمه . أما الرفاهية فتشمل عدة أعمال ، أو خدمات تقوم بها الحكومة المحلية وتتفرع إلى فرعين رئيسيين : الانسان والبيئة . والفرع الخاص بالانسان على نوعين : السن لأن المواطن داخل حدود الحكومة المحلية له الحق في خدمات تؤديها له الحكومة المحلية لا لشيء إلا لأنه ضمن عمر خاص يخول له أن ترعاه الدولة من حيث الصحة والتعليم مثلا وثانياً ما يقع على الانسان من مصائب ، أو عاهات تجعله أهلا للمساعدة العامة نظراً لعاهته . أما الفرع الثاني ألا وهو الخاص بالبيئة فينقسم إلى ثلاث شعب : الامداد كتوفير الماء للسكان والوقاية كمحاربة الأمراض المعدية أو الوافدات وإزالة الضر مثل نظام بالري المياه والبالوعات . وقد مثل للقسم الثالث بالطرق العامة .

ليس من السهل الحديث عن أعمال الحكومة المحلية في السودان، ولا يزال النظام في بداية العهد، ولم تتقدم به السنون حتى نرى مقدار ما تقوم به الحكومة من أعمال في كل قسم من الاقسام التي ذكرناها. ولما كانت حكومتنا المحلية تسير على هدى نظام الحكومة المحلية في انجلترا فإنني سأتحدث في هذا الفصل عن الخدمات التي تقوم بها الحكومة المحلية في انجلترا لتعمل مجالسنا على هداها. وأهم الاقسام الثلاثة هو القسم الخاص بالرفاهية، لأن واجب الحكومة المحلية الأول أن ترفع مستوى الحياة بين الناس، وتعمل على رفاهية السكان وإمدادهم بالحدمات والمؤن التي تكفل لهم حياة سعيدة، وسأحاول جهدى لا تجنب ذكر التواريخ وقوانين البرلمان التي كلفت الحكومة المحلية ببعض الواجبات والأعمال وسأكتنى بالوصف والمقارنة بأحوال السودان

وأول ما أنحدث عنه الأعمال والخدمات التي تقدم للانسان حسب عمره . وتبدأ بعض هذه الخدمات قبل ولادة الطفل لأن النساء يزرن بعض المؤسسات قبل أن يضعن للكشف عليهن والتأكد من أن الجنين وأمه بحالة جيدة، ولمعالجة بعض الأمراض التي تشكو منها الأم، وقد تعوق صحتها وصحة الجنين في رحمها . وعندنا فى أمدرمان مؤسسة من هـذا النوع ، وإن كانت ضمن أعمال الحكومة المركزية ، وربما صارت بمضى الزمن من الأعمال التي تصرف عليها الحكومة المحلية ، وتتعدد في كثير من المناطق في طول البلاد وعرضها . وربما قامت جماعة النساء المكلفات بالزيارة الصحية ببعض هذا الواجب وخاصة في المناطق الريفية وفى المدن الصغيرة التي لا يمكن فتح عيادات لهذا الغرض فيهما . وعند ما يولد الطفل لأ يكون للحكومة المحلية دخل إلا في الحالات التي تضع الأمفيها في أماكن الولادة الخاصة التابعة للحكومة المحلية . على أن الحكومة المحلية ربما كان من واجبها أن تقدم للا مهات في حالة الوضع اللبن إما بالمجان أو بالسعر الأساسي وبعد الولادة حتى يبلغ الطفل الخامسة من العمر لا يكون للحكومة المحلية كبير دخل فيه إلافما يختص بتسجيله وتطعيمه ضد الجدري وعلاجه إذا أصيب بالحصبة أو السعال الديكي وغيرهما من الأمراض التي يتعرض لهــا الأطفال . وهــذه الأعمال تقوم بها الآن الحكومة المركزية في السودان ولكنها خليقة في المستقبل ان تصبح ضمن أعمال الحكومة المحلية . وفى بعض الأماكن فى انجلترا يرسل الطفل مابين الثانية والخامسة من عمره إلى مدرسة للتربية تشرف عليها مربية أو مربيات مختصات، وهذا النوع من المدارس مفيد للغاية ، ولكن قد يتعسر وجوده فى السودان لكثرة تكاليفه أولا وثانيا لعدم وجود هذا الصنف من المربيات ، على أن المدن الكبيرة يمكنها أن تؤسس مثل هذه المدارس فى المستقبل

وتبدأ مرحلة التعليم الأولى فى الخامسة وتستمر حتى الرابعة عشرة، وهى مرحلة التعليم الألزامى . ومعنى ذلك أن الحكومة المحلية ليس من واجبها فقط إيجاد المدارس لكل الأطفال فى هذه السن بل الزام ذويهم بأرسالهم إلى المدارس، ولا يلزم والد الطفل بدفع مصروفات للحكومة المحلية إلا من شاء أن يعلم طفله فى مدرسة خاصة ، ولقد بلغت تكاليف التعليم الأولى فى عام ١٩٢٩ فى انجلترا فى مدرسة خاصة .

وليس التعليم الذهني هو مجرد ما يعطى لأطفال المدارس الألزامية ، فالعناية الطبية موفورة للتلاميذ والتربية البدنية بتوفير ملاعب الأطفال والمتنزهات العامة . وتقدم الحكومة المحلية في بعض الأحيان الطعام للأطفال ، فهي تقدم لهم الفطور والعشاء والشاى ، والوجبات الأخرى في أوقات الدراسة وأثناء العطلة المدرسية ، ولكن لا تعطى هذه المنحة إلا للطفل الذي يثبت الكشف الطبي أنه سيى التغذية ويثبت والده عدم مقدرته على دفع نفقات تغذيته ، وبعض الطلاب القادرين على الاستمرار في الدراسة يتمتعون بهذه المنح حتى خروجهم من الجامعة وذلك بنظام الاعانات العلبية من الحكومة المركزية ومن الحكومة المحلية وبعض الهيئات الخيرية . وهذا حلم جميل لا أحسب أن بلادنا ستصل اليه في القريب العاجل اللهم إلا إذا تحسنت الأحوال الاقتصادية في البلاد ، وأصبح من الميسور أن يتحمل دافع الضرائب نفقات مثل هذه الخدمات وأصبح من الميسور أن يتحمل دافع الضرائب نفقات مثل هذه الحدمات الأنسانية . وحسى أن أقترح هنا على الحكومة المركزية وعلى هيئات الحكومة المحلية وضع هذه المسائل مكان الاعتبار والسعى إلى الوصول بالشعب إلى الحد

Local Government in Modern England by J. P. A. Maud (1)

الأدنى منهاكما أدعو الهيئات الخيرية والاجتماعية أن تتعاون مع الحكومة في هذا الميدان .

ولننتقل إلى الفرع الثانى من قسم الرفاهية . ولا يستحق ساكن المدينة , أو منطقة الحكومة المحلية أية خدمة من الحكومة المحلية في هـذا الباب إلا إذا أصابه المرض أو دهته الفاقة والعدم .

وليس من واجب الحكومة المحلية رعاية التابعين لها بمجرد ما يصيبهم المرض ولو أنه من حقها تشييد المستشفيات الشي الأمراض. إنما يبدأ واجبها في حالة الأمراض المعدية _ فعندما يصاب شخص بمرض معد، على الطبيب الذي يعالجه أن يخطر السلطة المحلية بذلك وعلى السلطة المحلية أن تتخذ الإجراء اللازم أولا لتمنع انتشار العدوى من المريض لغيره وثانيا لمعالجة المريض، وهذا النوع من الأعمال تقوم به في السودان الآن الحكومة المركزية، ونرى من الضرورى أن يصبح ضمن أعمال الحكومة المحلية . على أن الحكومة المحلية في انجلترا تعنى بالمصابين بالسل والأمراض السرية وتعنى بالعميان والمجانين .

وتقدم الحكومة المحلية المساعدة للمعوزين الذين لايستطيعون القيام بنفقات معيشتهم أو علاج أنفسهم وعائلاتهم عند ما يصيبهم المرض، وتقدم الحكومة المحلية هذه المساعدة صنفاً أو نقداً وفى بعض الحالات تتكفل بسكن الشخص وإعالته . وتعطى الاعانة كدين يسترد من الشخص عند ما يصبح قادراً على الكسب أو من أى شخص آخر مسئول قانو نا عن نفقاته ومتيسر الحال . وهذه أيضاً من الأحلام الجميلة التي آمل أن تتحقق في السودان مع تحسين الحالة الاقتصادية وتقدم العمران وروح الوطنية وحب الخدمة العامة .

وهنا ننتقل إلى الخدمات والأعمال التى توجبها البيئة وهذه فى الغالب أعمال خاصة بالصحة العمومية من ناحية ومن ناحية أخرى خدمات وأعمال تتاجر فيها الحكومة المحلية وسأتحدث أولا عن أعمال الصحة العمومية وثانيا عن تجارة المجالس البلدية ومجالس المدن لأن مجالس الأرياف لايحسن أن تدخل فى هذا المبدان.

إن المحافظة على الصحة العمومية وترقية أساليبها ليست من عمل المصلحة الطبية أو من واجب الحكومة المحلية فحسب ولكن عمل الفرد فيها ومسئوليته لاتقل عن مسئولية المصلحة الطبية والحكومة المحلية ، والأغراض الأساسية للصحة العمومية ثلاثة كما قال السير آرتر نيوز هولم(١):

- ١ ـــ الوقاية من الأمراض .
 - ٢ _ تحسين الصحة .
- ٣ ــ تنمية الإنســـان جسميا وعقليا وخلقيا حتى يصبح متزن الطبيعة
 فى نموه .

ومعنى ذلك أن العمل الاجتماعي الذي تتعاون فيه الحكومة والأفراد، هو الذي يساعد على عمل الصحة العمومية المتقن، وإن مشكلات السكن والتعليم والفقر والفاقة كلها ذات أثر في الصحة العمومية . ولهذا كانت الصحة العمومية شاملة لا كبر قسم من الحدمات التي تقوم بها الحكومة المحلية سواء أكان ذلك من ناحية حماية الأفراد أو توفير سبل الرفاهية للفرد والمجموعة . وهي أساسية وهامة في كل حكومة محلية ويفرضها التشريع والعرف . ويشمل عمل الصحة العمومية بحارى المياه والنظافة وجمع وإزاحة الفضلات كما تشمل توفير مياه الشرب الصالحة للسكان، والمستشفيات وأماكن الولادة ورعاية الأطفال وعلاج الأمراض العقلية ومساعدة العجزة . كما تشمل مشكلة السكن وتخطيط المدن والقرى وعمل الصحة العمومية بوصفه هذا يتعدى الوقاية إلى العلاج .

لا يحتاج السودان إلى عمل كثير الآن فيما يختص بمجارى المياه وتصريف مياه الأماكن العامة ، ولكنه بتقدم الزمن ودخول المدنية إلى نواحيه المتعددة سيحتاج إلى هذا العمل الذى يكلف نفقات كثيرة . وفى انجلترا من واجب كل مجلس حكومة محلية فى البلديات والمدن والأرياف توفير الجارى اللازمة لتصريف المياه داخل حدوده ، وتوفير البالوعات لكل عدد معقول من المبانى المتجاورة وفى بعض الأحيان يبنى أصحاب الأملاك مثل هذه البالوعات ، وللحكومة المحلية

⁽¹⁾ The Local Government of The United Kingdom By J. J. Clarke P. 214.

أن تتملكها وتكون مسئولة عنها وإلا فهى فى عهدة أصحاب الأملاك ، وعلى سلطة الحكومة المحلية مراقبتها حنى لا تكون مصدر إزعاج لراحة السكان بما قد ينبعث منها من عفونات بسبب الإهمال .

ولعل من أهم واجبات السلطة المحلية فى مكان كالسودان مراقبة مجارى مياه الأمطار وحفرها قبل فصل الأمطار ودفنها بعد نهاية الخريف ، والتأكد من أن المياه لا تركد فيها وتربى الناموس وتصبح مصدرا لإصابات الملاريا .

ولا يمكن توفير الصحة العمومية في مكان ما إلا بالتأكد من القيام هذه الواجبات.

أولا: تحسين مياه الشرب. وليس هذا العمل بالهين فى بلدكالسودان، ولا يمكن أن تقوم به الحكومة المحلية ومواردها محدودة، وعلى الحكومة المركزية أن تبذل جهدها لتغذى كل سكان القطر بمياه الشرب الصالحة، وذلك إما بتنقية ماء النيل فى الأماكن التى يجرى فيها النيل، أو بحفر الآبار الارتوازية فى الجهات البعيدة عن النيل كدارفور وكردفان وكسلا.

ثانيا: إيجاد المجارى العامة ، وهذا اصلاح يتمشى مع توفير المياه الصالحة للشرب ، فنى الوقت الذى تتوفرفيه المياه لسكان المدن والقرى سنحتاج لإيجاد المجارى العامة لتصريفها .

ثالثا: إصلاح تخطيط المدن والقرى ، وتحسين مساكن الفقرا، وهم غالبية أفراد الشعب، فإن تخطيط المدن والقرى يرمى قبل كل شيء إلى توفير الهواء والنور وضوء الشمس ، وهي من ضروريات الحياة ، ويتوقف على توفيرها تقدم صحة الأفراد وزيادة المناعة ضد الأمراض ، وإصلاح المنازل في المدن والقرى يتطلب انتباها خاصا من السلطة التي تتولى التصديق على المبانى بأن تلاحظ أن المنزل الذي تصرح ببنائه مستوف لكل الشروط الصحية ، وهذا العمل الآن في يد مفتش المركز ولجنة المركز الصحية ، ولكنه سيكون في المستقبل من واجبات سلطة الحكومة المحلية وضابط صحتها الخاص ، وقد يتطلب مثل هذا الاصلاح أن تبنى الحكومة المحلية منازلها الخاصة للعمال والفقراء في المدن ، ولصغار المزارعين في القرى ، وهذا بلاشك يتطلب الكثير من المال ، وربما ولصغار المزارعين في القرى ، وهذا بلاشك يتطلب الكثير من المال ، وربما

استوجب الإعانة من الحكومة المركزية ، ومعاونة شركات تتعهد برأس المال وتبيع المنازل للسكان على سبيل البيع بالإيجار .

رابعا: إبادة الحشرات الناقلة للأمراض ، وأكثرها خطرا في السودان الناموس وقليل من ديدان البلهارسيا في المدن والقرى النيلية. وهذا العمل تقوم به الحكومة المركزية ، ولعله سيظل من أعمال الحكومة المركزية تساعدها الحكومة المحلية بقدر الإمكان ، في تفتيش المنازل والبرك المحلية لإبادة الناموس والذباب وإزالة مسبباته.

خامسا: تحسين غذاء الشعب ، وذلك بإعداد البحوث العلية المستفيضة التي يمكن بواسطتها معرفة القيمة الغذائية في الطعام الذي يتناوله سواد الشعب ، والبحث عن مواد أكثر تغذية ورخيصة الثمن تزرع في الحقول والحدائق ، ويروج لها بالدعاية الصحية لتنتشر بين طبقات الشعب . ثم مسألة الطعام الذي يعرض للبيع في الأسواق ويكون مكشوفا وعرضة للأتربة والذباب ، وتتسبب منه أمراض الدسنتاريا والتايفويد وغيرها من الأمراض الفتاكة ، فإن مراقبة الباعة المتجولين ، والكشف على الجزادين وعلى البهائم قبل ذبحها ، والكشف على الجزادين وعلى البهائم قبل ذبحها ، والكشف على المجدولين ، والكشف على المجادولين ، والكشف على المجدولين ، والكشف المحدولين ،

ليست هذه كل أعمال الصحة العمومية ، فهناك مسألة النظافة وإزالة الفضلات والأوساخ وتزويد كلمربع ببرميل مغطى لتجمع فيه فضلات الطعام والأوساخ من المنازل الواقعة فى المربع ، وضرورة وجود برميل صغير مغطى فى كل دار . كل هذه أعمال يجبأن تقوم بها الحكومة المحلية لتتأكد من المحافظة على صحة السكان ، كا عليها أن تجمع مافى هذه البراميل كل يوم وتخرجه لمكان حرقه المعدود له .

ولقد يعجب القارى، لأنى أعطيت الصحة العمومية كل هذا الاهتهام ولكنى أعتقد مع الدكتور حافظ عفينى باشا أن أول واجب على كل حكومة رشيدة العناية بالصحة العامة وتوفير أسبابها لجميع أفراد الشعب، ومحاربة الأمراض التى تهدد حياتهم أو تضعف صحتهم. ليس هذا واجبا إنسانيا فحسب، بل هو أول

الواجبات الوطنية ، فقد صارت قيمة كل انسان تقاس بمقدار قوة جسمه وتحمله لمتاعب الحياة المستمرة ، كما صارت تقاس قوة كل شعب بدرجة صحة أبنائه وقدرتهم على الكفاح حماية لانفسهم ودفاعا عن بلادهم(١)

وقبل أن أترك الحديث عن الصحة أرجو أن ألفت النظر وخاصة نظر الذين يعملون فى الحكومة المحلية إلى بعض القوانين الخاصة بالصحة العمومية فى السودان، أذكر منها:

- (١) قانون تسجيل المواليد والوفيات سنة ١٩٣١ .
 - (٢) قانون الصحة العمومية سنة ١٩٣٩ .
- (٣) اللائحة الأساسية للحكومة المحلية (البلديات) سنة ١٩٣٨ وخاصة القسم الذي ينص على تخطيط المدن ومسائل الصحة العمومية .
- (٤) اللائحة الأساسية للحكومة المحلية والمدن، سنة ١٩٣٨، وخاصة القسم الذي ينص على تخطيط المدن ووسائل الصحة العمومية.

فإن هذه القوانين هامة لمعرفة ما يجب عمله وما يجب تركه، ولمعرفة مسئولية الحكومة المركزية والحكومة المحلية ومسئولية الأفراد، والعقوبات التي يفرضها القانون على من يقصر في واجبه أو يرتكب مخالفة قانونية وإذا قدر الأفراد واجبهم العام، وعرفوا أن عامل الصحة والحكومة المحلية والحكومة المركزية إنما يضيقون الحناق على الأفراد ابتغاء مصلحة الأفراد ورفع مستوى حياة الأفراد والمجموعة، فستكون مهمة أولئك سهلة وسيؤدى الجميع واجبهم الوطني.

إن أعمال تجارة مجالس البلديات والمدن تقع غالبا في قسم أعمال الرفاهية المخاصة بالبيئة وفي قسم الراحة ، وأى كتاب عن الحكومة المحلية لا يتحدث عن تجارة مجالس البلديات والمدن يعتبر ناقصا ، وليس لأى مجلس أو لأى هيئة حكومة محلية سلطة مطلقة لتتاجر كما تشاء ولكنها مقيدة لاتتاجر إلا فيها يسمح لها به البرلمان أو السلطة التشريعية في البلاد. وليست هنا لك قاعدة عامة لمنح هذا التصريح ولكن في الحالات التي لابد فيها من سلطات خاصة للقضاء على هذا التصريح ولكن في الحالات التي لابد فيها من سلطات خاصة للقضاء على

⁽١) على هامش السياسة للدكتور حافظ عفيني باشا ص ١١ وراجع الصفحات ١١ -- ٥٧

المصالح الفردية أو التي يحتاج للحصول عليها إلى بعض نواحى النشاط التي بالفعل في يد السلطة المحلية ، أو التي من حسن السياسة الاقتصادية أن تكون محتكرة ، أو لا تصلح أن يقوم بها فرد لاجل الربح أو مقرونة بمكان أو عمارة تملكها السلطة المحلية أو يملكها المواطنون عامة ، فعادة يمنح التصريح للسلطة المحلية دون سواها لتقوم بالعمل .

والأعمال التجارية الخاصة بالبلديات والمدن هي تلك الخدمات التي تقدمها المجالس للأفراد مقابل أجر خاص ولا تشمل الخدمات التي تقدم مجانا وإن حلت محل خدمات كان الجمهور يتمتع بها مقابل أجر يدفعه للشركات أوالهيئات با فالطرق العامة والكباري كانت في الماضي يستعملها الجمهور في انجلترا مقابل رسم عبور ولكنها الآن ضمن واجبات الحكومة المحلية التي تقدمها للجمهور مجانا ، وهكذا الحال في كبرى النيل الأزرق .

وهناك خصائص تميز هذه الأعمال التجارية بعضها عن بعض . أولا: تلك الاعمال التي بطبيعتها تدعو للاحتكار تقابلها التي لاتقبل الاحتكار . ومن الصنف الأول موارد المياه والغاز والكهرباء ، والتليفونات ، والنقل بالترام والأسواق. أما التي لاتدعو طبيعتها إلى الاحتكار فقد مثل لها بالمنازل ، فكما تبنيها هيئات الحكومة المحلية تبنيها الشركات والأفراد .

والميزة الثانية تنحصر في الاتجار بفرض الربح أو الاتجار لغير الربح ، وليست هذه في الواقع ميزة طبيعية إنما هي وليدة الغرض الذي من أجله تقوم هيئة الحكومة المحلية بهذه الحدمة أو تلك ، فكل خدمة يحصل عليها رسم ربما تكون لغرض الربح ، وربما يكون الرسم مقدراً ليسد المصروفات فقط دون أن ينجم عنه أي ربح ، وتتوقف المسألة على نيات الهيئة الحاكمة ومشاعرها نحو المشروع الذي تقوم به والفائدة التي ترجوها من ورائه لجمهورها . فالحمات العامة والمغاسل ومساكن العمال لايرجى من ورائها الكسب إنما يقصد بها مساعدة الفقراء والترفيه عنهم . ولكن الأسواق والكهرباء والغاز والتراموايات في الغالب يقصد بها أن تكون مورد ربح لهيئات الحكومة المحلية .

ومن الخيير أن يدر الربح على الجمهور عامة من أن ينحصر في خزائن الرأسمالين .

لابد أن تصبح جميع الأسواق بمرور الزمن ملكا لهيئات الحكومة المحلية في البلديات والمدن والأرياف وذلك لأنهامصدر ربح وفير، ولأنه من الضروري أن تشرف عليها تلك الهيئات لتحافظ على الصحة العمومية وكذلك موارد المياه وخاصة في الأماكن البعيدة عن النيل لأن معضلة مياه الشرب من المسائل الهامة لرفاهية السكان والمحافظة على حياتهم ورفع مستوى معيشتهم .

أما الكهرباء والتراموايات فهذه لاحاجة للناس بها إلا فى البلديات ويحسن أن تكون فى قبضة شركات أن تكون فى قبضة شركات الاحتكار الأجنبية ، وهى بلا شك مصدر ربح وفير وتساعد على رفع مستوى الحياة فى البلديات .

وقد دلت التجارب في انجلترا على أن أعمال التجارة في هيئات الحكومة المحلية لها حسناتها ولها سيئاتها. فني الامكان تسيير العمل ما وجد الموظفون الدائمون. وتتوقف خسارة المجموعة وربحها على نوع الصناعة التي تقوم بها الهيئة وعلى حسن الإدارة أو سوئها.

ولا يمكن لهيئات الحكومة المحلية أن تغامر بالأموال العامة الموضوف في حيازتها ولهذا لا يمكنها أن تعمل في ميادين جديدة غير مضمونه العواقب وتدير هيئات الحكومة المحلية أعمالها بروح تجادية ومن خصائص تلك الروح التوثب للربح وتفادى المضاربة . ومهما قيل من أن الشركات الخاصة تفكر في مقدار الربح الذي يدره العمل على المساهمين وأن الهيئات العامة تفكر في رفاهية الجهور فالرجال الذين يديرون العمل الصناعي سواء في شركة خاصة أو لهيئة عامة يفكرون في إتقان العمل قبل كل شيء وهكذا الغاية تبرر الوسيلة .

والأسباب الداعية لاشتغال هيئات الحكومة المحلية بالتجارة ثلاثة: أولها الرغبة في الربح، وثانيها الاعتقاد بأن الشركات الخاصة تسعى جهدها لتبتز أكبر مقدار ممكن من الربح من الجهور دون أن تعطيه الفائدة المقابلة، وثالثها وجود

جيش جرار من الموظفين الدائمين فى الهيئات العامة مما يدعو إلى حسن الادارة وإتقان العمل .

ولهذا النوع من أعمال الحكومة المحلية عيوبه وأخطاره، فني بعض الأحيان تتعثر إدارته وذلك عند ما يقع العمل خارج المساحات التابعة لهيئة الحكومة المحلية التي تضطلع به، وقد يدعو ذلك إلى تعيين لجان موحدة ولكن التجارب دلت على أن هذا النوع من اللجان قليل النجاح .

وخطر آخر يتمثل فى الكميات الكبيرة من القروض التى تضطر هيئة الحكومة المحلية لاستدانتها لتقوم بهذه الأعمال على الرغم من أن هذه القروض التجارية تضمنها عقارات أو أملاك توازيها فى القيمة وعلى الرغم من أن هيئات الحكومة المحلية لها امتيازها لأن القرض يمنح لها بفائدة أقل بما يمنح للشركات التجارية التي يديرها الأفراد وذلك لأن هذه الفائدة قابلة للزيادة إذا فشلت أعمال المجلس التجارية وستكون الزيادة على كل ديون المجلس وليس على الحاص منها بالتجارة وبهذا ستكون النيجة وخيمة .

ويخشى أيضا أن تقيد الصناعة فى المنطقة مراعاة لمصالح هيئة الحكومة المحلية وفى هذا مافيه من الضرر على سكان الأقليم .

بق علينا أن ننظر في عمل من أهم واجبات الحكومة المحلية في البلاد الناشئة وذلك عمل الطرق . يحتاج الناس في المدن وخارج المدن لاستعمال الطرق في مواصلاتهم ، ومن واجب الحكومة المحلية أن تمد الطرق وأن تشرف على تصليحها حتى تيسر المواصلات ، وقد أعطى قانون الحكومة المحلية للارياف هيئات الحكومة المحلية حق تسخير السكان لتصليح الطرق العامة ومعنى هذا أن مسئولية الحكومة المحلية واضحة بنص القانون .

إن واجبات الحكومة المحلية وأعمالها كما قلت كثيرة ومتنوعة وليس ماقدمته على سبيل الحصر إنما قصدت به التوضيح والتمثيل .

لفصّ الخامسِّ عُرِّ العصاء المجالسِ واجبانهم ومقوتهم

لاتبدأ علاقة أعضاء المجالس بالحكومة المحلية بمجرد انتخابهم، ولكنها تبدآ قبل ذلك لأن كل عضو مجلس مواطن قبل أن يكون عضواً وتربطه بالحكومة المحلية صلات قوية، فهو دافع ضرائب وناخب ويتمتع بكثير من الحدمات التي تقوم بها الحكومة المحلية، وقد يتأثر بقراراتها تأثيراً مباشراً وغير مباشر، ولكن علاقته كعضو مجلس علاقة جديدة لها واجباتها الخاصة وحقوقها، وهذا ما سأحلله في هذا الفصل.

تحتاج الحدمة العامة إلى التضحية والشعور بعظم المسئولية وخاصة عند ما تكون خدمة اختيارية لاينال العضو عليها فائدة مادية . ويتوقف نجاح الحكومة المحلية على تضحية الأعضاء وشعورهم بالمسئولية ومثابرتهم على العمل . ينتخب عضو المجلس عادة لمدة ثلاث سنوات لا يمكن فى خلالها حرمانه من العضوية لأن ناخبيه غير راضين عنه أو عن طريقه اضطلاعه بالعمل ، وكل ما عشاه العضو ألا يعاد انتخابه فى نهاية المدة ، وقد تكون هذه رغبته الأكيدة وإذا كان منتميا لحزب قد يؤدى ذلك لحرمان أعضاء حزبه من أصوات الناخبين وهذه النقطة بالذات تدعونى إلى تنبيه أعضاء المجالس ألا يتأثروا بنزعاتهم الحزبية في عمل الحكومة المحلية وذلك لأنهم إذا اتبعوا النزعات الحزبية سيعارضون بعض المشاريع المفيدة لانها لاتنفق مع سياسة الحزب الذى ينتمون إليه .

تحتاج الحكومة المحلية ككل عمل إلى الاتقان ومن واجب أعضاء المجالس أن يثقفوا أنفسهم في شئون الحكومة المحلية وعند ما ينتخب العضو للمرة

الأولى عليه أن يدرس الأوامر المستديمة الخاصة بإجراءات المجلس وأعماله ، فذلك مما يساعد على إتقان العمل ، وكل مجلس لابد له من أوامر مستديمة .

والعضو الذي يريد أن يخدم وأن يشارك في أعباء الحكم المحلى عليه أن يحضر جلسات اللجان لآن تلك هي التي تدار فيها شئون المجلس ، واستيعاب ما يذور في اللجان يوفر على الأعضاء الخطب المطولة في المجلس والأسئلة التي لا طائل وراءها ، ومن الحصافة أن يسعى العضو ليعين في اللجان التي له إلمام بأعمالها والتي سيكون مفيدا فيها ، ولا يمكن للعضو أن يحصل على أصوات الناخبين إلا إذا تحدث في اللجان والمجلس ، ولكن ليس معنى ذلك أن يكون كثير الكلام بغير مبرر ، بل عليه أن يتحدث بإيجاز وفي الصميم ، وأن يحضر موضوعه ، وأن يستعين بالأرقام الصحيحة والمعلومات الأكيدة . وإذا أراد العضو أن يتوجه بمشروع جديد عليه أن يتصل بالموظفين المختصين ويستتي منهم المعلومات ويستنير بآرائهم قبل أن يعرض مشروعه على اللجنة المختصة أو المجلس. المشروع دون أن يخطئوا في الإجراءات أو يحيدوا عن الصواب .

لكل مجلس لجنة مالية ، ويختلف تكوينها حسب الظروف وهذه اللجنة ذات أهمية قصوى فى أعمال الحكومة المحلية ولا يحسن أن يعمل فيها إلا من له خبرة بالشئون المالية ، ويتحتم أن يكون الرئيس من ذوى الاختصاص ، وواجب العضو أن يراعى ذلك فى الترشيح والانتخاب .

المسائل المالية دائما شائكة ولابد من لفت نظر أعضاء المجلس إلى واجباتهم فيما يختص بالمال. إذا كان العضو فى لجنة المالية ، فمن واجباته أن يقدم مع زملائه التقديرات السنوية ليصادق عليها المجلس ، وأن تقدم حسابات الإيرادات والمصروفات مرة كل ثلاثة أشهر للمجلس ، ومرة فى كل شهر اللجان التى تتولى الصرف ، ولا يصح أن يستدين المجلس من القروض التى جمعت لأغراض أخرى فهذا عمل غير قانوني .

وعلى الأعضاء أن يلاحظوا أنه لا يجوز لموظف واحد أن يجمع بين مسئولية استلام المال وحفظ الحسابات، أو أن يجمع بين التصديق على الصرف والصرف

فذلك عادة يؤدى إلى التلاعب بالمال وارتكاب جريمة الخيانة فيها اؤتمن عليه. ومن واجب الأعضاء أن يصرحوا بأية مصلحة مادية لهم أو لمن له صلة بهم فى أى مشروع ، أو عقد معروض على المجلس ، أو إحدى لجانه ، وقد أدى عدم التصريح فى بلاد غير بلادنا إلى فضائح كبرى .

يتصل عمل أعضاء المجالس بموظنى المجالس فى عدة نقط. وأول اتصال يبدأ عند تعيين الموظف ، وعلى الأعضاء أن يراعوا فى الموظف عند اختياره خبرته الإدارية وروحه الوطنية ، يزين كل ذلك تعليم حر . يضع المجلس السياسة التي يسير عليها العمل ، وينفذ الموظفون تلك السياسة ، ولهذا ينبغى عمل حساب كبير لإرشادات المحنكين من الموظفين ، ولكن ليس معنى ذلك ألا ينبه الرؤساء إلى أخطائهم ، فإن خطأ الرئيس أكثر ضررا من خطأ الموظفالصغير ، وينبغى أن يشجع الموظفون ليدرسوا المسائل الفنية ويجروا امتحانات خاصة فيها ، لأن موظنى الحكومة المحلية هم قطب الرحى فيها ، وإذا لم تتوفر فيهم الكفاءة الفنية لا يمكن أن تنجز أعمال الحكومة المحلية . ونقطة أخرى جديرة بالاعتبار هى توظيف الأشخاص بعد عقد مسابقات خاصة لذلك الغرض ، فذلك آكد للرقة الادارة .

والعضو الذي يريد أن يساير الزمن ، وأن يعمل على بصيرة ، لابد له من الاطلاع على كل تشريع جديد يصدر عن الحكومة المحلية ، أو يمسها من قرب أوعن بعد ، كما عليه أن يطلع على تقارير الحكومة المركزية ، وأن يطلب من موظنى المجلس موافاته بتقرير مختصر عن كل تشريع يصدر وبهذا يصبح العضو والموظف ملمين بالقوانين التي لها مساس بالعمل .

وما دمنا نعيش في عصر التخصص ، فمن الحير للعضو الذي يلم بأطراف التشريع أن يتخصص في عمل واحد من أعمال الحكومة المحلية ويتقنه ويصبح فيه حجة ، كائن يتخصص في شئون التعليم ، أو في شئون الصحة ، أو في الطرق . وإنى لانصح لكل عضو في أي مجلس أن يتصل بناخبيه في فترات ، وأن يقص عليهم ما قام به المجلس من أعمال وأداة من خدمات للمجموعة ، وربما دعا ذلك بعض الناخبين ليزوروا المجلس ويشاهدوا بأعينهم عمل ممثليهم .

يستطيع العضو فى أى مجلس أن ينمى صداقات جديدة حتى مع مخالفيه فى العقيدة السياسية ، لأن المسائل المحلية ليست مكان خلاف سياسى، ويستفيد العضو من مثل هذه الصداقات، لأن المرء يستفيدمن دراسة وجهة نظر معارضيه.

يحتاج القيام بعمل الحكومة المحلية إلى كثير من زمن الأعضاء ، ولابد من التضحية والصبر والمثابرة . وإذا حسب الأعضاء أن عملهم لا يقدر فكفاهم جزاء أنهم بعملهم هذا يساعدون على رفع مستوى الحياة بين مواطنيهم ، وغرس روح الوطنية الصادقة بما يقدمون من قدوة حسنة ، ولا يمكن أن ينجح أى نظام حكومة علية إلا إذا فاز بالتأييد التام من المواطنين . ومن واجب كل رجل وامرأة أن يعرف أن عليه واجبا يؤديه لأن كل حق يمنحه الفرد يقابله واجب يتحتم على ذلك الفرد أداؤه . وإذا تضافرت الجهود لتجعل مكانا ما في هذه البلاد أسعد عا كان فذلك خير عمل وأصدق وطنة

ولاعضاء المجلس حقوقهم كما لهم واجباتهم . وأول حق يخول لهم ، حق الحكم الحكم المحلم المحلم المحلم المحلم وإدارة شئون السكان عليا . وليس هذا بالشيء الهين ، فالحكومة المحلية جزء مهم من حكومة البلاد ، ويدير أعضاؤها الشئون التي تهم السكان المحليين والشئون الاخرى التي يضعها المشر عضمن أعمال الحكومة المحلية . ويجد الاعضاء في ميدان الحكومة المحلية ميدان العمل غير المغرض متسعا ، وكثيرا ما تكون خدمتهم في الحكومة المحلية تجربة منقطعة النظير يستفيدون منها في حكم البلاد عامة ، فأنت ترى في انجلترا أن رجلا مثل جوزيف شمرلين صعد من مجالس الحكومة المحلية إلى رياسة الوزارة ، وهذا الحق يجعل الاعضاء يصدرون من القرارات ما يحسب في ظاهره غير مغرض ومبنيا على البحث والمنطق ، ولكنه في الواقع يؤثر في حياة المئات والآلاف من تنفذ عليهم تلك القرارت ، وهذه الناحية جديرة بالعناية وخاصة من الاعضاء أصحاب الحق في الحكم المحلي .

ويصبح العضو عند ما ينتخب للمجلس بحكم عضويته جزءا هاما في ذلك التحصين المكين الذي تضعه المجموعة لمحاربة أعدائها اللدودين: الفقر والمرض والجهل والخبل واختلال النظام الاجتماعي وسوء توزيع الثروة وموارد العيش بين الناس. وهذه حرب لا يعدل شرف الاشتراك فيهاأي شرف، وكم تكون حرب خلاص

من المحن والويلات إذا كان من يشتركون فيها يحاربون مخلصين لا يتأثرون بمصالحهم الشخصية ، ولا يعملون حسابا غير حساب الصالح العام ، ونحن بعملنا هذا إنما نبرهن على أن الفرد خلق مدنيا بالطبع يتعاون مع جيرانه لمحاربة عدوه المشترك ، ولا يبقى كل فرد بمعزل عن الآخر يجاهد لمصلحته الحاصة .

أما حقوق الأعضاء التي يكفلها لهم دستور المجلس أو المجالس التي يشتركون فيها فتتلخص في حق إخطارهم بجلسات المجلس واللجان قبل ميعادها مع إرسال صورة من جدول الأعمال التي ستنظر في الجلسة ، ومن حق العضو أن يتقدم مع غيره من الأعضاء بطلب جلسة خاصة للنظر في أي موضوع من موضوعات يراها الأعضاء هامة ، وهذا الحق سلاح في يد الأعضاء ليعملوا به للصالح العام لا أن يتخذوه للعبث ، ولا تحتمل الشئون العامة عبث الأفراد .

ويتمتع عضو المجلس بحق حرية الرأى والإفصاح عن آرائه في المجلس واللجان التي يشترك فيها ، وهذا الحق هو الذي يميز عضو المجلس عن سواه . وعلى الاعضاء أن يستعملوا هذا الحق استعمالامعقولا فلايتكام العضو إلاحيث يحسن الكلام ، وأن يكون كلامه مختصرا ومفيداً ، وموجها للنقطة التي يبحثها المجلس أو اللجنه . وإذا راعى العضو هذه القواعد في استعمال حقه هبذا فسرعان ما يكسب ثقه المجلس و تصبح آراؤه موضع احترام وعنايه من الجميع . ويحسن بي أن أنبه أعضاء مجالسنا في هذه الفترة التي لايزال مفتش المركز يرأس فيها المجلس إلى أن المفتشين يرغبون في سماع الآراء المختلفه ولا يريدون أن يملوا إرادتهم على الاعضاء ، إنما المقصود من وجودهم في الجالس الآن الرعايه وتدريب الأعضاء على إدارة الشئون المحليه . لقد مضى الزمن الذي يقول فيه العضو: «نعم» دون تفكير فيا وراءها ودون اعتقاد فيا يقول ومضىأيضا الزمن الذي تقال فيه: «لا ، لمجرد العناد . إننا ندعو أعضاء المجالس للتفكير الحر ومراعاة الصالح العام .

لعضو المجلس الحق أن يتقدم بأى مشروع جديد للنظر فيه في اللجان، أو المجلس وأن يدعو المجلس إلى تنفيذ ذلك المشروع وهذه هي النقطة التي يبدأ فيها العضوعمله المفيد وهي المحك لمقدرته ولهذا لابد من تمحيص المشروع وتقليبه

على كل الوجوه قبل عرضه على اللجنة أو المجلس ولابد من استشارة الفنيين من موظفى المجلس والتأكد من الارقام والاحصائيات. ولا يحسن بمن له مثل هذا الحق أن يضيع وقته ووقت اللجان والمجلس فى مشاريع غير عملية أو فى عرض آراء فطيرة لم يقتنع صاحب الاقتراح بصحتها. حسن جداً أن يتقدم العضو بالمشاريع الجديدة، ولكن لايليق بالعضو أن يكون قصير النظر خاطىء التقدير فذلك مما يفقده احترامه بين زملائه، وربما عند ناخبيه.

هناك بعض الحقوق ولكنها ليست من الأهمية التى تدعو إلى تقييدها في مثل هذا البحث لأنها من البديهيات، فكل عضو يعلم أن من حقه أن يكون عضوا على أقل تقدير في لجنة أو أكثر من لجان المجلس، ويعلم أيضا أن من حقه أن يصحح وقائع الجلسة عند ما يتلوها الرئيس في اللجنة، أو في المجلس إلى غير ذلك من شئون المجالس والاجراءات.

ليس المقصود من هـذا الفصل استيعاب كل واجبات أعضاء المجلس وحقوقهم ، ولكن المقصود منه التنوير وتنبيه الأعضاء إلى واجباتهم الرئيسية ، وتذكيرهم بحقوقهم ليتمتعوا بها فى سبيل الصالح العام .

وإنى لأختم هذا الفصل بمبدأ أراه قديما إلا وهو: «على كل فرد أن يقوم بواجباته على الوجه الأكمل قبل أن يطالب بحقوقه والذى يقدس الواجب وينهض به لايسلب حقه إنما يعطاه طواعيه أو قهراً ». وليكن هذا المبدأ شعار جميع من يعملون عندنا في الحكومة المحلية .

لفصِّ السّادِع ثبرُ علاقهٔ لجکوم المرکزیہ بالحکوم اِلمحلیہ

كل دولة تحتاج إلى الاتصال الوثيق والتناسق التام بين مصالح الحكومة المختلفة فيها، وبين مصالح الحكومة المركزية والحكومة المحلومة الحكومية متاكد من أن الاداة الحكومية سائرة في الطريق المؤدية إلى الرفاهية والامن وسعادة جميع أفراد الدولة. وفي البلاد الحرة ذات الحكومات الدستورية البرلمانية نجد الرئيس الأول للدولة سواء أكان ملكا أو رئيس جمهورية يؤدى ثلاث وظائف عن طريق البرلمان: أولا يخلق الإداة الإدارية ويعطى كل جزء من أجزائها الوظائف التي يجب أن يؤديها ؛ وثانيا يمد تلك الاداة بالوقود الذي يسيرها ويضمن بقاءها ألا وهو المال ؛ وثالثا يشرف على كل هذه الإدارة.

ومن المعلوم أن كل مصلحة من مصالح الحكومة المركزية يشرف عليها وزير مسئول أمام البرلمان ومسئولية الوزراء مسئولية مشتركة وعلى الانفراد، ومعنى ذلك أن كل الوزارة مسئولة عن أى عمل يصدر من أى وزير من أعضائها وعلى هذا الأساس يشرف البرلمان على كل أعمال الحكومة المركزية فهو يناقش هذه الأعمال ويستجوب الوزارات ضمن الحدود الدستورية المرعية . أما فى اللاد غير المستقلة ، حيث لا يوجد برلمان ولا دستور فالأم عسير ، ولكن من المسلم به أن رؤساء المصالح المختلفة يجتمعون فى مجلس ويناتشون سياسة مصالحهم وعلاقاتها والأعمال التي قامت بها أو تنوى القيام بها ، وهو نوع من المرقابة وإن كان الشعب لايشرف على أعمالهم بواسطة نوابه أو مثليه . على أن هذا المبحث لا يعنينا كثيرا فى هذا البحث ، إنما الذى يعنينا أن تحدد مدى الاتصالات الملازمة لصيانة الحكم فى البلاد بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية .

إن المصالح ذات الاتصال المباشر مع الحكومة المحلية هي مصلحة المالية، ومصلحة الصحة، ومصلحة المعارف، ومصلحة الأشغال، وأخيرا وليس آخرا السكرتير الإداري. أما الناحية القضائية فسنتحدث عنها بإسهاب لأنها ذات أهمة عامة.

وعلاقة هذه المصالح التي ذكر ناها إما علاقة تشريع أو علاقة إدارة ، وإنه وإن كان من الصعب تحديد معانى الكلمات إلا أننا فستطيع أن نسمى وتشريعا » أى قانونا أو لائحة تنطبق على وجه العموم على كل الحكومة المحلية أو فصيلة من مجالس الحكومة المحلية ، مثال ذلك: اللائحة الأساسية للمدن أو اللائحة الأساسية للمدن أو اللائحة الأساسية للمديات ، ونستطيع أن نسمى «إدارة ، أى أمرا يصدر لهيئة حكومة محلية معينة بالذات ، مثال ذلك أن يصدر مديرية كردفان أمرا يقضى بمنع اشتراك الأجانب في عضويه المجلس .

أما القسم الأول ألا وهو التشريع فهو من نوعين: الأول ما تصدره أية مصاحة من مصالح الحكومة المركزية قبل أن يصدق عليه الحاكم العام فى مجلسه وهو لايكاد يكون تشريعاً وقل أن تلجأ إليه مصالح الحكومة المركزية . والثانى ماتصدره هذه المصالح بعد أن يفوض لها الحاكم العام فى مجلسه إصداره ، وهذا النوع من التشريع يسمى تشريعاً بالتفويض أو تشريعاً ثانويا . وعندما تقوى شوكة الحكومة المحلية وتتدرب مجالسها على العمل ، لا أحسب أن أية مصلحة مر . مصالح الحكومة المركزية ستقدم على التشريع قبل أن تبحث مع المجالس المختلفة روحه وتفاصيله وما قد يلقاه من الصعوبات المحلية إلى غير ذلك من المسائل التي يهتم بها المشرع ، والغرض من هذا التفويض للمصالح إنما يرجع الي أسباب عدة: أهمها أن المشرع الأول للدولة ، سواء أكان البرلمان أوالحاكم العام فى مجلسه عنده الكثير من المسائل التي تستوجب عنايته وليس فى مكنته أن يبحث فى التفاصيل ويقرها ، وثانيا لأن العصر الحديث يدعو إلى ضرورة أن يبحث فى التفاصيل ويقرها ، وثانيا لأن العصر الحديث يدعو إلى ضرورة الاختصاص ، والمصلحة الطبية مثلا أدرى بشئون الصحة العامة ومستلزماتها من المجلس الحاكم العام مجتمعا . وهذا التفويض كثيراً ما يقيد بعرض النشريع على المجلس الحاكم العام مجتمعا . وهذا التفويض كثيراً ما يقيد بعرض النشريع على المجلس الحاكم العام مجتمعا . وهذا التفويض كثيراً ما يقيد بعرض النشريع على المجلس الحاكم العام وتصدره المصلحة المجتمعة ، ولتكن مهمة الحكومة المركزية المجلس الإقراره قبل أن تصدره المصلحة المختصة ، ولتكن مهمة الحكومة المركزية وهذا التفويض كثيراً ما يقيد بعرض النشريع على المحلحة المحكومة المحكومة المركزية وهذا التفويد و المحكومة المحكومة

وضع خط السير بعد المشاورة مع وحدات الحكومة المحلية على ألا تتدخل الحكومة المركزية فى عمل من أعمال المجلس إلا إذا رأت أن مجلسا يسلك سياسة خاطئة تتنافى مع الرغبات القومية فيحق لها آنذاك أن تتدخل لترعى تلك المصالح والرغبات العامة .

بقيت مسألة الندخل الادارى :

والغرض الأول منها التأكد من أن الحكومة المحلية تنفذ التشريع الذى تقيدها به الحكومة المركزية وفى ذات الوقت التأكد من أن أداة الحكومة المحلية قائمة على الحكمة والنزاهة ومراعاة مصالح الجمهور وسائرة فى سبيل التقدم المنشود.

وعلاقة الحكومة المركزية بالحكومة المحلية تتلخص فى أربع مسائل. أولا التصديق لها بالإعانة أو حرمانها منها ، وثانيا إتمام عمل معين بالذات ، وثالثا فض النزاع ، ورابعا تقديم النصح .

لقد رأينا أن أغلب مصادر المال الذي تعتمد عليه الحكومة المحلية إنما تأتى من الحكومة المركزية أو تسيطر عليها الحكومة المركزية ، فما الإعانات التي تقدمها الحكومة المركزية إلا لتشجيع المجالس لتقوم بواجبها وتؤدى أعمالها وتحرص الحكومة المحلية على القيام بأعمالها وإرضاء مصالح الحكومة المركزية التي تتصل بها في حدود القانون لأن على قيامها بالعمل وتنفيذ رغبات مصالح الحكومة المركزية يتوقف التصديق بالاعانة أو الحرمان منها . وفي انجلترا مثلا وإن كانت هذه الأشياء مقيدة بقانون إلا أن قرار الوزير غير مقيد والوزير ملزم عند حرمانه أي مجلس من الإعانة أو جزء منها أن يعرض ذلك على البرلمان ويؤيده بالأسباب المعقولة . والقاعدة التي يبني عليها التصديق ، أو الحرمان هي المستوى المعقول من الكفاءة ، وهذه مسألة تقدير وليست تقاس بماضي المجاس المعقول من الكفاءة ، وهذه مسألة تقدير وليست تقاس بماضي المجاس الوقت وهذا المبدأ سليم ويجب تطبيقه في السودان ولكن العقدة التي لا يمكن التخلص منها هو السؤال الذي يعترضنا كلما فكرنا في الهيئة التي يمكن أن يحاسب

أمامها رئيس المصلحة المختص وليس عندنا برلمان وليس لنا هيئة تمثيلية لها حق مناقشة أعمال المصالح الحكومية .

لقد ذكرنا أن القروض من مصادر المال التي تركن إليها الحكومة المحلية وهذه أيضا نقطة اتصال بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وتوجب تدخل الأولى وفرض رقابتها أولا فى التصديق على مبدإ القرض بعد الاقتناع بضرورة العمل الذى من أجله سيجمع المال وينفق، وثانيا التأكد منأن المال قد صرف فى العمل الذى من أجله صدق بالقرض . وعندنا فى السودان لابد من تدخل المصلحة المختصة التي قد يقع العمل المراد إنشاؤه ضمن اختصاصها .

ولكننا نشاهد الآن في السودان تدخلا غير محمود من الحكومة المركزية في عمل الحكومة المحلومة المجلس التنفيذي مأمور المركز أو نائبه ، وهؤلاه هم رجال الحكومة المركزية الذين كانوا يضطلعون بهذه الأعمال قبل قيام مجالس الحكومة المحلية وضابط الصحة موظف من موظني الحكومة المركزية وإن كان نصف مرتبه في بعض الأماكن تدفعه الحكومة المحلية ويتدخل مدير المديرية تدخلا غير محدود فهو يعين الرئيس ونائب الرئيس وضابط المجلس وهويعين بعض الأعضاء وله حق إصدار بعض الأوامر إلى غير ذلك من السلطات الواسعة . وهذا بما يجعل حكومتنا المحلية أشبه بحكومة فرنسا المحلية منها بالحكومات المحلية القائمة على أساس دمقراطي يقضي بحكم الرجال المحليين المنتخبين لمنطقتهم لتكون حكومتهم بالفعل حكومة الشعب الشعب، وإننا المحلين المنتخبين لمنطقتهم لتكون حكومتهم بالفعل حكومة الشعب الشعب، وإننا لمنامل أن يزول كل هذا الندخل بمجرد انتهاء فترة الانتقال من الحكم البير وقراطي الم الملامركزي عن طريق مجالس البلديات والمدن والأرياف .

يقلُ التعاون بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في الحالات التي يكون فيها إيراد الحكومة المحلية من النوع الذي يدفع مقابل خدمات خاصة تقدمها الحكومة المحلية للجمهور، وحتى في هـنا الصدد تتدخل الحكومة المركزية في انجلترا وتحدد أثمان الغاز والكهرباء، كما تفتش دفاتر الرسوم التي تحصلها هيئات الحكومة المحلية. وفيها عدا ذلك فالحكومة المحلية مطلقة التصرف تصنع ما تشاء.

أما مسألة العوايد المحلية ، وهى فى الغالب لب إيرادات الحكومة المحلية ، فتروكة لها فى انجلترا تقدرها حيث تشاء ، وقد أدت إلى الفوضى فى بعض الاحايين ، وبلغت درجة اضطرت معها الحكومة المركزية للتدخل ، أما هنا فسألة العوايد المحليه مقيدة تشرف عليها الحكومة المركزية ، ولكن ربما أصبحت معمرور الزمن من المسائل الخالصة للحكومة المحلية . والآن يستطيع أى مجلس حكومة محلية أن يقرر زيادة عوايد المدينة أو الصحة فى مدينته أو فى جزء منها لاسباب معقولة يبديها ويطلب تصديق السكرتير المالى عليها . وقد حصل بالفعل فى مجلس مدينة الابيض أن طلب زيادة العوايد فى مناطق سكن الاهالى فى جهة معينة من المدينة ذلك لأن مايصرف على تلك الجهة فى خدمات الصحة العامة والنظافة كثير جداً وما مدفعه السكان قليل جداً .

والحكومة المركزية تشرف على حسابات الحكومة المحلية ، إذ لها حق مراجعتها سنوياً كما بينا ذلك فى فصل سابق . وبهذا تحس الحكومة المحلية فى كل عمل يحتاج إلى الصرف بعين الرقيب الحكومى وتعمل حسابها وتتأكد من أن الصرف قانونى وفى وجه مشروع .

وبغض النظر عن المسائل المالية فهناك بعض أعمال إدارية معينة لا يمكن القيام بها إلا بمعاونة الحكومة المركزية . فمثلاكل الأوامر المحلية الخاصة بالصحة والتي يصدرها مجلس المدينة تحتاج إلى موافقة لجنة الصحة المركزية ، كما أن الأوامر الحاصة بالأعمال الإدارية تحتاج إلى موافقة السكر تير الإداري أو مدير المعيرية ومشاريع تخطيط المدن وإزاحة مناطق سكن الأهالي وغير هذه من المسائل التي تحتاج إلى تصديق من سلطة علياكل هذه أعمال لابد فيها من الاتصال الوثيق بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية . ويجب على الحكومة الحالية الاتعين مثلا ضابط الصحة أو تفصله إلا بموافقة مدير المصلحه الطبية .

بقيت مسألة النصح والارشاد:

أولا إن اللوائح الأساسية والنماذج التي تصدرها مصالح الحكومة المركزية

و تطلب من مجالس الحكومة المحلية اتباعها تكاد تكون إجبارية أكثر منها مجرد نصح أو إرشاد .

وثانيا فان مصالح الحكومة مصدر معلومات وإحصائيات كثيرة ومفيدة ، وتحتاج لها الحكومة المحلية فى كثير من أعمالها ويمكن لهذه المصالح أن تبلغ هذه المعلومات لهيئات الحكومة المحلية عن طريق النشرات الدورية أو المذكرات وغير ذلك من الوسائل .

وبهذا نرى أن الحكومة المركزية تتعاون مع هيئات الحكومة المحلية بشتى الطرق، والغرض من ذلك التأكد من أنه فى كل منطقة من مناطق القطر تقوم الحكومة المحلية بالخدمات الأساسية التى تتطلبها الدولة لكل فرد من مواطنيها، وألا يكون مستواها دون الحد الأدنى الذى تقرره الدولة.

وثالثا التأكد من أن الأموال التي ساهمت بهـا خزانة الدولة العامة قد أنفقت على أحسن وجه .

ولاأريد أن يفهم من ذلكأن الحكومة المركزية تتدخل بغيرموجب في عمل الحكومة المحلومة المحلية بل ليس لها الحق أن تتدخل إلا في مسائل البوليس وذلك لحفظ الأمن العام وهذه الحدمة ما زالت في السودان كلها من عمل الحكومة المركزية . وللناحبين المحليين أن يختاروا من يشاءون ليكون عضوا في مجلسهم ، وللمجالس الحق أن تفرض ماتراه لازما من العوايد للقيام بالاعمال الملقاة على عاتقها ، ولها أن تتمتع بكل السلطات المخولة لها ، ولها أن ترتب إدارتها الداخلية على الوجه الذي تراه محققا للادارة الصالحة ومطابقا للفائدة المطلوبة ، ولها أن تختار موظفيها إلا أو لئك الذين قيد تعيينهم ، أو فصلهم بموافقة أية مصلحة من مصالح الحكومة المركزية . ومن هذا نرى أن الحكام المحليين لهم مطاق الحرية فيا يعملون داخل هذه الحدود ولكنها حرية مقيدة بالقانون ككل مطاق الحرية فيا يعملون داخل هذه الحدود ولكنها حرية مقيدة بالقانون ككل الحريات وينبغي فيها احترام حريات الآخرين ورعاية القانون .

والاً له أننفل إلى الرفابة الفضائية:

وهى رقابه لاتنحصر فى أعمال الحكومة المحلية وحدها بل تشمل أعمال الحكومة المركزيه والأفراد على السواء . ومن واجب محاكم القضاء أن تراعى

العدالة فى تطبيق القانون على الأفراد والجاءات لأن القانون لايطبق بحرفه إنما بروحه ومراعاة كل الظروف. وكل قضية تنظر حسب ظروفها وملابساتها ، ويعتبر القاضى ليس وقائع القضية وحدها وحرفية القانون وحده ، إنما يعتبر على السواء مايجب عمله فى سبيل المصلحة العامة ، أما إذا اقتصر عمل المحاكم على حرفية القانون فسيصبح عملها آليا ولن تحقق العدالة المنشودة . ومن البدهى أن فى كل خطوة من الخطوات الإدارية نقطة تعتبر حرية التصرف فيها إجراءاً قضائياً وإن كانت الإدارة هى التى تفصل فيها على أن تعاون بحاكم القضاء فى عمل الحكومة يختلف عن كل تعاون آخر بين مصالح الحكومة المركزية ، وأظهر ما يكون هذا الاختلاف فى محيط الحكومة المحلية ، ولأن نعرف مهمة المحاكم علينا أن نعرف أولا نتيجتين من أعمال التشريع فى الدولة .

الكل فرد الحق أن يعمل مايريد على شرط ألا يتعدى حدود القانون المدنى والجنائى المعمول بهما فى البلاد ومعنى ذلك أنه إذا تعاقد مع شخص آخر وأخل بشروط التعاقد أو عمل شيئا بطريق غير قانونى وسبب ضررا لشخص آخر ، فهو محاسب على فعله أمام محاكم القضاء المدنى . ويلزم بدفع التعويض القانونى للشخص الذى نزل به الضرر . وهناك صنوف أخرى من الإجراءات المدنية ليس هذا مكان ذكرها ، وإذا ارتكب جرما ضد قانون العقوبات أو أى قانون آخر يفرض عقوبة على من يخالف نصوصه فإنه يقدم للمحاكمة ، وإذا ثبت جرمه عوقب عليه إما فى ماله ، أو جسده ، أو حريته بحبسه ، هذه كل القيود المفروضة على الشخص العادى وهى قيود سلبية .

أما هيئات الحكومة المحلية وهي شخصية قانونية فعليها قيود إيجابية غير تلك القيود السلبية ، فهي ليس لها مطلق التصرف والحرية في عمل كل ماتريده ، إنما هي مقيدة بأن تعمل داخل حدود السلطات المخولة لها والأعمال المصرح لها بها في دستور تكوينها ، أو بأمر من السلطة التشريعية التي لها حق تحديد اختصاصات هذه الهيئات بقانون تصدره ، ولهذا فأول واجب على محاكم القضاء عند نظر المسائل المتعلقة بهذه الهيئات أن تدرس دستور تكوينها والتشريع الخاص بها وترى هل العمل الذي قامت به داخل ضمن نطاق اختصاصاتها

أم قد قامت بعمل خارج سلطتها، فإن كان العمل خارج سلطتها فالهيئة غير مستولة قانونا عن عواقبه، ولكن هذا لا يعنى الموظفين أو الأشخاص المستولين الذين قاموا بالعمل عن المستولية الشخصية. وفى بعض الأحوال قضت المحاكم بمسئولية الهيئة عند ارتكاب خطأ من الأخطاء البسيطة بأمر صادر من الهيئة، وإن كان العمل خارج نطاق سلطتها. ومن حق محاكم القضاء أن تصدر أمراً بمنع مثل هذه الهيئات من عمل شيء خارج نطاق سلطاتها إذا نمي إليها أن هيئة ما تنوى ذلك العمل.

وهيئات الحكومة المحلية خاضعة للقيود السلبية ، فإذا أتت عملا ضمن حدود اختصاصها وتسبب منه ضرر لشخص عادى ، فلذلك الشخص حق مقاضاتها ومطالبتها بإزالة الضرر ، ولكن هذه الهيئات لها بعض امتياز إذ يسمح لها القانون في بعض الاحيان بعمل أشياء لايسمح بها للفرد وذلك لتتمكن هدده الهيئات من أداء واجبها . فللهيئات المختصة أن ترغم الناس على دفع العوايد دون أن ترتكب في ذلك مخالفة يعاقب عليها القانون ، وللحكومة المركزية أن تعطيها حق امتلاك أراضي أشخاص عاديين إذا كان ذلك للمصلحة العامة ، إلى غير ذلك من الامتيازات .

ولا أريد أن يفهم من هذا أن القانون يميز الهيئات المذكورة على الأشخاص العاديين فى الإجراءات التى تعرض أمام المحاكم، إنما تطبق المحاكم قانونا واحدا على تلك الهيئات والأفراد، وكل ماتراعيه المحاكم هو: هل العمل الذى من أجله رفعت القضية داخل ضمن نطاق عمل هيئة الحكومة المحلية وسلطتها؟ وثانياً هل هذا العمل ضمن الامتيازات المسموح مها قانونا لهذه الهيئة؟

. وللمحاكم دور آخر تلعبه فى ميدان الحكومة المحلية ذلك أنه إذا فرضت واجبات على هيئة الحكومة المحلية لتقوم بهما لصالح المجموعة وقصرت الهيئة فى أداء هذه الواجبات فمن حق المحاكم أن تضطر الهيئة إلى أداء تلك الواجبات، بل من حقها أن ترى أن هذه الواجبات نفذت وتراعى المحاكم فى ذلك المصلحة العامة وتستوثق من أن الهيئات العامة وحتى الاشخاص العاديين قد قاموا بالواجبات التي يفرضها عليهم القانون لصالح الجمهور، وعلى المحاكم أن ترعى حقوق بالواجبات التي يفرضها عليهم القانون لصالح الجمهور، وعلى المحاكم أن ترعى حقوق

الأفراد وتتأكد من أن الهيئات العامة لاتكرههم على شيء لايتطلبه القانون ، أو لايبيحه .

على أن هنالك بعض المناطق التى لا تستطيع المحاكم التدخل فيها، وذلك عند ما يعطى القانون رجال الإدارة أو الحكومة المحلية حق التصرف المطلق، ومعنى ذلك أنه لا يوجد قانون تستطيع المحاكم أن تتدخل وترعى صحة تنفيذه ، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم أن تطلب من رجال الادارة أن يبرزوا السلطة التى يستندون عليها فيها يعملون ، ولابد من تبيين هذه الحدود حتى لا تتداخل اختصاصات القضاء والادارة ، وحتى لا يترك مجال للنزاع .

ونرى مما تقدم أن مصلحة الفرد والمصلحة العامة ترعاهما محاكم القضاء بتطبيق القانون ، وإذا كانت المسألة خارج اختصاص محاكم القضاء ، فيستطيع الفرد أن يستعمل سلاحه السياسي وذلك حقه في التصويت العام ليختار الرجال الصالحين للحكم ، ولابد من أن ييسر سبيل محاكم القضاء للأفراد ، وخاصة في القضايا التي يينهم وبين الهيئات العامة وخاصة في بلاد كالسودان .

ويحسن أن ينبه إلى أن محاكم القضاء لا تتدخل إلا إذا طلب اليها شخص ذلك التدخل، أو إذا طلب إليها هيئة أخرى، أو إذا تقدم إليها المحامى العمومى نيابة عن الحكومة المركزية يطلب مقاضاة هيئة من هيئات الحكومة المحلية، ولهذا السبب ربما لا تصل إلى محاكم القضاء أغلب ظلامات الأفراد، إما لأنهم غير قادرين على تحمل أتعاب ومصاريف المقاضاة، وإما لأن الجمهور لا يعرف حقوقه ويعتبر مقاضاة هيئة الحكومة المحلومة المركزية جرمالا يغتفر، وهنالك عقدة قانونية تجعل الأفراد يحجمون عن مقاضاة هيئات الحكومة المحلية، لأن القانون لا يتطلب منهم فقط أن يبينوا أن هيئة الحكومة المحلية قصرت في واجب ما، وأن هذا الواجب حق لجمهور الأفراد القاطنين داخل تلك المنطقة، بل يتطلب من الفرد أن يثبت أن ذلك الواجب من حقه هو شخصيا وإذا كان الواجب الذي قصرت فيه هيئة الحكومة المحلية واجباً عليها للجمهور عليه فليس للفرد حق تعويض شخصي، وإذا غرمت الهيئة فالفائدة لا تعود عليه وهذا من ضمن الا سباب التي لا تشجع الأفراد على مقاضاة هيئة الحكومة المحلومة الحكومة ا

وخلاصة القول فمحاكم القضاء تؤدى واجبها عند ما يطلب اليها ذلك من أفراد أو هيئات . وهى تبين للمتقاضين حدود القانون و تعلن حكمها ، وهى تمنع الهيئات المحلية والافراد على السواء من مخالفة القانون و تحميهم على السواء ، و وتضطر الهيئات والأفراد للقيام بالواجبات القانونية المفروضة عليهم . ومجرد وجودها انذار للفرد والحكومة بأن يد القضاء على استعداد لتمنع التعدى و تضرب على أبدى الجناة .

ولمحاكم القضاء فى السودان سلطة استثنافية على بعض أعمال هيئات الحكومة المحلية وإن كانت هذه السلطة محصورة على مناطق البلديات إلا أننا نأمل أن تعم مناطق المدن ومناطق الأرياف، وهذه واحدة من المسائل التي يجب الفصل فيها بين أعمال القضاء وأعمال الإدارة.

من كل ما تقدم يتضح لنا جلياً أن العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية يجب أن تكون وثيقة لضمان سلامة الحكم وصلاحيته ، والمقصود من اللامركزية الاتصال الأكيد بالأشخاص المحليين الذين من أجلهم تؤدى الحكومة واجبها وتقوم بهذه الخدمات ، وفي ذات الوقت التركز والاتصال بالحكومة المركزية لاحكام الرقابة وتأسيس سياسة واحدة متسقة في كل أنحاء القطر .



لفضا التابع عيثر مجالِ لمديرنيات

وردت فى نهاية المذكرة الإيضاحية لقانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٧ إشارة على أن تشريع الإدارة المحلية لايعتبر كاملا بصدور تلك القوانين الثلاثة وظلت تلك الإشارة مبهمة إلى أن صدرقانون الحكومة المحلية , مجالس المدريات، سنة ١٩٤٣ فكشف السر ، وجاءت مجالس المديريات متممة لبناء الحكومة الهرمى الشكل .

وها هى المذكرة الإيضاحية لقانون الحكومة المحلية ومجالس المديريات ، سنة ١٩٤٣ تقول: وقد يكون فى مديرية من المديريات بلدية وعدة مناطق مدن وعددا من مناطق الأرياف ولكل منها سلطاتها المحلية وقد تنشب بعض المسائل المحلية فيها يتعلق بالتعليم ، والتطور الاقتصادى والصحة العامة والأمن العام ، والمواصلات بتداخلها فى عدة إدارات محلية أو قد يستحسن وجود تماثل بين الأوامر المحلية لعدة سلطات محلية فعبء التنسيق والفصل فيها يقع على عاتق مدير المديرية ، وكما رئى فى سنة ، ١٩١ أن لتعقد التزايد فى مسائل الإدارة في قتضى إشراك مجلس مع الحاكم العام فى القيام بسلطاته التنفيذية والتشريعية ، فكذلك الحال الآن _ فقد رثى بنمو الإدارة المحلية الحديث إشراك مجالس مكونة من سلطات محلية ، ومن متنورى المواطنين مع مديرى المديريات فى مباشرة سلطاتهم المحلية ،

 لذلك المجلس ومبينة الطريقة التي يتبعها المجلس في مداولاته وواضعة أية نصوص ملحقة أو إضافية يرى أنها ضرورية أو مناسبة لحين نفاذ أغراض هذا القانون على ألا تكون تلك القواعد مخالفة لنصوص قانون مجالس المديريات. وللحاكم العام في مجاسه أن يعدل ذلك الأمر من وقت لآخر بأمر ينشر في غازيتة حكومة السودان وهدذه هي الوسيلة القانونية لإنشاء مجالس المديريات كما نصت عليها المهادة الثالثة من القانون المشار إليه آنفاً.

وأسندت رئاسة كل مجلس مديرية لمدير المديرية ، أما نائب الرئيس فيعينه أمر إنشاء المجلس، وقد يكون من الأعضاء وقد يكون من موظنى المديرية الإداريين ويرأس المجلس المدير وفى حالة غيابه نائب الرئيس . أما إذا تغيب الاثنان فيرأس المجلس الشخصى الذى يعينه المدير لهذا الغرض ، وإن لم يعين أحد فيرأس المجلس من ينتخبه الأعضاء من بينهم لرئاسة الجلسة .

وتنص إلمادة الخامسة على تكوين المجلس، وينبغى أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الأشخاص الذين هم سلطات حكومة محلية أو أعضاء سلطات حكومة محلية فى المديرية المذكورة، أى من السلطات المحلية للارياف، المعروفة فى الماضى بسلطات الإدارة الأهلية ومن أعضاء مجالس البلديات والمدن المؤسسة بمقتضى تشريع الحكومة المحلية الحاضر.

أما باقى أعضاء المجالس فيكونون من ممثلي أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في المديرية ، كالزراعة ، والصحة ، والتجارة ، والتعليم .

ويكون دخول ممثلي الإدارة المحلية في المجالس إما بالتعيين أو بالانتخابات، ويتبع المدير في ذلك أحسن الطريقتين لضمان تمثيل الهيئات المختصة تمثيلا صحيحاً.

ويعين المدير باقى الأعضاء بالطريقة التى ينص عليها أمر إنشاء المجلس. وتتجه النية على النص فى تلك الأوامر القاضية بانشاء مجالس المديريات بضم بعض موظنى الحكومة الذين فى الخدمة إن دعت الضرورة لذلك .

وتنص المادة السادسة على سُلطات وواجبات تلك المجالس وتقسم تلك السلطات والواجبات إلى ثلاثة أقسام :

- أن ينصح للمديرفى تنفيذ سلطاته وواجباته كسلطة مراقبة أومنظمة أو كسلطة غير ذلك بموجب تشريع الحكومة المحلية .
- ب وأن يباشر أية سلطة ، أو أى واجب منوح للمدير بموجب ، أو مقتضى تشريع الحكومة المحلية ، ومخول للمجلس بموجب نصوص المادة السابقة من هذا القانون .

ج وأن ينصح للمدير في أية مسألة أخرى .

ومن هذا يتضح أن واجب مجلس المديرية الأولى لا يتعدى النصح ، وهو في هذا مجلس استشارى لا يتمتع بسلطة تنفيذية ولا أخرى تشريعية. ولا يحلمكان المدير في السلطات المخولة له بموجب تشريع الحكومة المحلية إلا إذا أذن الحاكم العام بأمر يصدره في غازيتة حكومة السودان المدير بأن يحول تلك السلطات للمجلس ، وإلى أن يصدر مثل ذلك الامر فجالس المديريات رأيها استشارى غير مقيد ولا ملزم .

والآن دعنا ننظر فىأوامر إنشاء مجالس المديريات التى صدرت وترى بالفعل كيف كونت وما هى السلطات والواجبات التى أسندت إليها . ثم فلتر هل هذه المجالس بوضعها هذا تعتبر حلقة مكملة لنظام الحكومة المحلية فى السودان وتشبه مايسمى فى انجلترا مجالس المقاطعات (County Councils) أم هى مجالس لا إلى هذه ولا إلى تلك .

صدرت أوامر مجالس أربع مديريات في ملحق النشريع لغازيتة حكومة السودان رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٤ وهي النيل الازرق وكردفان والشهالية وكسلا ولا تختلف هذه الأوامر عن بعضها البعض إلا في عدد أعضاء مجلس كل مديرية. فحددعدد أعضاء مجلس مديرية النيل الازرق بثمانية عشر عضوا، وفي كردفان بواحد وعشراين عضواً وكل من الشهالية وكسلا بخمسة عشر عضوا، وفيها عدا ذلك فلاوامر مطابقة لبعضها البعض تمام المطابئة ، ولهذا فلا داعي للنظر في كل الأوامر ، وسنحصر بحثنا على أمر مجاس مديرية انيل الأزرق كمثل لغيرة من الأوامر .

فسم الامر إلى أربعة أجزاء:

الجزء الأول عبارة عن مقدمة باسم المجلس ومدلول الألفاظ وليس فيـــ مايحتاج إلى تعليق .

والجزء الثانى ينص على تشكيل المجلس وهو حجر الزاوية في الأمر وعليـه يتوقف نجاح المجلس أو فشله . وتنص المادة ٤ ـ (١) على أن المدير رئيس المجلس ونائب المدير نائب رئيس المجلس . وهنـا أيضا حرم العنصر الوطني من فرصة المران على رياسة هذه المجالس، وكان يحسن أن يكون نائب الرئيس من الأعضاء الوطنيين ، وإلا فلن يأتى اليوم الذي يرأس فيه هذا المجلس وطني . وتحدد المادة ٤ ـ (٢) عدد الأعضاء بثمانية عشر عضوا زيادة على الرئيس ونائبه ، وهؤلاء الأعضاء يعين المدير ، إما بالنرشيح المباشر بعد الاستشارة التي براها مناسبة ، أو بعــد الانتخاب وفق القواعد الموضوعة في الجزء الرابع من الأمر ، أربعة عشر عضوا من بين الأشخاص الذين هم سلطات حكومة محلية مؤسسة بالمديرية بموجب أحكام قانون الحكومة المحلية « مناطق الأرياف » سنة ١٩٣٧ ، أو من الأشخاص الذين هم أعضاء بتلك السلطات الحكومية المحلية ، أو أعضاء بمجالس لها اتصال بها. وللمدير الحق أن يعينهم من بين الأشخاص الذين يحتمل تعيينهم سلطات حَكُومة محلية ، أو أعضاء سلطات حكومة محلية ، أو أعضاء لها اتصال. بسلطات حكومة محلية فما إذا رئى زيادة عدد أشخاص تلك السلطات . ومن هذا يتضح أن أكثر من ثلثي أعضاء المجلس يكونون من مناطق الأرياف. أما المدن فللمدير أن يعين إما بالترشيح المباشر بعد الاستشارة التي يراها مناسبة، أو بعد الانتخاب وفق القواعد الموضوعة بالجزء الرابع من الأمر عضوا واحدا من بين الأشخاص الذين هم أعضاء سلطة حكومة محلية مؤسسة بالمديرية بموجب أحكام قانون الحـكومة المحلية « للمدن » سنة ١٩٣٧ . ومن هذا يتضح جليا أن. سكان المدن لا بمثلون تمثيلا معقولا في مجلس المدىرية ، وإذا كان هنالك أكثر من مجلس مدينة واحد في المديرية فسيمثل مجلس واحد على حساب المجالس الآخرى. أما الثلاثه الأعضاء الباقون فيعينهم المدير من بين الأشخاص الذين يرى

بمحض اختياره أنهم ممثلون لا هم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في المدية ، ويشترط أن يكون على أقل تقدير ثلاثة أرباع الأعضاء من أصل سوداني ، أو حاملين جواز سفر سوداني ، وهذا شرط عادل ولا غبارعليه . ويحوزأن يكون واحدأوأ كثرمن واحد من بين الاعضاء من موظني حكومة السودان العاملين متى رأى المدير ذلك ضروريا لضمان تمثيل أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في المديرية تمثيلا كافيا ، وذلك مع مراعاة القواعد الانتخابية المذكورة في الجزء الرابع إلى أن يأتي الوقت الذي يرى فيه الحاكم العام غير ذلك . ومعني هذا أن الحكومة ترى ضرورة تطعيم هذه المجالس بالعنصر المتعلم من الموظفين ، إلى أن يحين الوقت الذي يتوفر فيه هذا العنصر خارج وظائف الحكومة .

يتخلى ثلث الأعضاء عن العمل فى آخر شهر ديسمبر من كل سنة . ما عدا الرئيس و نائبه ، ويكون التخلى عن العضوية بالاقتراع بين الأعضاء ، وذلك فى آخر السنة الأولى والسنة الثانية . و بعد ذلك يكون التخلى عن العضوية بالدور . والا عضاء الذن تخلوا عن العمل قابلون للتعيين من جديد .

و تنص المادة ٦ على أنه يجوز للمدير أن يلغى تعيين أى عضو بالمجلس بأمر كتابى صادر منه . وهذا غريب فى بابه لا نه يعطى المسدير سلطة لغو تعيين الاعضاء بدون إبداء سبب ، وهو عمل لا يتفق مع ديمقراطية المجالس ولا يكفل للا عضاء حريتهم الشخصية فى النقاش وإبداء الرأى ، والعضو الذى يعمل تحت هذا الشعور لايمكن أن يؤدى واجبه على الوجه الاكمل . ولا يحسن أن يفصل العضو إلا إذا ارتكب جريمة ، أو أخل بشروط العضوية ، أو استغل مركزه كعضو فى المجلس .

قد تشمل قائمة الأعمال لأى اجتماع المجلس، أو للجنة من لجانه موضوعاً متعلقاً بالبحث فى مراقبة سلطات من حق أية سلطة حكومة محلية أن تباشرها، أو باشرتها بالفعل أو بتنسيق سلطات من هذا النوع بين سلطتى حكومة محلية أو أكثر، فني هذه الحالة يجوز لرئيس المجلس متى رأى ذلك ضروريا أومناسبا أن يعين عدداً من الأشخاص لايزيد عن اثنين عن كل سلطة حكومة محلية لها

مصلحة فى النقاش، ولهؤلاء الأعضاء غير العاديين حق النقاش والمداولة فى ذلك الموضوع الذى عينا من أجله بنفس الطريقة والقدر كالعضو العادى على السواء . إلا أنه لا يجوز للأعضاء غيرالعاديين أن يصوتوا فى أى مسألة تعرض للتصويت فى المجلس أو فى اللجنة والغرض من الأعضاء غير العاديين أن يبسطوا قضيتهم للمجلس ، وأن يتولوا الدفاع عنها ، حتى يصدر المجلس قراره عن بينة ودراية . وإذا خلا مقعد فى المجلس لعدم قبول العضو للعضوية ، أو استقالته منها ، أو لسبب تغيب العضو عن حضور اجتماعين متواليين للمجلس أو لاية لجنة من الحافة يكون هو عضوا فيها مالم يشهد المدير كتابة بأد ذلك التغيب كان لسبب صادق عليه أو إذا فقد العضو المعين بموجب الفقرة (٣) أو (٤) من المادة ٤ صبغته كسلطة حكومة محلية أو كعضو بسلطة حكومة محلية ، أو بمجلس له اتصال بسلطة حكومة محلية فيجوز للمدير أن يعين فى محله شخصا لاثقا ذا أهلية ليشغل بسلطة حكومة محلية شهر ديسمبر التالى لتاريخ تعيينه ، وبعد ذلك يملا المكان خالطريقة العادية لمل المقاعد الخالية الناجمة عن التخلى عن العضوية .

ويعين المدير من وقت لآخر ضابطا للمجلس من واجبه أن يحضر كل اجتماعات المجلس ويجوز بموافقة المدير والسكر تيرالمالى أن يقوم بأعمال وواجبات ضابط المجلس موظف يخدم فى الحكومة المركزية ، ورئيس المجلس مسؤول عن تنفيذ جميع قرارات وأوامر المجلس وجميع لجانه وعن المحافظة على جميع العقود والسجلات والمستندات الحاصة بالمجلس .

و بحنوى الجزء الثالث على لائحة المجلس

وأول ما تتعرض له اللائحة سلطات وواجبات المجلس. ويحسن أن تقتبس المادة ١٢ بنصها .

17 - (1) من واجب المجلس أن ينصح للمدير فى أى موضوع مشمول فى جدول أعمال أى اجتماع للمجلس ومتعلق بمباشرة سلطاته وواجباته كسلطة منظمة أو غيرها بموجب تشريع الحكومة المحلمة .

- (٢) من واجب المجلس أن ينصح للمدير فى أى موضوع آخر ، لإدخال ذلك الموضوع فى جدول أعمال أى اجتماع للمجلس وذلك بعد أرف يتحصل المدير أولا على موافقة السلطة المراقبة، ويقصد بالسلطة المراقبة السكر تير الإدارى والسكر تير المالى والسكر تير القضائي.
- (٣) يجوز للمجلس أن يباشر أية سلطة أو واجب منحه إياه المدير بموجب أحكام المــادة ٦ «ب» من القانون .
- (٤) إن النصيحة التي يقوم المجلس بتقديمها للمدير بموجب الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة يجب أن تقدم بأحد الوجوه المذكورة فيما يلي حسب الوجه الذي يطلبه المدر :
 - (١) بقرار تقره أغلبية أعضاء المجلس. أو
- (ب) بتقرير من أية لجنة للمجلس، على أنه يجوز للمجلس بموجب قرار منه أن يطلب بأن الأخذ بأى تقرير كهذا ، أو تقديمه يجب أن يعرض أولا على المجلس ليقر رأيه فيه .
- (ج) بتقرير كنتيجة لرفع الأمر إلى لجنة مكونة من جميع المجلس.
- (د) بتقرير من لجنة مستديمة للمجلس على أنه يجوز للمجلس على من لجنة مستديمة للمجلس على أنه يجوز للمجلس بموجب قرار منه أن يطلب بأن الأخذ بأى تقرير كهذا ، أو تقديمه يجب أن يعرض أولا على المجلس ليقر رأيه فيه .

وحسب نصوص المادة ١٣ يجب على المدير أن يأخذ بأية توصية مقدمة من المجلس ومشمولة فى قرار صادر بموجب المادة ١٢ من هذا الأمر وعملت بناء على أحكام الفقرة (١) من المادة المذكورة إلا إذا قدم المدير الأسباب التى تمنعه من الأخذ بها سواء فى نفس الجلسة المقدم فيها القرار ، أو فى الجلسة المقادمة .

من هذا يتضح لنا أن سلطات المجلس استشارية فقط وإن كانت التوصيات المقدمة حسب نصوص المادة ١٢ ـ (١) بجب على المدير الأخذ بهـا إلا إذا

أبدى الأسباب التي تمنعه من الأخذ بها . وأرجو أن ألفت النظر إلى أن الأمر لم يعط المجلس حق مناقشة الأسباب التي يبدمها المدير أو يرفضها .

أما التوصيات الصادرة حسب المادة ١٢ ـ (٢) إذا تمت إضافة الموضوع إلى جدول الأعمال فاستشارية لايلزم المدير بالأخذ بها . أما الفقرة (٣) من هذه المادة فلا طائل وراءها لأن المدير لم يخول أية سلطة من سلطاته المخولة له بموجب قانون الحكومة المحلية لهذا المجلس بإذن من الحاكم العام بموجب أمر يصدره . وإلى أن يصدر ذلك الأمر فمجالس المديريات استشارية فقط ، ولا تتمتع بسلطة تنفيذية أو نشريعية . ويلاحظ أن أمر المجلس لم يبين الخدمات التي يقوم بها المجلس كهيئة حكومة محلية ، ولا المال الذي يتولى المجلس الصرف منه على تلك الخدمات. أما باقي اللائحة فيبين عدد الجلسات العاذبة ، وهي لاتقل عنجلستين فى العام ، والجلسات الخاصة وكيفية الدعوة اليها ، والنصاب القانونى لانعقاد المجلس، وإعلان الجلسة وبرنامجها، وجواز دعوة مستشارين خبراء إذا رأى ذلك رئيس المجلس ، وتدوين وقائع الجلسات وتوقيعها وإباحة الاطلاع على وقائع الجلسات للجمهور ، والتحصل على صورة من الوقائع أو نبذة منها مقابل دفع رسم يقرره المجلس، وتأجيل الجلسات واللجان بما فى ذَّلك تأليفها ورئاستها واختصاصها ومسئولياتها ، وعدم تقيد المجلس بقراراتها ، إلى غير ذلك من الأحكام ، وهي مماثلة كلها للوائح مجالس المدن والبلديات . وإذا عرضت أية مسألة على المجلس أو لجنة من لجانه ، وللعضو فيها مصلحة مالية أو لشريك له مصلحة مالية فيها ، وجب على العضو أن يوضح لرئيس المجلس أو رئيس اللجنة مدى تلك المصلحة في أول فرصة ، ولا بجوز لذلك العضو أن يشترك في بحث تَلُّكُ الْمُسَالَةُ أُو الْعَقْدُ ، ولا في التَّصُّويتُ من أجله لا في المجلس ولا في لجانه . وللمجلس أن يصدر من وقت لآخر أوامر مستديمة لتسيير أعماله وأعمال لجانه على ألا تتعارض تلك الأوامر مع أحكام القانون . وليس للمجلس سلظة للاستدانة أو الرهن أو القرض إلا بمصادقة الحاكم العام في مجلسه .

و بشمل الجزء الرابع على فواعر الانخابات وينتخب مجلس المدينة العضو الذي يمثلهم في مجلس المديرية

بالطريقة الدستورية المعروفة، وهي طريقة الترشيح والتثنية، ثم الانتخاب السرى من بين الاعضاء المرشحين « راجع أحكام المادة ٢٧ » ·

أما انتخاب الاعضاء الذين يمثلون مناطق الارياف فإما أن يكون كالطريقة المنصوص عليها في المسادة ٢٧ ، أو أن يعد المدير قائمة للتصويت بأسماء جميع الاشخاص اللائقين لآن ينتخب من بينهم عضو أو أعضاء ، وأن يرسل صورة من هذه القائمة لكل شخص من الأشخاص المذكورين ، وعلى كل شخص من هؤلاء أن يسجل صوته على القائمة المذكورة بتوقيع اسمه أوختمه على القائمة التي أرسلت إليه أمام اسم العضو الذي ينتخبه _ وإذا كان المراد انتخاب أكثر من واحد فأمام أسماء الأعضاء الذين يريد انتخابهم ولكن لا يوقع أمام اسمه ويعيد صورة قائمة التصويت إلى المدير ، وعند ما يراد انتخاب أكثر من عضو واحد فيجب على ذلك الشخص أن يسجل أصواته بطريقة توضح ترتيب الأفضلية واحد فيجب على ذلك الشخص أن يسجل أصواته بطريقة توضح ترتيب الأفضلية الإعضاء المنتخبين ، وإذا تساوت الأصوات فللدير أو من يعينه مكانه أن يحل المشكلة بالاقتراع. وهذه بلا شك وسيلة من وسائل الانتخاب غير المباشر يمكن العام المباشر .

هل مجالس المديريات بوضعها هذا من صميم الحكومة المحلية ؟ وهل نشبه مجالس المقاطعات في انجلترا County Councils من قريب أو بعيد ؟

ليست مجالس المديريات بوضعها هذا من صميم الحكومة المحلية ، ولا يمكن أن يقال عنها إنها تتمم الشكل الهرمى لبناء الحكومة المحلية في السودان .

فهذه المجالس كمارأينا لا تتمتع بسلطة تنفيذية أو تشريعية ، ودليل ذلك أنها لا تقوم بخدمات للمديرية كلها كالتعليم أو الصحة مشلا ، أو الطرق الحلوية بين مركز وآخر . وهي لا تشرع اللواشح والأوامر لمجالس المددن والبلديات والأرياف . وهي لا تتمتع بسلطة الرقابة على أعمال المجالس المدنكورة داخل حدود المديرية ، ولا تزال تلك الرقابة وحق التنسيق في يد المدير ، بينها المجلس بتقدم بالتوصيات وهي استشارية غير مقيدة ولا ملزمة ، ولا تشبه مجالس بتقدم بالتوصيات وهي استشارية غير مقيدة ولا ملزمة ، ولا تشبه مجالس

المديريات مجالس المقاطعات في انجلترا لا في تكوينها ولا في اختصاصها، فأعضاء تلك المجالس ينتخبون، وبعد انتخابهم تعقد جلسة لانتخاب الرئيس ولانتخاب أعضاء يسمون Aldermen (الشيوخ) ويكون عددهم معادلا لثلث أعضاء المجلس المنتخبين ويعملون لمدة ست سنوات، يسقط نصفهم كل ثلاث سنوات.

والأساس في سلطة مجالس المقاطعات المادة ٣ من القانون الصادر في عام ١٨٨٨ الذي خول لتلك المجالس السلطات الإدارية التي كان يتمتع بها قضاة الآمن في المحاكم الدورية . وأهم تلك السلطات : إيجاد وصرف المال، والاستدانة ، والمحافظة على أملاك المقاطعة ، وعقاراتها ، والكبارى ، ومستشفيات المجاذيب ، والمعاهد الصناعية ، والإصلاحيات ، وتعيين الموظفين الإداريين ومرتباتهم ، ومنح رخص خاصة ماعدا رخص الخور ، وتسجيل الجمعيات العلمية والحيرية والدينية ، وتنفيذ قوانين مختلفة خاصة بالحيوانات والسمك والطيور والحشرات ويعطى ذلك القانون تلك المجالس حق الإشراف على الطرق الرئيسية ، وحماية الأنهر مر . التدنيس ، وحق وضع الموائح إلا ما كان مختصا بالمدن الكبرى الكبرى أما البوليس فتشرف عليه لجنة مشتركة من المجلس وقضاة الأمن أما البوليس فتشرف عليه لجنة مشتركة من المجلس وقضاة الأمن المعادد والمعادد الكبرى المعادد والمعادد والمعاد والمعادد والمعادد والمعادد والمعادد والمعادد والمعادد والمعادد

ومن ضمن الأغراض التي رمى اليها من وراء إنشاء مجالس المقاطعات، إيجاد قسط من اللامركزية يخفف عن الحكومة المركزية الضغط الناجم عن النظر في كثير من التفصيلات، وفي ذات الوقت تحرير الهيئات المحلية من قيود الإجراءات المعقدة التي تتطابها عادة المصالح الحكومية، ولهذا فقد أعطيت مجالس المقاطعات كلمة في توحيد أو فصل أو تعديل حدود المناطق المحلية الصغرى وقد وسعت سلطتها في هذا الصدد بالقانون الصادر في عام ١٨٩٤، والذي يخول لها أن تأمر مجالس دوائر الكنيسة Parish Councils بشراء أرض، كما لا بدمن تصديقاتها لتلك المجالس قبل أن تستدين. وإذا فشل مجلس المركز في القيام بواجباته في الصحة، فلمجلس المقاطعة أن يتدخل ويقوم بذلك العمل.

¹⁾ The Government of England. A. Lawrence Lowell Vol. II p.p. 274-275.

ولمجالس المقاطعات ماليتها الحاصة التى تصرفها فى وجوه معينة ، وما تبقى منها توزعه بالنسبة على المجالس التى داخـل المقاطعة ، ولا داعى للإسهاب فى وجوه الإيراد والصرف لتعقيدها وعدم صلاحيتها للتطبيق فى السودان .

ومن هذا العرض ترى أن مجالس المديريات عندنا لاتشبه مجالس المقاطعات في انجلترا من قريب أو بعيد ، وإلى أن تقوم مجالس المديريات عندنا على ذلك الأساس فلا يمكن أن تحسب من صميم الحكومة المحلية ، ولا يمكن أن تكمل بناء الحكومة المحلية الهرمى الشكل . وأرى أن يكون لمجالس المديريات حقها المباشر في الاشراف والتنسيق ، لا أن تكون ذات صفة استشارية فقط ، وأن تضع الخطة لبعض الأعمال المشتركة في كل أجزاء المديرية ، وتشير على المجالس التابعة لها بالتنفيذ ، ولا ضرورة لأن تنفذ مجالس المديريات الأعمال التي تشير بها إلا إذا رأت تقصيراً من بعض المجالس التابعة لها في تنفيذ السياسة العامة الموضوعة وينحصر عبء وضع السياسة والإشارة بالتنفيذ في هذه النواحى :

١ _ تخطيط المدن والقرى.

٧ _ المستشفيات العامة ومستشفيات التخصص ٠

٣ ـ التعليم الفني والعام .

٤ ـ دور الكتب العامة في المديرية .

ه _ انشاء واصلاح الطرق الحلوية الرئيسية .

تنسيق أعمال البر والمنفعة العامة في المديرية .

وغير هذه من الأعمال التي تحتاج في تنفيذها إلى مساحة واسعة وعدد وفير من السكان.

لفضل لثامِ عِشرِ عيوبا لحكومةٍ المحلية

لا يخلو نظام اجتماعي أو سياسي من العيوب.

ولا تشذ نظم الحكومة المحلية عن القاعدة ، فللحكومة المحلية عيوبها كما لها حسناتها ، لها عيوبها العامة التي لايخلو منها نظام الحكم المحلى فى قطر من الأقطار . ولها عيوبها الحناصة بمكان دون الآخر ، ولا أريد فى هذا الفصل أن أتحدث إلا عن العيوب العامة مع تحديد العيوب الحناصة بنظام الحكم المحلى فى السودان . وليس معنى ذلك أننى سأحصى كل تلك العيوب عداً وتفصيلا . ولكن حسبي أن أشير إلى البارز منها وأعالجه بالقدر المناسب .

وأول ما يؤخذ على الحكومة المحلية أنها حكومة الهواة ، حكومة رجل الشارع الذي يجلس ليدير شئون الحكم المحلى ، ويتصرف في أمور الناس ، ويقرر مصائرهم وهو جاهل بفن الحكم ، وليست له خبرة بمعضلات الإدارة ، وبعيد كل البعد عن المسائل العلمية البحتة التي يتطلبها بعض أعمال الحكومة . ولا يوجه هذا العيب للحكومة المحلية وحدها ، إنما يوجه إلى نظم الحكم الديمقراطي سواء المحلي منها أو المركزي ، ذلك لأن نقاد الديمقراطية يفترضون عجز الرجل العادي أو المرأة العادية عن الحكم في مسائل الشئون العامة ، وقل أن ينتخب أليق الناس لتولى المناصب العامة ، ذلك « لأن الأغليبة ، كما يقول أميل فاجيه عليلة الكفاية في ممارسة الشئون العامة ، ولما كانت الأغلبية قليلة الكفاية في ممارسة الشئون العامة ، فإنها تفضل من هم على شاكاتها ليتولوا المناصب العامة » . وهذا الشئون العامة ، واحكن يجب أن نفرق بين المقياس الذي تقاس به كفاية النقد له وجاهته ، واحكن يجب أن نفرق بين المقياس الذي تقاس به كفاية

الحكام الإدارية أو مقدرتهم على إدارة دفة السياسة العامة أو الشئون المحلية وبين المقياس الذي يقاس به علمهم ·

والطريقة المتبعة لاختيار أعضاء المجالس النيابية أو مجالس الحكومة المحلية هي طريقة الاقتراع السرى ، وقد ينتج منه اختيار غير الأكفاء ، أو غير ذوى المعرفة التامة ، ولهذا نشأت الحاجة إلى وجود هيئة من الموظفين المدنيين ، التي لا يتعرض أعضاؤها للعزل تبعا لإرادة الحكومة القائمة بالأمر وحدها ، وفي المجالس المحلية قيام طبقة الموظفين الدائمين من إداريين وفنيين ، والذين يجمعهم القانون في كثير من البلاد ، ويضطلعون بالمسائل التي تحتاج إلى الاختصاص والمعرفة العلمية . وليس على المجلس النيابي والوزارة أو المجلس المحلي إلا أن يقرر السياسة العامة ويضع خط السير .

ولهذاكان من الضرورى أن يمكن المواطنون من أن يعبروا عن رغبتهم ، أو « رأيهم » تعبيراً صادقا لا يخضعون فيه لضغط أو قوة (١). وتتلافى الحكومات المحلية هذا العيب بتعيين الموظفين الأكفاء ذوى الخبرة بفنون الإدارة والشئون العامة ، والذين لهم اختصاصهم فى المسائل العلمية ، ولهذا قال الرئيس لويل فى كتابه « حكومة انجلترا » إنه بعد أن درس الحكومة المحلية فى كثير من المدن الانجليزية خرج بفكرة جعلته يتخيل أن نجاح الحكومة المحلية فى انجلترا و تفوقها لا يعادله إلا ما للوظفين الدائمين فيها من نفوذ (١). واهتمت حكومات انجلترا وألمانيا بتدريب أو لئك الموظفين تدريبا خاصاقبل أن ينتخبوا لتلك على التحديب ، ونرى أن حكومة انجلترا شرعت القوانين التى تحمى موظف الحكومة المحلية في يد وزير الدولة الحكومة المحلية فعلت حق فصل بعض الموظفين الرئيسيين فى يد وزير الدولة وليس من سلطة المجلس التابع له الموظف ، ورتبت للموظفين معاشاتهم ومكافأتهم الخاصة ، وبهذا يضطلع الموظفون بالعمل الذى تقصر دونه كفاية أعضاء المحالس العلمية .

⁽١) راجع كتاب الدمقراطية تأليف دليك بيرنز وترجمة محمد بدران ص ٩٩.

²⁾ The Government of England. A. Lawrence. Lowell.

والطريقة الأخرى لتفادى هـذا النقص ، تتلخص فى أن المشرع أعطى المجالس حق إضافة أعضاء إلى اللجان من غير أعضاء المجلس على أن تتوفر فيهم الخبرة أوالكفاية العلمية فى الموضوع الذى تنظره اللجنة . وهـذا تطعيم للمجالس بأرباب الكفايات والدراية من غير الأعضاء .

وهذا العيب أكثر وضوحا في السودان. ذلك لأن أغلب المدن والأرياف لم تتوفر فيها حتى الآن طبقة من المتعلمين وذوى الاختصاص يمكن أن ينتخبوا كا عضاء في مجالس الحكومة المحلية ، أو يضافوا كا عضاء في لجان المجلس. وربما كان بعض الأعضاء عاجزا عن القراءة والكتابة إن لم يكن أمياً . والسبيل الوحيد للنجاة من هذا المأزق الحرج انتشار التعليم ، والاجتهاد فى تعليم الكبار ، وفتح المدارس الخاصة لتدريب رجال الحكم المحلى . ورأت الحكومة تفاديا لما قد ينجم من هذا العيب من عطب في إدارة الشئون المحلية ، أن تسمح لبعض موظني الحكومة بالاشتراك في هذه المجالس، على أن الزمن وحده كفيل أن يذلل من هذه الصعاب، فقد بدت البوادر الدالة على أن كثيرين من المتعلمين يتجهون صوب الأعمال الحرة، وسيجدون الفرص ليخدموا بلادهم في الحكومة المحلية. ومما يزيد في الخطورة أنه ليس من اليسير أن نجد في السودان الموظفين الأكفاء ليقوموا بعمل الحكومة المحلية كما هي الحال في انجلترا . فعمل كاتب المدينة أو ضابط المجلس يتطلب خبرة خاصة بإدارة الشئون العامة ومبادىء الحكم المحلى، ويحتاج من يشغله إلى معرفة بالقانون ، ولا يوجد عندنا الآن من تتوفر عنــده هذه الصفات ، ولابد لنا أن نرسل البعثات من المتعلمين من أبناء البلاد إلى انجلترا وغيرها من البلاد التي لها قدم ثابتة في شئون الحمكم ﴿ الذاتي ﴾ المحلى ، ليدرسوا الحكومة المحلية نظريا وعمليا ، ثم بعد ذلك يستفاد منهم في إدارة مجالس البلديات والمدن المختلفة .

ومما يؤخذ على الحكومة المحلية سوء تقسيم المناطق. وفى بلاد كانجلترا قامت المناطق على أنقاض نظام عتيق ، ولم يكن من الهيين محو ذلك التقسيم بجرة قلم وإعادة تقسيم البلاد من جديد ، ولكن الحكومة أخذت تعدل فيه كلما وجدت

الفرصة سانحة ، واتجهت النية أخيرا إلى جعل كل مقاطعة مستقلة بذاتها ، وكل الأقسام التي هي تابعة لها لا تخرج عن حدود رقعتها . هذا العيب يمكن مفاداته في بلاد كالسودان مبتدئة الآن في نظام الحكم الحكم الحلى ، وإن كان نظام القبيلة الذي اتخذته الحكومة بادى و ذي بدء كنواة للحكم الذاتي الحلى كاد أن يفسد الأمور ، لأن بعض القبائل تمتد على أكثر من مقاطعة واحدة . ولقد عدلت الحكومة عن نظام القبيلة إلى نظام المقاطعة ، وإن كانت عقاقيل الداء الأول لا تزال موجودة . وحير تقسيم للسودان من حيث نظام الحكم الحلى أن نجعل وحدة المركز الإداري السارية في عهد النظام البيروقراطي النواة لمناطق الحكومة المحلية فيكون لكل مركز إداري مجلس ريني وعدة مجالس مدن أو بلديات حسب فيكون لكل مركز إداري من مدن كبيرة تتطلب إدارتها قيام مجالس مدنية أو بلدية للاضطلاع بالشئون العامة . ويجمع أمركل هذه المجالس وينسق أعمالها مجلس المديرية . وكل مديرية بلاشك بها عدة مراكز إدارية .

ويقودنا تفسيم المناطق إلى نظام الانتخابات:

يقوم حق الانتخابات في انجلترا على قاعدة سكن دار أو محل عمل داخل حدود الإدارة المحلية ، ومعنى ذلك أن كل شخص يدفع العوائد المحلية وبلغ سن الرشد له حق الانتخاب دونأى قيد. ولا عيب فى النظام الإدارة المحلية وبلغ سن الرشد له حق الانتخاب دونأى قيد. ولا عيب فى النظام الانجليزى أو الفرنسي إلا ما يوجه عادة إلى النظم الدمقراطية وطريقة الاقتراع السرى من أنها لا تسفر عادة عن انتخاب الاكفاء اللائقين . أما فى السودان فإنا سائرون نحو النظام الانجليزى ، وإن كان حق الانتخاب لا يزال محصورا على عدد قليل من الناس فى كل مدينة ، وليس من المستطاع إجراء الاقتراع السرى معناه الصحيح . وفى الارياف لم يتبع الانتخاب المباشر . وحتى الانتخاب من درجتين يتعثر فى خطاه . ولكن الأمل كبير فى أن يزداد عدد الناخبين فى المدن وأن تزال العقبات القائمة فى سبيل إحكام الاقتراع السرى بانتشار التعليم وإزالة وأن تزال العقبات القائمة فى سبيل إحكام الاقتراع السرى بانتشار التعليم وإزالة الأمية ، ويمكن أن ينظم الانتخاب فى الأرياف نظاما يكفل العدالة ويحقق الصبغة

التمثيلية المنشودة ، إلى أن يأتى اليوم الذي يمكن فيه حق إعطاء الانتخاب العـام المباشر لأهل الأرياف .

ومر. العيوب الخاصة التي توجه إلى الحكم الذاتى المحلى في السـودان، السلطات التي يتمتع بها المديرون في تعيين بعض الأعضاء للمجالس المختلفة فى كل مديرية . وهذه السلطات تبررها الحكومة بضرورة حفظ التوازن والتأكد من تمثيل كل المصالح المتنوعة في المجالس، وتبررها بأن الشعب لم يبلغ بعد درجة من التعليم والمدنية تمكنه من اختيار ممثليه الصالحين. أما المبرر الأوَّل فلا يقوم على أساس دمقراطي صحيح ، لأن الذين يظنون أن التعبير عن الرأى العام بانتخاب ممثليه يحتاج إلى طريقة من طرق التمثيل النسى يخطئون في تقديرهم. لأنه لا ضرورة فى أن تمثل فى المجلس كل هيئة ذات شأنَ من الناخبين ، إنما المهم أن يعبر المواطنون عن إرادتهم ورغبتهم في من يمثلهم ، سواء أسفرت النتيجة عن تمثيل كل الطبقات المختلفة والمصالح الاجتماعية المتعددة ، أم كان تمثيل البعض دون الآخر ولكن المبرر الثاني ألا وهو جهل الشعب وعدم بلوغه درجة من المدنية تمكنه من اختيار ممثليه الصالحين فليس عندنا ما نرد به عليه إلا أن نناشد الحكومة والشعب مضاعفة الجهود لتعليم الناس والأخذبهم نحو المدنيــة الصحيحة ، حتى يبلغوا في وقت قريب درجة تمكنهم من التعبير عن إرادتهم واختيار ممثليهم الصالحين . ويتصل بهذا العيب رئاسة المفتشين لمجالس الحكومة المحلية، وتدخل رجال الحكم البيروقراطي في إدارة الشئون المحلية تدخلا لايقف عند حد الإرشاد والتوجيه ، بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ القراراتِ وتنفيذها . ولابد من اتخاذ التدابير لتحرير المجالس من سلطان رجال الحكم البيروقراطي ، وتركها فى أيدى الأهالى . وإذا قيل إن المواطنين لم يبلغوا درجة تمكنهم مرب رئاسة هـذه المجالس ، فإنا نرى من الخير أن يترك الناس ليتعثروا في الطريق ويرتكبوا بعض الأخطاء ، ليتعلموا من عثراتهم وأخطائهم . ولا مانع من أن يتولى المفتشون وغيرهم من ذوى الاختصاص إرشاد المجالس وتوجيهها بالنصح آونة وبالنقد أخرى .

توجه انتقادات كثيرة إلى نظام الضرائب المحلية في انجلترا لأن كل مقاطعة أو مدينة لها أن تحدد ضرائبها المحلية بمقدار ماتحتاجه من المصروفات ، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع الضريبة المحلية في بعض الأماكن ارتفاعا غير معقول جعل الحكرمة المركزية تتدخل ، وأدى في بعض البلاد إلى إفلاس الهيئات المحلية ، وتوجه ووضعها تحت رقابة مالية لانتشالها من الافلاس الذي تردت فيه . وتوجه الانتقادات أيضاً إلى النظام المالي للحكومات المحلية التي يتحتم عليها أن تقدم ميزانياتها للحكومة المركزية للتصديق عليها وتتدخل الحكومة المركزية في تقدير الضرائب المحلية وفي طرق الصرف . وللنقد الموجه للنظم الانجليزية وجاهته كما النقد الموجه إلى النظم الأخرى المشار إليها وجاهته . ولم تتضح في السودان انجاهات السياسة المالية للحكومة المحاية حتى الآن ولكن الملاحظ أن الضرائب المحلية مبنية على أساس واحد في كل السودان وترى أن يستمر ذلك الأساس ، ولا مانع من أن تزاد تلك الضرائب مع المحافظة على توحيدها مع وضع حد أدنى وحد أعلى ، وللحكومة المجلية مطلق الحرية في تقدير العوايد المحلية بين هذين أدنى وحد أعلى ، وللحكومة المجلية مطلق الحرية في تقدير العوايد المحلية بين هذين الحدن .

ولكن الحكومة المحلية لاتتصرف في هدنه الضرائب أو غيرها مر. الايرادات إلا بعد مصادقة السكرتير المالي على ميزانياتها ، وهذا القيد ربما أزيل بعد أن تثبت أقدام الحكم المحلي ويعدل التشريع الخاص بفرض الضرائب المحلية وجبايتها . ومن العيوب التي توجه إلى النظام المالي في السودان تعدد الميزانيات ، فهنالك الميزانية العامة وميزانية السلطات المحلية التي عرفت في الماضي بالادارات الأهلية ، وميزانية بحالس المدن والبلديات ، ولكن النية معقودة على توحيد كل الميزانيات المختلفة . وإنى أقترح أن تكون هنالك ميزانية للدولة العامة وميزانية للحكومة المحكومة المحلية وحدتها المركز الإداري . وتوزع ميزانية المركز الإداري على المجلس الريني ومجالس المدن والبلديات داخل حدود المركز الإداري .

ويقترن الحديث عن المال بما ينسب عادة إلى موظنى الحكومة المحلية وأعضاء المجالس من فساد ، وما يتهمون به من تنفيذ أغراضهم الخاصة بحكم وظائفهم ، أو عضويتهم فى مجالس الحكومة المحلية ولكن الدول قيدت عمل

موظف الحكومة المحلية وأعضاء مجالسها بالقوانين حتى لايتسنى لعضوأن يشترك في نقاش مشروع أو عقد له فيه مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة ولايشترك في إقراره ولا في التصويت عند نظر المشروع أو العقد في المجلس، أو اللجان، وكذلك الحال مع الموظفين. وهنا في السودان وَضع هذا القيد في قوانين وأوامر إنشاء المجالس. ونرى ضرورة التشديد في تنفيذ ذلك القيد حتى لاتكون حكومتنا المحلية عرضة للفساد والعبث.

يعاب على الحكومة المحلية فى كثير من البلاد أن أعضاءها يهتمون برغباتهم الخاصة وبمطالب حياتهم الخاصة فلا يعنون إلا بمنازلهم والأحياء التي تقطنها طبقتهم من الأثرياء وأصحاب الجاه، أما الفقر والمرض والجهل فتنزك حيث كانت تنخر في عظام الناس وتبيدهم جيلا بعد جيل والعذر الذي يبديه بعض المشتغلين بالحكم المحلى، أن العناية بأحياء الأغنياء ودورهم ناتجة عن أن عب الضرائب المحلية والضرائب العامة إنما يقع على عاتق تلك الطبقة دون الفقراء ولكن هذا المنطق عجيب لأنالفقير ليس عنده مايؤخذ منه. وينبغي أنيسود فيكل ألحكومات المحلية المبدأ الاشتراكي, من كل على قدر طاقته والكل على قدر حاجته » وأن تكون المجموعة شركة واحدة تعمل لغرض واحد هو إسعاد المجموعة . وبغير هذا لايمكن أن يتكون شعب بمعنى كلمة شعب . على الفرد منا أن يكون جزءًا من مجموعته يقاسمها الألم والفقر ، والحرمان ، والحزن والخوف ، ويشنها حرباً ضد الفاقة والجنون والمرض والعجز ليخلق شعباً سعيداً محيا فى مدن وقرى نظيفة ومنسقة بدلا من هـذا العيش البغيض في جو من الكآبة لايوحي بغير الفشل والموت، ومهمة الحكومة المحلية في السودان في هذا المضمار عظيمة للغاية لأننا نفقدكل شي. ونريدأن نحصل على كل شي. ولابد منأن ندفع جميعنا كل على قدراستطاعته وأن نحصل على جاجياتنا ونحقق رغباتنا كل على قدر حاجته .

عيوب الحكومة المحلية كثيرة لاتحصى عداً ولكن هـذه العيوب لاتخلو منها حتى الحكومات المركزية على أنه مهما كثرت العيوب فلا يزال هنالك مكان للإصلاح إذا صـدقت النيات واتجهت نحو الغاية المنشودة ألا وهى تأسيس الحكم الثانى المحلى الصحيح الحالى من الغرض والذى يعمل حساب كل قرار من قراراته ويعرف مقدار تأثيره على شتى طبقات المجموعة ولنذكر دائما أن الحكومة كما يقول عنها بيرك ، سعى الانسان بحكمته لسد حاجيات الانسان وتحتاج الحكومة المحلية كغيرها للمحافظة على التقاليد الحسنة مع سعيها للتحسين ومسابقة الزمن الممعن في التطور .

لفضال تاسِّع عِشْرُ الحكوم المحلية في انجليرا

الحكومة المحلية في انجلترا ككل نظم تلك البلاد وليدة التقاليد والعادات، ونثاج أجيال من التطور الاجتماعي والقانوني وهي أقدم من الحكومة الوطنية: وما الحكومة الوطنية إذا استثنينا العلاقات الدولية الانتاج تركز الحكومة المحلية. وعلكة انجلترا في أبرز صورها بلاد حكومة محلية، ونظراً لعزلة الجزيرة وبعدها عن كثير من ويلات الحروب التي تتعرض لها الأمم الأخرى، فقد وجدت الحكومة المحلية الحرية والفرص المناسبة للنمو والتقدم. وساعد خلق الشعب الانجليزي وطبعه على إيجاد المقدرة والكفاءة للحكم الذاتي كما ساعد الحكم الذاتي بدوره على تركيز ذلك الخلق وتوطيد دعائمه.

وهناك اختلاف في الآراء عما إذا كانت الحكومة المحلية في انجلترا قدأو جدت في عهد الاحتلال الروماني ، أم قامت على أسس نظام الاقطاع الذي أدخلته القبائل الأنجلوسكسونية ، ولا يهم القارى كثيرا أن نناقش هذا الخلاف، ونرجح رأيا على الآخر ما دمنا سنرى أن الحكومة المحلية في انجلترا بوضعها الحالى نتاج القرن الأخير ، فالتعليم ، والعناية بالمرضى ، والصحة ، ومنازل السكن لطبقات العمال ، وخدمات الوقاية الاجتماعية كالولادة ، ورعاية الأطفال . كل هذه قد قبلت الآن ضمن المسئولية المحلية بينها كانت الإدارة المحلية في الماضى مختصة بالمحافظة على الأمن العام ، والقضاء المدنى والجنائى ، والوحدات العسكرية المحلية . أما رعاية الفقير والمريض والتعليم على ما كانت عليه ، فكانت تقوم بها الكنيسة والجمعيات الخيرية المخاصة .

بدأت الحكومة المحلية في انجلترا تنمو وتأخذ شكلها الحالي بصدور قانون

الإصلاح عام ١٨٣٧ وعقبه القانون الذي عدل قانون الفقراء سنة ١٨٣٤. ثم قاتون البلديات عام ١٨٣٥، الذي أعطى كل دافعي العوايد حق الانتخاب المحلى وأنشئت لجنة الحكومة المحلية في عام ١٨٧١ كهيئة مراقبة مركزية لكل وحدات الحكومة المحلية وتأسست الحكومة المحلية بوضعها المفهوم الآن بقانون الحكومة المحلية لعام ١٨٨٨ وعقبه قانون عام ١٨٩٤.

ووحدات الحكومة المحلية مرتبة حسب اتساعها هي :

المقاطعة ، والمراكز الصحية بنوعيها الحضرى والريني وتشمل هذه البلديات ثم دائرة الكنيسة والأبرشية ، وسنتحدث عن كل نوعمنها على حدة مبينين تكوين المجلس واختصاصه وماليته وخدماته .

مجالس المفاطعات

المقاطعة فى انجلترا وحدة جغرافية لأغراض إدارية ، وهى تشبه المديرية ، عندنا وإن قلت عنها كثيراً فى مساحتها ويوجد فى انجلترا وويلز اثنان وستون مجلس مقاطعة (۱) . وهدفه المقاطعات عريقة فى القدم يرجع بعضها إلى العهد الذى كانت فيه كل مقاطعة حكومة قائمة بذاتها . ومن الطبيعى أن تكون فى كل مقاطعة مجالس تابعة لها كمجالس المراكز الحضرية والريفية ، ومجالس المراكز الحضرية والريفية ، ومجالس الأبرشيات وهى منتشرة داخل المقاطعة إلى درجة تشبه شبكة محكمة النسيج لايفلت منه شيء .

مجلس المقاطعة هو السلطة المحلية لإدارة المقاطعة وهو هيئة قانونية لاينتهى عملها أو مسئولياتها باعتزال الأعضاء القائمين بالعمل فى المجلس إنما تنتقل المسئولية لمن يخلفهم . ولكل مقاطعة رئيس وشيوخ Aldermen وأعضاء .

وينتخب الأعضاء بالانتخاب العام مرة فى كل ثلاثة أعوام ينتخبهم ناخبو الحكومة المحلية ، ولـكل ذكر أو أنثى يقطن داراً أو أرضاً فى المقاطعة وبلغ السن القانونية ، وقضى فى ذلك المكان ثلاثة أشهر قبل ميعاد الانتخاب ، وخال

¹⁾ The Local Government of the United Kingdom - by. J. J Clarke p. 201

من الموانع القانونية الأخرى حق الانتخاب . أما الأجانب فلا يجوز لهم أن ينتخبوا أو ينتخبوا . ويسقط جميع الأعضاء دفعة واحدة فى آخر الثلاثة أعوام وينتخب الأعضاء شيوخ المجلس الذين يتمتعون بمراكزهم مدة ست سنوات ، ويسقط نصفهم كل ثلاث سنوات ولا يزيد عدد الشيوخ عن ثلث عدد الأعضاء العاديين . وينتخب الأعضاء والشيوخ غير المعتزلين رئيس المجلس إما من بين الاعضاء أو من الأشخاص الذين يحق لهم أن يكونوا أعضاء .

وينعقد المجلس عادة فى الاجتماعات التى يفرضها عليه القانون ، وهى الاجتماع السنوى العام وعلى أقل تقدير ثلاثة اجتماعات أخرى . وينجزعمل المجلس بواسطة لجانه ، وهى ترفع بعض مسائل معينة للمجلس للنظر فيها ، وللمجلس الحق أن يخول سلطاته للجان بقيود أو بغير قيود ، ولمجلس المقاطعة الحق فى أن يحول بعض سلطاته لهيئات الحكومة المحلية التابعة له . ولا يحق لأية لجنة أن تفرض ضريبة أوتصدر أمرا بها ، أو أن تستدين ، وتنقسم اللجان إلى لجان يفرضها القانون ، وإلى لجان دائمة ، ومثل للأولى باللجنة المالية ولجنة التعليم ولجنة المساعدة العامة . أما اللجان الدائمة فهى التى تعين بموجب أو امر المجلس الدائمة . ومثل لها بلجنة طرق وكبارى المقاطعة ، ولجنة المكاييل والموازين ، ولجنة الأغراض العامة ، وهذه كاها لجان عادية ، وهنالك لجان مشتركة ، وهى التى لا تختص فقط بأعمال مجلس المقاطعة ، ولكنها تتدخل فى أعمال سلطات أخرى مثلة فى اللجنة .

أما سلطات وواجبات مجلس المقاطعة فعلى نوعين: (١) واجبات مباشرة و (٢) الرقابة على السلطات المحلية الأخرى. وتنحصر الواجبات الرئيسية المباشرة في عمل وصيانة وطرق وكبارى المقاطعة، والتعليم الأولى والعالى، وعلاج المجانين والمعتوهين، والصحة العامة بما في ذلك مراقبة القابلات ومصحات الولادة، والعناية بالأطفال، وعلاج السل والأمراض التناسلية، ومنع تلويث الأنهر، وأمراض الحيوانات، والبالوعات، وموارد المياه، والمستشفيات العامة، ثم الزراعة، والرخص، ومراقبة تنفيذ الكثير من القوانين الخاصة بالسموم والأجز خانات والورش، والمكاتب، والمتاحف، وتخطيط المدن والأرياف، إلى غير ذلك من المهام الكثيرة الأشتات.

وتتلخص الرقابة على السلطات المحلية الآخرى فى : (١) تعديل المراكز الحضرية والريفية بعد إجراء تحريات محلية و(٢) تعديل دوائر المركز الانتخابية و(٣) وضع القوانين الداخلية واللوائح لضمان الحكم الصالح ، و (٤) تقرير حق المرور فى الأراضى الحاصة والأراضى البور على جانبى الطرق العامة .

ويعين موظني مجلس المقاطعة اللجنة الدائمة المشتركة ، أومجلس المقاطعة ، أو الدولة . وتعين اللجنة الدائمة المشتركة رئيس البوليس ، وكاتب الأمن .

ويعين المجلس كاتبه وأمين صندوقه ، وواحداً أو أكثر من المساحين ، وضابط الصحة ، وضابط المساعدة العامة ، وبعض المفتشين الذين ينفذون قانون الصحة والقوانين الأخرى المرتبطة به ، إلى غير ذلك من الموظفين .

أما الدولة فتعين الموظفين القضائيين أو الأهليين في المقاطعة، وأول أولئك الموظفين عمدة المقاطعة « Sheriff » ويعينه الملك في مجلسه كل عام من بين ثلاثة من كبارملاك الأراضي في المقاطعة يكون قد وافق عليهم وزير المالية في ١٢ مارس السابق ، وهو يرأس محكمة رئيس القضاء . وهذا المركز تقليدي يرجع إلى العهد الأنجلوسكسوني . و تعين الدولة أيضا « The Lord Lieutenant » وهو الذي يحافظ على مضابط المقاطعة ، ورئيس لجنة الأمن في المقاطعة ، وبوصفه هذا يوصى على الأشخاص الذين يعينهم التاج قضاة أمن في المقاطعة ، ولا يتقاضى يوصى على الأشخاص الذين يعينهم التاج قضاة أمن في المقاطعة ، ولا يتقاضى قضاة الأمن أتعابا على عملهم ، ويعينون مدى الحياة ، ولكنهم يعزلون إذا ساء سلوكهم .

تعتم المادة ٨٦ من قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٣٣ على مجلس المقاطعات وتعيين لجنة مالية ، ولا يمكر وسرف مبلغ يزيد على الخسين جنيها إلا بقرار من المجلس بناء على تقرير تقدمه له اللجنة المالية ، ووصادر دخل مجلس المقاطعة هي رسوم العبور ، والرسوم ، والإيجارات ، والرخص الخ . والمساعدة من الحزانة العامة والقروض . وتختم حسابات المجلس واللجنة الدائمة المشتركة سنوياً في الحادي والثلاثين من شهر مارس ، ويراجعها مراجع المركز المعين من وزارة الصحة ، ولكل أعضاء المجلس ، كما لكل ناخب في المقاطعة حق الاطلاع على وقائع المجلسات والحسابات والحسابات .

مجالس البدريات:

ننتقل الآن إلى مجالس البلديات و Borough Councils، وهي بوضعها الحالى أقدم سلطة حكومة محلية في انجلترا، وكان السبب في وجود هذا النوع من مجالس الحكومة المحلية ازدهار الصناعات في بعض الأماكن وجذب العمال إليها وقيام مدن كبيرة بها نقابات أعمال، إلى غير ذلك من الأوضاع الاجتماعية التي تدل على اتجاه نحو الحكم الذاتي في المدينة. وبهذا قامت مجالس البلديات في انجاترا الحديثة، ولاحاجة بنا لتنبع تاريخ البلديات في انجلترا، وحسبنا أن ننظر في الحديثة، وسلطاتها وواجباتها وكل ما يتعلق بحكومتها المحلية.

وتنشأ مثل هـ ذه المجالس بمنح رخصة جمعية من البرلمان ولا تمنح تلك الرخصة إلا بعد تقديم عريضة للملك فى مجلسه من مجلس مركز حضرى أو رينى يطلب تلك الرخصة ، ومثل تلك العريضة تقدم بعد قرار يصدره المجلس بالاجماع وتحاط وزارة الصحة ومجلس المقاطعة علما بالعريضة . ولا يشترط أن تبلغ المدينة حداً خاصاً من السكان ولا مقداراً معلوماً من العوايد لتمنح الترخيص الملازم . ولكن دلت التجارب على أنه لابد من أن يكون عدد سكان المدينة الأدنى عشرين ألف نسمة . وبعد إجراءات خاصة تنتهى بنشر المشروع فى غازيتة لندن تمنح الرخصة . إما من الملك فى مجلسه ، أو بتحويل المشروع للبرلمان للتصديق عليه ومنح الرخصة .

وتدير هذه المدن الكبيرة هيئة بلدية لها كيانها القانوني كجماعة من الأفراد . يعملون سويا لغرض مشترك ، ولها ذاتيتها القانو نية المنفصلة عن ذاتية الأفراد . ولها حسب قانون انجلترا العام أن تعمل كل ما يمكن أن يعمله الفرد العادى ، ولحن البلديات وليدة القانون ، فلا يصح لها أن تقوم بأى عمل لا يسمح لها به تصريح إنشائها . وتتكون إدارة البلديات من عمدتها . ولساكن البلدية حق انتخاب أعضاء المجلس إذا توفرت فيه الشروط وأعضائه . ولساكن البلدية حق انتخاب أعضاء المجلس إذا توفرت فيه الشروط القانونية . وينتخب الأعضاء بالاقتراع العاملدة ثلاثة أعوام ، ويشترط فى العضو المرشح أن يكون له حق الانتخاب في الحكومة المحلية أو مالكا لأرض ملكية

حرة أو بالحكر داخل حدود البلدية ، أو ذكرا أو أنثى بلغ السن القانونية ويسكن داخل حدود البلدية مدة سنة قبل تاريخ الانتخاب، أما الموانع فلاتختلف عنها في حالة المجالس الآخرى كما تنص عليها المادة ٥٩ من قانون الحكومة المحلية عام ١٩٣٣. ويحدد عدد أعضاء المجلس في رخصة إنشائه، ويمكن تعديله كما يمكن تعديل الدوائر بقرار يصدره المجلس ، وعادة يكون له كل دائرة ثلاثة أعضاء مثلونها ويعتزل واحد منهم مقعده في كل عام ، وينتخب الأعضاء الشيوخ من بينهم متعده في كل عام ، وينتخب الأعضاء الشيوخ من بينهم متعد سنوات على أن يسقط نصف الشيوخ مرة في كل ثلاث سنوات ، ولا يزيد عدد الشيوخ عن ثلث الأعضاء العاديين. وينتخب العميد في التاسع من شهر نو فمبر من كل عام ينتخبه الأعضاء والشيوخ غير المعتزلين مقاعدهم في المجلس ، من بين أن عمل عام ينتخبه الأعضاء والشيوخ غير المعتزلين مقاعدهم في المجلس وانتخاب العميد لعام واحد . ويمكن أن يتقاضي مرتبا مقابل عمله ، كما يمكن أن يعاد التحابه . وهو القاضي الجنائي الأول في الملدية بحكم منصبه ، ويكون أحد قضاة الأمن لمدة عام بعد اعتزاله رئاسة المجلس .

ويجب على مجلس البلدية أن يعقد اجتماعا سنويا عاما ، وأن يعقد على الأقل ثلاثة اجتماعات أخرى . أما الجلسات فوق العادة فيمكن أن يدعو لها العميد ، أو أى خمسة أعضاء أو ربع أعضاء المجلس . وإذا اجتمع ثلث الأعضاء كان

الاجتماع قانونيا .

وفى الغالب يدار عمل المجلس بواسطة لجانه ، وله أن يعين لجانا لا مى غرض ولا تحصر عضوية اللجان على أعضاء المجلس فقط ، ولكن الأعضاء المعينين للجنة يجب ألا يزيد عددهم على ثلث أعضاء اللجنة ، وهم فى الغالب أشخاص لهم معرفة خاصة وتجازب عظيمة فى المسائل التى تديرها اللجنة التى يعينون لعضويتها . وبعض اللجان يحتم القانون قيامها ، وبعضها الآخر يؤلفها المجلس بمحض اختياره كلما رأى ذلك ضروريا أو مناسبا .

والقاعدة الذهبية فى تحديد سلطات وواجبات مجالس البلديات تتاخص فى أن المجلس يمكنه أن يعمل فقط الأشياء الضرورية لإنجاز الأغراض التى من أجلها

أنشى، وتقيد سلطاته وتحدد واجباته بقانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٣ بوصفه مجلس بلدية . وله أن يقوم بكل أعمال الصحة كسلطة صحة محلية حضرية وإدارة مشاريع البلدية التجارية . وله أن يحافظ على الآثار القديمة وأن يتمتع بالسلطات الإضافية التى تعطيه حق التمتع بها القوانين الصادرة من البرلمان كفانون التعليم . وهذه المجالس بحكم إنشائها كبلديات ، غالبا تضطلع بشراء عقارات للبلدية وإدارتها ، وتضع الأسس لإدارة القضاء في القضايا التي للبلدية الحق في نظرها ، وإنشاء المحكمة الدورية (Court of Quarter Sessions) ، وتعين قاضي جنايات وتضع القوانين الداخلية لإدارة البلدية وحكمها حكما صالحا رشيدا .

ويشمل موظفو البلدية كاتب المدينة أو ضابط المجلس ، وهو يعتبر أهم موظف فى مجلس البلدية ، وعادة يكون من رجال القانون ، ثم أمين الصندوق ، ولا يمكن الجمع بين هذه الوظيفة ووظيفة ضابط المجلس ، وعادة يكون أمين الصندوق مدير بنك محلى أو أحد رجال الأعمال المالية . ولا داعى الى تعديد الموظفين الآخرين الذين يعملون فى البلدية .

تجمع إيرادات البلدية من رسوم العبور ، والرسوم والإيجارات ، ومن التحسينات في أملاكها الخاصة ، ومن دخل المشاريع التجارية الخاصة بالبلدية أن كالغاز والكهرباء والتراموايات ، ومن إعانات الخزانة العامة . وللبلدية أن تستدين وتعقد القروض لصرفها في الأعمال ذات الصبغة الدائمة ، على أن تدفع هذه القروض في مدى ستين عاما حسب نصوص القانون . ويمكن لمجلس البلدية أن يراجع حساباته بواسطة مراجعي المركز الذين تعينهم وزارة الصحة وله أن يراجع حساباته بواسطة شركة مراجعين خاصة ، أو بواسطة مراجعي المبلدية ، ولابد من نشر ملخص للحسابات بعد المراجعة ، ويمكن الحصول عليه مقابل رسم معقول . وعلى ضابط المجلس أن يقدم لوزارة الصحة صورة مصدقا عليها من أمين الصندوق لحسابات المجلس تبين الإيرادات والمصروفات على أن تقدم هذه الصورة في مدى شهر بعد مراجعة الحسابات .

مجالس المراكز:

والمركز هو وحدة الحكومة المحاية الأساسية لأغراض الصحة العمومية . وتنفذ قوانين الصحة العمومية في انجاترا وويلز في الأماكن الحضرية بواسطة مجالس البلديات ومجالس المراكز الحضرية (Urban District Councils) ، وفي المناطق الريفية بواسطة مجالس المراكز الريفية . ويحكم كل مركز مجلس حضرى أوريني منشأ طبقا لقانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٣ . وقد استولى المجَلس الحضرى على عمل اللجان المحلية ومفتش الاصلاح سابقا واستولى إلمجلس الريغي على سلطات الصحة العامة التي كانت تتمتع بها لجان الأوصيا. في المناطق الريفية. وقسمت البلاد إلى مناطق حضرية وأخرى ريفية بقانون الصحة العمومية سنة ١٨٧٢ وإنه وإن كانت النيـة متجهة إلى جعل كل مركز يبلغ عـدد سكانه الثلاثة آلاف أو يزيد مركزا حضريا ، وأن تكون المناطق الباقية مراكز ريفية إلا أنه لم يعمل بهذا المبدأ. فهنالك مراكز ريفية يزيد عدد سكانها على هذا الحد، وتدخل ضمن حدودها مدن كان ينبغي أن تقوم فيها مراكز حضرية . وتنشأ مجالس المراكز بالتقديم إلى مجلس المقاطعة الذي يعقد تحقيقا مقتضي المادة ١٤١ من قانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٣ ، وإذا اقتنع بوجاهة الطلب صرح بانشاء مجلس المركز . ويقدم الطلب في الغالب من مجلس دائرة الكنيسة . وبهذه الطريقة ينشى بجلس المقاطعة مجالس المراكز ويعقبه الحضرية أوالريفية الجديدة ويقسم أى مركز أو يعدل حدوده ، ولكل سلطة محليـة الحق فى أن تقدم مقترحات لمجلس المقاطعة في هذا الصدد.

إذا لم يكن المركز الريني مقسما إلى دوائر انتخابية فلكل أبرشية انتخاباتها الخاصة . ويمكن نجلس المقاطعة أن يصدر أمرا يقسم به الأبرشية إلى دوائر انتخابية أو أن يدمج أكثر من أبرشية واحدة لغرض الانتخابات . أما المركز الحضرى فإذا لم يكر . مقسما إلى دوائر انتخابية فيشترك كل سكان المركز في انتخاب جميع الاعضاء ولا يقسم المركز الحضرى إلى دوائر انتخابية إلا إذا رأى مجلس المقاطعة ذلك وأجرى تحقيقا لهذا الغرض ونشر أمرا مبدئيا واستمع

إلى وجهات النظر المختلفة بعد ذلك يصدر الأمر النهائى بتحديد الدوائر الانتخابية اللازمة .

يختلف عدد أعضاء المجلس المركزى ولكن يجب أن يمثل كل أبرشية يبلغ عدد سكانها الثلثمائة عضو في المجلس ، وينتخب الأعضاء لمدة ثلاث سنوات ، وينتخبهم ناخبو الحكومة المحلية ويسقط ثلث الاعضاء في كل سنة عادة والانتخاب بالاقتراع السرى ولكل ناخب صوت واحد عن كل عضو في دائرته الانتخابية . وتعقد الانتخابات التي يصدرها وزير الداخلية ولابد من ترشيح العضو كتابة في أورنيك خاص يقدم للكاتب المسئول .

ويشترط أن يكون الأعضاء ضمن ناخبي الحركومة المحلية أو على الأقل أقام العضو سنة كاملة في المركز قبل الانتخابات، أو صاحب عقار بالملكية الحرة، أو الحسكر داخل حدود المركز. ويجوز للنساء المتزوجات وغير المتزوجات أن ينتخبن لعضوية مجالس المراكز. أما الموانع فهي ذات الموانع التي تنطبق على أعضاء مجالس البلديات والمقاطعات حسب نص المادة ٥٩ من قانون الحكومة المحلية سنة ١٩٣٧ وينتخب الأعضاء الرئيس من بينهم ويجوز لهم أن ينتخبوا الرئيس من غير الأعضاء على شرط أن يكون ممن يجوز لهم عضوية المجلس، والرئيس من غير الأعضاء على شرط أن يكون ممن يجوز لهم عضوية المجلس، والرئيس بحكم منصبه أحد قضاة الأمن. وينتخب الأعضاء أيضاً نائب الرئيس،

ويعقد مجلس المركز اجتماعاً سنوياً عاماً وثلاثة اجتماعات أخرى ، على أقل تقدير ، فى كل عام . أما الاجتماعات الأخرى فيدعو لها الرئيس أو خمسة من الأعضاء أو ربع أعضاء المجلس . ويتم النصاب القانونى بحضور ثلث الأعضاء على ألا يقل عن السبعة .

ويجوز لجمالس المراكز أن تنجز أعمالها بواسطة اللجان ولا يتحتم أن يكون كل أعضاء اللجان من أعضاء المجلس ولكن ينبغى ألا يزيد عدد الأعضاء المضافين عن ثلث أعضاء أية لجنة يضافون إليها . وتستمر عضوية اللجنة لعام واحد ، ولا يصح قانونا لأى مجلسأن يفوض لجنة من لجانه حق فرض العوايد أو الاستدانة .

والفرق بين مجلس مركز حضرى وآخر ريني ينحصر في أن الحضرى عادة

يتمتع بسلطات صحة عمومية واسعة ، لأن ازدحام السكان فى مكان واحد لمما يدعو إلى رعاية الصحة العامة وتفادى الأزعاج والقاذورات التى تنتج من ذلك الزحام . ويعمل الريني فى مسائل الزراعة وتنفيذ قوانينها ومطالبها أكثر من الحضرى .

وبق علينا أن نستعرض سلطات وواجبات تلك المجالس وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام (١) قسم مشترك بين المجالس الحضرية والريفية (٢) قسم خاص بالمجالس الحيفية .

- (۱) ويختص القسم الأول بأعمال الصحة العمومية كما تنص عليها القوانين المختلفة وصيانة الطرق العامة ، وتخصيص الأماكن العامة والساحات والسلطات الخاصة بالمنازل وتخطيط المدن والأرياف ، ووضع اللوائح الداخلية لأعمال الصحة العمومية ، على شرط أن يوافق على تلك اللوائح وزير الصحة ، وسلطة فرض العوايد وتفتيش الأنوار الكهربائية وحق توزيع الكهرباء ، وامتلاك المعديات واعداد سكك حديدية خفيفة إلى غير ذلك .
- (٢) ويختص القسم الثانى بسلطات صحة عمومية خاصة بالمناطق الحضرية كالصناعات المؤذية ، والرقابة على الشوارع داخل حدود المركز ويكون المجلس سلطة تعليم صغرى ، وله سلطة إعانة التعليم غير الأولى مقابل ضريبة لاتزيد عن به المنان عن الجنيه ، وللمجلس حق الاضلطلاع بمشروعات تجارية أسوة بالبلديات مثل أعمال الغاز والنقليات إلى غير هذه من السلطات والواجبات التي تتوقف على عدد سكان المركز ،
- (٣) إن المركز الريني في الغالب أكبر من المركز الحضرى في المساحة وعدد السكان ، وتدخل في نطاقه عدة مجالس من مجالس الأبرشيات وله أن يحول لها بعض الواجبات الخاصة بالصحة وله الحقأن يطلب من مجلس المقاطعة أن يكون مجلس حضرى، وله أن يطالب بجنيه واحد عن كل مسكن من مساكن العمال الزراعيين .

وتعين مجالس المراكز كاتبا للمجلس، وأمين صندوق، ومساحا، وضابطا للصحة العمومية، ومفتش صحة ويمكن أن يملاً المركزين موظف واحد، على أن ضابط الصحة والمفتش يعينان بعد موافقة وزيرالصحة الذى يصدق على مرتباتهما، وتستخدم المجالس التى عليها صيانة طرقها مساحا لهذا الغرض، أما باقى الموظفين فيترك للمجلس حرية استخدامهم متى رأى ضرورة لذلك.

والعوايد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه تلك المجالس في القيام بواجباتها، ولهذا يفرض كل مجلس عوايد عامة حسب نصوص قانون العوايد والتقدير سنة ١٩٢٥، ويشمل المبلغ المفروض على دافع الضرائب كل المصروفات التي يتحملها مجلس المركز، والتي لاتدفع من دخل خاص حسب العادة الجارية، ولا بمنصوص قانون خاص، وتعد السلطة التي تفرض العوايد كشوفا تراجعها لجنة التقدير وعلى أساسها تفرض العوايد العامة و بحصلها مجلس المركز.

ويمكن للمجلس أن يتحصل على قرض لأعمال الصحة ذات الصبغة الدائمة ، على أن يسدد القرض فى مدى ستين عاما ، وكل سلطة عندها أى عقارات أوأى ممتلكات أخرى لعمل البالوعات ، لها أن تستدين برهن تلك العقارات والممتلكات ، على أن يسدد القرض فى مدى ثلاثين عاما . أما القروض الخاصة بمشروعات بناء المنازل فيمتد أجلها إلى ثمانين عاما .

وتعد الحسابات سنويا حتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر مارس ، ويراجعها مراجعو المركز الذين يعينهم وزير الصحة .

مجالس الابرشيات:

كانت دائرة الكنيسة أو الأبرشية من قديم الزمان النواة لنظام الحكومة المحلية فى انجلترا، وقد أعاد إليها قانون سنة ١٨٩٤ صفتها تلك وخاصة فى مناطق الأرياف.

تعقدكل أبرشية ريفية اجتماعا عاما يدعى اجتماع الأبرشية ، وهذا الاجتماع في الأبرشيسيات التي يقل عدد سكانها عن مائتين أو يقل عن ثلثمائة ولم يطلب السكان إنشاء مجلس يقوم مقام السلطة المحلية الوحيدة للأبرشية ، ورئيس هذا الاجتماع والأعضاء الذين يمثلون الأبرشية في مجلس المركز الريني هم الهيئة الممثلة للأبرشية ، وتوقع العقود بختم الرئيس واثنين من الناخبين الحاضرين في الاجتماع للأبرشية ، وتوقع العقود بختم الرئيس واثنين من الناخبين الحاضرين في الاجتماع

ويجب أن يعقد اجتماع عام مرة فى كل عام ، ويعقد اجتماع آخر أثناء العام . ويدعو للاجتماعات الآخرى الرئيس ، أو ممثلو الأبرشية فى مجلس المركز الرينى ، أو ستة من الناخبين ، ويختار كل اجتماع رئيسه فى الاجتماع السنوى العام ويبقى رئيسا حتى نهاية العام لكل الاجتماعات التى تعقد . ويجوز لهذا الاجتماع أن يكون لجانا لأى غرض ، على أن تعرض كل أعمال اللجان على الاجتماع ليقرها .

وتشمل سلطات وواجبات اجتماع الأبرشية تعيين عضوين من أعضاء سلطة تقدير العوايد ورقابة ممتلكات الأبرشية والتصرف فيها ، ولا بد من تصديقه لمجلس الأبرشية ليفرض ضريبة تزيد عن ٤ بنسات فى الجنيه الواحد ، والتصديق على القروض ، ولا يمكن تعيين موظف يتقاضى مرتبا إلا بتصديق من مجلس المقاطعة ، ولا يصح للاجتماع فرض ضرائب ، وعلى الرئيس تقديم حساب سنوى راجعه مراجعو المركز .

ولا بد من انتخاب مجلس لكل أبرشية عدد سكانها ثاثمائة أو يزيد، ويجوز انتخاب المجلس إذا رأى اجتماع الأبرشية ذلك على ألا يقل عدد السكان عن مائتين، أما فى ما دون ذلك فيجب الحصول على موافقة مجلس المقاطعة، ويتكون مجلس الأبرشية من خمسة إلى خمسة عشر عضوا حسبا يحدد ذلك مجلس المقاطعة من وقت لآخر، وينتخب الأعضاء ناخبو الحكومة المحلية، ومدة العضوية ثلاث سنوات، وشروطها مماثلة لشروط العضوية فى مجالس المركز.

ويجتمع المجلس اجتماعه السنوى العام وثلاثة اجتماعات أخرى ، أما باقى الاجتماعات فيدعو لها الرئيس أواثنان من الأعضاء ، ويتكون النصاب القانونى من ثلث عدد الاعضاء على ألا يقل عن ثلاثة ، وللمجلس أن يعين اللجان التي يراها ضرورية لأى غرض من الأغراض .

وسلطات المجلس وواجباته منها العام ومنها الخاص. أما العام فمثل له بإدارة الأموال الخيرية غير الدينية ، والاشتراك في تقدير العوايد، والاستئناف من فداحتها ، وتأسيس دار للأبرشية ، وإعداد كتب للقراءة ، وخزانة للوثائق ومنع الحرائق. أما الخاص فيحتوى على أعمال الصحة بالاتفاق مع مجلس المركز الريني والتوصيات إلى وزير الصحة عن المنازل لسكن العمال ، وصيانة الممرات داخل

حدود الأبرشية والتعليم، وحيازة الأرض لأغراض خاصة بأعمال المجلس كالمكاتب والملاعب ودار الكتب إلى غير ذلك من الأعمال.

ويعين المجلس كاتبا له من بين الأعضاء بغير مقابل، أو يعين كاتبا من غير الأعضاء بمرتب، ويعين أمين صندوق من بين الأعضاء ولا يعطى فائدة مادية على عمله، وينبغى ألا تتعدى مصروفات المجلس أربع بنسات عن الجنيه إلا بموافقة اجتماع الأبرشية، وألا تزيد مطلقا عن ٨ بنسات، ويخصم بهذه المصروفات على مجلس المركز الريني بوصفه الهيئة التي تحصل العوايد باسمها، ويمكن الاستدانة برهن الممتلكات على شرط أن يصدق على تلك القروض اجتماع الأبرشية ومجلس المقاطعة، وعلى المجلس أنه يحفظ حساباته ويقدمها للمراجعة سنويا في اليوم الحادى والثلاثين من شهر مارس، ويراجعها مراجعو المركز الذين يعينهم وزير الصحة.

ويمكن حسب إجراءات خاصة أن ترتق مجالس الأبرشيات إلى مجالس مراكز إذا دعا التطور في عدد السكان و درجة المدنية التي بلغتها المنطقة إلى مشل تلك الترقية .

هذه هى الحكومة المحلية فى انجلترا، وهذه وحداتها المختلفة، وقد رأينا تكوين كل وحدة وواجباتها وسلطاتها، ولكن هذه الحكومة المحلومة المحلومة المحلومة المحكومة المركزية، ولاخاضعة كل الحضوع فى كل ماتفعل دون رقيب عليها من الحكومة المركزية، ولاخاضعة كل الحضوع لسلطان الحكومة المركزية فى انجلترا تنظم عمل الحكومة المحكومة الحلية ولها سلطة الحد من عملها كما لها حق التفتيش، وهذه الرقابة إذا استثنينا من ذلك رقابة مجالس المقاطعات على بعض أعمال الأبرشيات والمجالس الريفية، إنما هى رقابة تقوم بهاالدولة مباشرة، وتحتمها ضرورة تناسق طرائق الحكم والتأكد من أن كل بقعة من أرض الدولة تحكم حكما صالحا و تنال حقوقها من الرعاية والتقدم، والمصالح التي لها حق الرقابة هي وزارة المالية لأنها حقوقها من الرعاية والتقدم، والمصالح التي لها حق الرقابة هي وزارة المالية لأنها السلطات تنفذ قانون الصحة العمومية، والمعارف للإشراف، على شدون التعليم السلطات تنفذ قانون الصحة العمومية، والمعارف للإشراف، على شدون التعليم

ووضع المقررات واختيار الصالحين من المدرسين وتدريبهم. أما باقى المصالح الأخرى فلا يكاد يكون لها إلا القليل من الاتصال بالحكومة المحلية.

أما كيف تكون تلك الرقابة وإلى أى مدى فقد بيناها بالتفصيل فى الفصل السادس عشر من هذا الكتاب ، وهى رقابة لا تحد من حرية سلطان الحكومة المحلية إلا بالقدر اللازم لحسن الإدارة والتناسق بين جهات القطر المختلفة ، على أن محاكم القضاء هى صمام النجاة من كل تعسف ، وهى التى تكفل تلك الحريات وتضمن حسن تطبيقها وإليها تلجأ الدولة والحكومة المحلية والأفراد.

لفضل لعيشرون مقارنات

قد استعرضنا نظام الحكومة المحلية فى السودان . واستعرضنا كذلك نظام الحكومة المحلية فى انجلترا لأنها الأصل الذى اقتبس منه نظامنا المحلى . وقارنا الأوضاع هنا بالأوضاع هناك ، ورأينا ما ينقصنا ، وعرفنا شعاب الطريق ومنعطفاته .

ولكن هذا وحده لا يكنى ، لأن الدراسة العلمية تتطلب المقارنات ولابد لنا من معرفة نظم الحكومة المحلية فى بعض البلاد الأوربية وأمريكا لنتحقق بالمقارنة والقياس من صلاحية النظام الذى نعيش فيه ، أو لنصل إلى النظام المثالى الذى نود أن نعيش فيه .

تنقسم فرنسا إلى مصالح إدارية أو محافظات ، ويتفرع من كل محافظة أو مصلحة إدارية بالتعاقب المراكز ثم المناطق والأقسام . وعلى رأس كل مصلحة إدارية محافظ ، وهو موظف سياسي يرشحه وزير الداخلية ، ويعينه رئيس الجمهورية ويعمل كوكيل عام للحكومة ، وممثل للحكومة المركزية ، ويساعد المحافظ في عمله سكرتير عام وهيئة استشارية يعين أعضاءها رئيس الجمهورية ولتلك الهيئة سلطة في بعض مشاكل خاصة تنتج عن الإدارة كما يجب استشارتها في بعض الأحيان ، وإن كان المحافظ غير مقيد باتباع ما تشيربه . ويراقب المحافظ تنفيذ القوانين ، وله سلطة واسعة فيما يختص بالبوليس والصحة العامة ومساعدة الفقراء مر . الأطفال ، وله حق ترشيح مختلف الموظفين التابعين له ويصدرالتعليات والآوام للهيئات الأخرى التابعة لمصلحته أو محافظته . ومع أن إدارة الشئون المحلية في يد المحافظ إلاأن سلطته فيما يختص بهذه الشئون يحدمنه المجلس العام الذي يتكون في الغالب من أرباب الأعمال والرجال الفنيين ، وينتخب بالاقتراع العام حيث تنتخب كل

منطقة عضوا واحدا يمثلها ، ويراقب المجلس العام أعمال المحافظ المصلحية ، وقراراته في مسائل الإدارة المحلية في الغالب نهائية ، وهو الذي يفرض حصة الضرائب على المراكز التابعة للمحافظة ، ويصادق على شراء أو بيع أو مبادلة ممتلكات المحافظة من عقارات وغيرها ، ويشرف على إدارتها ويصادق على إنشاء الطرق الجديدة والسكك الحديدية والقنوات ، ويشير بالنصح في المسائل ذات المصلحة المحلية . ولا يتدخل هذا المجلس في المسائل السياسية وهي خارج نطاق أعماله ، وعند ما يكون المجلس العام غير مجتمع يمثله مفوضون دائمون .

ويمثل نائب المحافظ الحكومة المركزية فى المراكز ، كما يمثلها المحافظ فى المحافظة ، ولكن سلطة نائب المحافظ أكثر تقييدا من سلطة المحافظ. ويساعده فى عمله ، ولحد ما يراقبه ، مجلس المركز الذى يتألف من الأعضاء الذين تنتخبهم المناطق ، حيث تنتخب كل منطقة عضوا يمثلها فى مجلس المركز . وعمل هذا المجلس الرئيسي أن يقدر على كل قسم حصته من الضرائب المباشرة المفروضة على المركز بواسطة المجلس العام .

أما المنطقة فوحدة إدارية تتألف من إثنى عشر قسما، وقد تزيد على ذلك، وهي مقرقاض من قضاة الأمنكا أنها الدائرة الانتخابية للمجلس العام ولمجلس المركز أما الأقسام فهى الأساس للوحدات الإدارية فى فرنسا. والقاضى الجنائى الأول للقسم هو عمدة القسم ، وهو وكيل الحكومة المركزية فى القسم ينشر أوامرها وينفذها، ويراقب تنفيذ القوانين العامة. وهو فى ذات الوقت رئيس السلطة التنفيذية فى دائرة البلدية، وبوصفه هذا يراقب البوليس وتحصيل الضرائب ويمثل البلدية فى جميع أعمالها، ويسجل المواليد والوفيات، ويتولى الزواج المدنى. وعادة يساعد العمدة فى عمله وكيل يعين لهذا الغرض أو وكلاء حسب ما يدعو وعادة يساعد العمدة فى عمله وكيل يعين لهذا الغرض أو وكلاء حسب ما يدعو بين أعضاء المجلس البلدى مدة أعضاء بين أعضاء المجلس البلدى مدة الثلاثين حسب اتساع القسم، ينتخبون ست يتراوح عددهم بين العشرة والستة والثلاثين حسب اتساع القسم، ينتخبون ست سنوات، والناخبون هم كل فرنسى بلغ سن الخامسة والعشرين وسكن مدة ستة شنوات، والناخبون هم كل فرنسى بلغ سن الخامسة والعشرين وسكن مدة ستة أشهر فى الجهة المنتخب فيها المجلس البلدى وخال من الموانع الشرعية والقانونية.

ويبت فى شئون القسم المحلية المجلس البلدى ، وتكون قراراته نافذة بعدمضى شهر على صدورها ، إلا فى المسائل التى يتعدى أثرها حدود القسم ، فنى هذه الحالة لابد من تصديق المحافظ عليها ، وفى بعض الاحيان تحتاج إلى تصديق من المجلس العام وربما من رئيس الجمهورية .

يختلف نظام الحكم « الذاتى » المحلى في تفاصيله في ألمانيا من مقاطعة إلى مقاطعة داخل ما كان يسمى بالامبراطورية الألمانية ، ولكن المبدأ العام الذي تقوم عليه الحكومة المحلية هو السائد في النظام البروسي ، وذلك حكم ذوى الاختصاص يكبح جماحهم نقد رجل الشارع ونفوذ المال والرقابة الفعالة من السلطات المركزية. والحكومة المحلية في ألمانيًا تابعة للحكومة البيروةراطية. فبينما تحدد البرلمان في انجلترا سلطات هيئات الحكومة المحاية وواجباتها وتنزك كل هيئة تعمل حرة داخل نطاق السلطات الممنوحة لها والواجبات المفروضة علما نرى فى ألمانيا أن القانون يمنح الهيئات المحلية سلطات عامة ولكنها تتوقف على التصديق من السلطات المركزية . و نتيجة ذلك أن مصالح الحكومة البيروقراطية هي التي تقرر ماذا تعمله الهيئات المحلية المنتجة . وترى تلك الهيئات أنها منتدلة لتنفذ رغبات الحكومة المركزية أكثر مر. رغبات السكان المحليين الذين. انتخبوهم وأولوهم ثقتهم . فرئيس البلدية بمجرد ما ينتخب يصبح عضوا في الهيئة الحاكمة البيروقراطية ؛ وهومسئول أمام الإدارة المركزية للحكومة. وحتى رئيس قسم القرى في مجاله المحدود موظف حكومى. ثم إن تخصيص الاعمال ووصفها بأنها محلية أو من عمل الحكومة المركزية جعل التعليم وإدارة الصحة والبوليس وغيرها من الأعمال التي تعتبر في انجلترا من عمل الحكومة المحلية جزءاً من أعمال الحكومة المركزية في ألمـانيا . ونجاح هذا النظام متوقف على طاعة الألمـان العمياء للأوامر وآراء الألمان النيرة المجَددة في النظم البيروقراطية ِ.

والأساس للحكومة المحلية فى ألمانيا القسم (Commune)، وتقسم الأقسام إلى حضرية وريفية وهى وإن اختلفت سلطاتها إلا أنها جميعاً تقوم على النظام التمثيلي للحكم «الذاتى» المحلى. أما هيئات الحكومة المحلية العليا فعبارة عن اتحاد بعض الأقسام لتتكون منها مقاطعة أو مديرية إدارية كما هى الحال فى بروسيا.

وإذا أخذنا بروسيا كمثل للمقاطعات الألمانية وجدناها مقسمة لغرض الإدارة إلى أربع عشرة مديرية ومصالح حكومية ، وإلى مراكز حضرية وأخرى ريفية . وقد انجهت الأنظار فى العهود الحديثة إلى تشجيع الحكومة المحلية بإعطاء غير المختصين أو الرجال المحبوبين المنتخبين قسطا فى إدارة الشئون العامة جنباً إلى جنب مع رجال الحكومة المركزية ، وقد تركت إدارة الطرق ومساعدة الفقراء على الاطلاق للسلطات المحلية على أن يتمتعوا بقسطهم من العمل فى كل الشئون العامة الأخرى ويمثل الحكومة فى المديرية المدير أو مندوب الحكومة المركزية ، ويشمل اختصاصه كل الشئون الى تنظر فيها المصالح ، ويساعده فى عمله المركزية ، ويشمل اختصاصه كل الشئون الى تنظر فيها المصالح ، ويساعده فى عمله أعضاء تعينهم لجنة المديرية ، وهى عبارة عن الهيئة التنفيذية الدائمة للمديرية ، ومى عبارة عن الهيئة التنفيذية الدائمة للمديرية ، وتتكون من الأعضاء الذين تنتخبهم المراكز المختلفة ، وبوصفها هذا تمثل الهيئة الرئيسية للحكومة المحلومة فى المديرية .

أما القسم الريني فيتكون مجلسه إما من كل السكان اللائقين في حالة القرى الصغيرة ، وإما من ممثلين ينتخبهم السكان اللائقون . وينتخب الرئيس من بين الأعضاء، ويساعده عدد قليل من المساعدين، وهذا الرئيس موظف حكومى من ضمن مسئولياته البوليس والمحافظة على الأمن . ويختلف النظام في المدن كثيراً من مقاطعة إلى أخرى. وعلى أي حال فتتمتع المدن بقسط من الحكم الذاتي المحلى أكثر من الأرياف ، فني المدن ينتخب السكان اللائقون من بين هيئتهم أعضاء المجلس التنفيذي ، وتدار حكومة المدن حسب قوانين البلدية الموضوعة والتي ترمى إلى توحيد سكان كل مدينة على اختلاف طبقاتهم وتنوع أعمالهم ، وتعطيهم إلى توحيد سكان كل مدينة على اختلاف طبقاتهم وتنوع أعمالهم ، وتعطيهم قسطاً من إدارة الشئون المجلية تاركة الرقابة في يد الحكومة المركزية .

ويتكون المجلس التنفيذى فى المدن الكبيرة من رئيس البلدية ونائب رئيس البلدية وعدد من الأعضاء الذين يتقاضون فائدة مالية على عملهم ، أو الذين يعملون بغير مقابل مالى ، مضافاً إلى كل أو لئك بعض أعضاء لهم مرتبات شهرية مقابل أعمال خاصة يقومون بها ، ويشرف على هذا المجلس التنفيذى مجلس تمثيلي يتخبه السكان ولا يتناول أعضاؤه أجراً ، وله حق الرقابة العامة ، ولا بد من

مصادقته على أى عمل ذى بال . وينتخب أعضاء هذا المجلس التمثيلي لمدة تنزاوح بين الثلاث والست سنوات ، أما أعضاء المجلس التنفيذي فيعينون لست أو تسع أو إثنتي عشرة سنة ، وفي بعض الاحيان لمدى الحياة وهذا النظام أشبه بالنظام الوزارى .

هذه بعض نظم الحكومة المحلية في البلاد الأوربية .

وإذا عبرنا المحيط الاطلانطيق وجدنافى الولايات المتحدة كل ولاية لها نظام حكومتها المحلية و نظام تقسيم مناطقها . ولكن الاتجاه الحديث على أى حال فى كل البلاد المتمدينة يرمى إلى ترقية الهيئات المتحضرة ، وليس هذا الاتجاه الحديث أوضح منه فى أى مكان وضوحه فى الولايات المتحدة . وزاد فى وضوحه والاهتمام به ازدياد السكان فى تلك البلاد .

وتجد عادة فى كل مدينة (١) عمدة أو مديراً ينتخبه السكان فى المدينة بالانتخاب المباشر وهو رئيس الإدارة فى المدينة و(٢) موظفين إداريين أو بعض اللجان سواء أو جدوا عن طريق الانتخاب المباشر أو عينهم العمدة أو المجلس و (٣) مجلسا أو هيئة تتكون فى بعض الأحيان من مجلسين وفى الغالب من مجلس واحد بالانتخاب المباشر مر. كل سكان المدينة الذين لهم حق الانتخاب و (٤) قضاة عادة ينتخبهم الناخون ولكن فى بعض الأحيان تعينهم الدولة.

والعمدة أو مدير المدينة أهم موظف فى حكومة المدينة . وينتخب عادة لمدة عامين ، وقد يكون لعام واحد أو ثلاثة أو أربعة أعوام . وله حق التدخل ولغو أى قرار فى كل المسائل والقوانين التى يصدرها مجلس المسدينة أسوة برئيس الجمهورية وحكام الولايات . وله حق تعيين بعض أو كل الموظفين الإداريين فى مدينته ، وفى الغالب بموافقة مجلس المدينة ، ولكن فى بعض المدن الكبيرة الهامة له حق التعيين المطلق . وهو يحافظ على الأمن العام بوصفه الضابط التنفيذى الأول فى المدينة .

وينجز أغلب شئون المدينة العملية بواسطة المصالح الفنية التي يشرف على بعضها شخص واحد ، وعلى البعض الآخر لجنة . ويختلف عدد هذه المصالح ودرجاتها باختلاف المدن ، ولكن لجنة التعليم التي تشرف على المدارس الأهلية

تتمتع فى الغالب باستقلالها عن المجلس فى إدارة شئون التعليم ، وفى بعض المدن لها حق فرض ضريبة خاصة بالتعليم.

تصدر مجالس المدن القوانين المحلية وتفرض الضرائب وتجمعها ، ولها حق الرقابة على تعيين بعض الموظفين فى الوظائف الإدارية . ولكن النزعة الحديثة ترمى إلى تقليل سلطة المجالس وزيادة سلطة العمدة أو مدير المدينة ، ويمكن تقسيم عمل وواجبات حكومة المدينة إلى ثلاثة أقسام : (١) الواجبات والحقوق التى تخولها الدولة إلى حكومة المدينة للاضطلاع بها كالبوليس وإصدار الرخص إلى غير ذلك من الاعمال الإدارية . و (٢) الواجبات والحقوق التى وإن كانت ناجمة عن قوانين الدولة العامة ، إلا أنها ذات صبغة محلية . و (٣) أخيرا المسائل الى لا علاقة لها بالشئون السياسية ، والتى تنطوى على عمل إدارى أو يدوى كرصف الشوارع وتنظيفها ، وإنشاء المجارى وصيانتها ، وإمداد السكان بالمهاء والنور .

هذه هي نظم الحكومة المحلية في الدول المختلفة .

ونرى بالمقارنة أن نظام الحكومة المحلية في انجابرا أكثر تلك النظام دمقراطية لأنه لا يتسنى في أى نظام آخر لممثلي الشعب الذين انتخبهم السكان أن ينفذوا مباشرة السلطات التي يخولها القانون للحكومة المحلية ، مثل ما يتسنى ذلك لأعضاء المجالس في انجلترا ، ليس في تقرير السياسة والمالية وحسب ، بل وفي تفاصيل إدارة الشئون . والدرجة التي تبلغها أية هيئة حكومة محلية من الاستقلال والتمتع بالحكم الذاتي إنما هي رهينة بمدى سلطاتها القانونية ، ومدى خضوع تلك السلطات للرقابة والحجر سواء من الدولة أو من هيئة حكومة محلية أعلى منها ولها حق الاشراف عليها . ومن أوضح الظواهر في نظم الحكومة المحلية في القارة الأوربية خضوع هيئات الحكومة المحلية فيها إلى هيئات أعلى منها ، وأخيراً للدولة ذاتها . أما في انجلترا أينها وجدت الرقابة ، فإنها تقوم بها الدولة مباشرة إلا في قليل من سلطات الرقابة التي تتمتع بها مجالس المقاطعات بحكم القانون على مجالس والجالس الريفية .

ويقسم بعض أساتذة العلوم السياسية الحكومة المحلية من حيث عملها كهيئات

تنفيذية إلى ثلاثة أنواع (١) نظام المجالس حيث يضطلع الأشخاص الذين انتخبهم السكان بمسئولية الإدارة مباشرة . و (٢) نظام الرجل الفرد يمثله رئيس المدينة في المانيا والعمدة القوى النفوذ أومدير المدينة في الولايات المتحدة (١) و (٣) نظام الوزارة حيث تضطلع بالتنفيذ هيئة من الموظفين وبعض من ذوى الاختصاص كاهى الحال في نظام الهيئات التنفيذية في المانيا . وفي النوع الثاني والثالث يشرف ممثلو الناخبين لحدما على عمل الهيئة التنفيذية ، ولكنه إشراف غير فعال . والمسئولية كالها ماقاة على عاتق الهيئة التنفيذية .

تنفرد انجلترا وممتلكاتها الحرة بنظام المجالس وإن كانت هذه المجالس معظم أعمالها عن طريق اللجان. ويسمح للجمهور بحضور كل جلسات المجالس وجاسات بعض اللجان كلجنة المعليم ولجنة المساعدة العامة. وبهذا يتسنى للجمهور أن يقف على تفاصيل وتقدم الإدارة المحلية ، وهذا مما يزيد فى اهتمام الجمهور بشئون الحكم ، ويحعل الرأى العام قادرا على نقد وتوجيه الحاكمين ، ويقوى العلاقات بين الأعضاء والناخبين . وهذا مما يؤكد دمقر اطبة نظام الحكومة المحلية فى انجلترا . على أن هذا النظام لايخلو من بعض العيوب ، فضر ورة تقديم قرارات اللجان للمجلس ليقرها مما يؤخر العمل ، ويضر بالمصالح خاصة عند ما يتطلب العمل سرعة الإنجاز . وعادة تعمل اللجان فى جو خال من الحزبيات ويحكم الأعضاء عقولهم ، أما فى المجلس فالعواطف والنزعات الحزبية تفعل فعلها وكثيراً ما يعارض العضو مشروعا نافعاً لأنه لا يتفق مع سياسة حزبه . ولتفادى هذا العيب يعارض العضو مشروعا نافعاً لأنه لا يتفق مع سياسة حزبه . ولتفادى هذا العيب فقد أعطى المشرع المجالس المختلفة حق تخويل سلطاتها إلى اللجان ، إلا ما كان خاصاً بفرض العوايد أو الاستدانة .

وتستمد هيئات الحكومة المحلية في انجلترا سلطاتها من البرلمان، ولا يجوز

⁽¹⁾ أدخلت ايرلندا نظام مدير المجلس أو مدير المقاطعة إلى نظام حكومتها المحلية بالقانون الصادر في سنة ١٩٤٠ ، ويعطى ذلك القانون المدير حق عمل كل الأشياء الادارية بما في ذلك التعاقد نيابة عن المجلس ، ومن واجبه أن ينصح للمجلس في كل أعماله ، ويساعد المجلس في القيام بوظائفه المخصصة ، وينفذ أوامم المجلس القانونية ومقترحاته التي قررت في جلسة خاصة عقدت لذلك الترض .

لها أن تعمل عملا إلا ما نص عليه في دستور إنشائها ، وإذا عملت أي عمل يخالف ذلك اعتبر غير قانوني ، لأنه خارج عن نطاق سلطتها القانونية . ولكن السلطات المحلية في البلاد الآخرى لها أن تعمل كل شيء ، وأن تتخذ أية سلطة لإدارة الحكومة المحلية مادام ذلك العمل وتلك السلطة ليست عا يخالف القانون ولا من اختصاص أي هيئة أخرى بحكم القانون . ولكن التمتع بتلك السلطة مقيد بالرقابة المالية وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات العليا على الهيئة المحلية . وفي كثير من البلاد الأوربية لابد من عرض الميزانية المحلية على الحكومة المركزية ، وكثيرا ما تكون مقيدة بمصادقة تلك السلطة العليا . وهذه الرقابة ربما كان من آثارها فرض مصروفات زائدة لإنجاز عمل قهرى ترى الحكومة المركزية ضرورة القيام به . والعوايد المحلية في كثير من الدول جزء من الضرائب المحلية التي تفرضها الدولة . ولكن في انجلترا لا توجد مثل هذه القيود ، وللهيئة المحلية التي تفرضها الدولة . ولكن في انجلترا لا توجد مثل هذه القيود ، وللهيئة المحلية عطلق الحرية لتقدر مصروفاتها ، وعلى أساسها تفرض الضرائب المحلية إلا فيها عنص مجالس الأمرشيات التي حددت لها نسبة معلومة .

يقيد حق الانتخاب في انجلترا بالسكن في دار أو مكان عمل داخـل حدود المدينة أو المركز الذي يحكمه المجاس. وذلك لأن مالية الحكومة المحلية في انجلترا قائمة على عوايد الأملاك، أما في فر نسا فحق الانتخاب حق مشاع لكل الأشخاص الذين بلغوا سن الرشـد، وفي بلجيكا ليس حق الانتخاب مشاعا فقط ولكنه إجباري.

تعتمد الحكومة المحلية في انجلترا كثيراً على كفاءة الموظفين الذين في بعض الأحيان يطغى نفوذهم على سلطة المجلس، ويديرون الشئون إلى درجة يكاد يفقد معها المجلس وجوده إلى جانهم. وقد اهتمت انجلترا بموظفي الحكومة المحلية حتى أنها كونت لهم لجنة مصلحية لوضع البرامج والامتحانات ولاختيارهم للعمل، ثم بعد ذلك وضعهم مع بعض الموظفين العاملين في الحكومة المحلية لاكنساب المران المطلوب، وجعلت الترقية بالكفاءة مضافا إليها الخبرة ولا تكتني المانيا بالخبرة المكتسبة بالمران، ولكنها تصرعلي المعرفة العلية والنظرية قبل البدء في اكتساب التجربة والحنرة.

ونخرج من هدنه المقارنات بأن الحكومة المحلية في انجلترا تمتاز باستقلالها من النظام البيروقراطي، ويضطلع فيها مملوالشعب المنتخبون بأعباء سياسة الحكومة المحلية وإدارة الشئون مباشرة، ومن مميزاتها أن الأفراد يعملون متطوعين، ولا يتقاضون أجرا على عملهم في الحكومة المحلية ، ولم تعدم البلاد في وقت من يتقاضون أجرا على عملهم ويصرفون الكثير من وقتهم في عمل الحكومة المحلية والشئون الأهلية . والدليل على شعورهم الوطني ورغبتهم في العمل للمصلحة العامة أنهم يتقدمون للانتخابات ، ويجاهدون في الوصول إلى عضوية هيئات الحامة المحلية .

ونحن نرى الحكومة المحلية في السودان تقبع في المبدأ نظام الحكومة المحلية في انجلترا ، إلا أنها حتى الآن لم تتخلص بما يشبه نظام المحافظ في فرنسا لأن المدير في مجلس المديرية ، والمفتش في مجلس المدينة أشبه برجال الإدارة الفرنسية التابعين للحكومة المركزية والذين يشرفون على الحكومة المحلية ، ويرأسون مجالسها . كما أننا نرى أن الحكومة المحلية عندنا لم تضطلع بعد بالشئون المالية ، وتفرض الضرائب المحلية كما هي الحال في انجلترا ، بل هي تقدم ميزانيتها للحكومة المركزية للتصديق عليها . والضرائب المحلية لا تزال من عمل الحكومة المركزية . ولكن البوادر تدل على أن هذه الظواهر ستزول عن قريب ، وسنتمتع المركزية دمقر اطية النزعة تحقق الحكم ، الذاتي المحلي » .

افضال الخادى المينون الحكوم المجلية الميالية

المثل الأعلى بعيد المنال صعب التحقيق.

ومن العسير تحديد المثل الأعلى الحكومة المحلية في السودان أو غير السودان وخاصة إذا تعدى ذلك الإجمال إلى التفصيل، وأنا عندما أحاول وضع خطوط للحكومة المحلية المثالية في السودان لا أريد أن أكون من أصاب المدن الفاضلة أمثال أفلاطون وتوماس مور والفارابي، إنما أحاول إعطاء صورة اجمالية، إن لم تكن شاملة مفصلة، فعلى أقل تقدير واضحة المعالم، مأخوذة من تجارب الماضي والحاضر، وعلى ضوء ما تقدم من استعراض للتاريخ ولنمو الحكومة المحلية هنا، ولنظم الحكومة المحلية في الأقطار الأخرى.

الحكومة المحلية جزء من حكومة الأمة أو الدولة . تختص بشؤن السكان المحليين في مركز أومدينة أومقاطعة خاصة، وتنجز الأعمال التي يفرضهاعاما المشرع لمصلحة السكان المحليين حتى لا يكونوا في مستوى دون الحد الأدنى الذي تفرضه الدولة وما دامت هذه وظيفة الحكومة المحلية فلا يمكن أن تكون مثالية إلا إذا كانت دمقر اطية النزعة . يضطلع بأعبائها ممثلو الشعب الحقيقيون ، يضعون السياسة المعامة والسياسة المالية، ويباشرون بأنفسهم تنفيذ قراراتهم وإدارة الشئون المحلية في منطقتهم . وإذا كان لنا أن نظفر بهذه النزعة الدمقر اطية فلا بد من أن يكون ناخبو الحكومة المحلية أكثر عددا مما هم الآن ، وأن تبسط القيود حتى لا يحرم سواد الشعب من إبداء رأيه وتنفيذ إرادته في انتخاب من يمثلونه في المجالس المحلية وأن تبسط كذلك شروط العضوية فلا تقصر على صيغة دون الآخرى ، وأن تكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجني فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجني فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجني فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجنبي فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجنبي فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجنبي فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل تمكون حكومة شعبية لا يتمتع الآجنبي فيها بعضوية المجالس، ناهيك من أن يكفل

له ذلك الحق على وجه التخصيص ، وأن تمحى السلطات المعطاة للمديرين الآن ليعينوا أعضاء في المجالس المحلية ومجالس المديريات. وليكن الأعضاء من يتحلون بصفات المشرع القادر على القيادة قدرته على استقراء الرأى العام وفهمه ، والاعراب عنه .

كثيراً ما عانت الحكومة الصعاب بسبب سوء تقسيم مناطق الحكومة المحلية، واستعصى عايها العلاج ، فهى آونة تعيد تقسيم المناطق ، وتسلخ جزءاً من هذه المنطقة لتضيفه لتلك، وتعدل الحدود. وترى تداخلا في السلطات لامندوحة عنه حين يكون المكان الواحد خاضعا لسلطة حكومة محلية فيما يختص بالتعليم ولسلطة أخرى فيها يختص بأعمال الصحة العموميـة . ويحسن ببلاد كالسودان مبتدئه في نظام الحكرمة المحلية أن تقسم مناطقها منذ البداية تقسيها صالحا تتوفر فيه وجهة النظر السياسية جنبا إلى جنب مع الاعتبارات الإدارية . وإن تقسيم السودان إلى مناطق بلديات ومدن وأرياف لتقسيم صالح مناسب لأحوال البلاد، وخاصة لأن المشرع لم يقفل الطريق أمام الأماكن التي يمكن أن ترتقي من مناطق الأرياف إلى مناطق المدن أو إلى مناطق البلديات. ولأن تكون حكومتنا المحلية مثالية علينا أن نتخذ وحدة المركز الإدارية الموجودة الآن وحـدة لنظام الحكومة المحلية ، وأن تكون المدن والبلديات داخل حـدود المركز الإدارى منفصلة فى إدارتها . وما تبقى من المركز الإدارى يديره المجلس الريني ، على أن يجمع شتات كل هذه المجالس وينسق أعمالها فى كل مديرية مجلس المديرية . والذى يحدوني إلى اتخاذ المركز الإداري الموجود الآن والمعروف في عهد الحكم البيروقراطي ، وحدة للحكومة المركزية ، اقتناعي الأكيد بأن كل مركز إداري فى السودان برهن على مِن السنين بأنه قادر على القيام بأعباء إدارته مالياً مما يجمع فيه من الضرائب المحلية والرسوم، ومن أهم وجوه الاصلاح في الحكومات المحلية جعل كل وحدة من وحداتها مكتفية عن غيرها قادرة على الاضطلاع بمصروفات الإدارة فيها والخدمات العامة .

ولابد لنا عند ما نفكر في اتساع منطقة الحكومة المحلية ونوع السلطة التي ستحكمها من أن نستنقن من :

- ا) المقدرة على إدارة شئون الحكومة المحلية لرفاهية السكان.
- ب) صلاحية الهيئة اقتصادياً وإدارياً لإنجاز الخدمات العامة المفروضة عليها صغرت تلك الخدمات أم كبرت.

ج) اختصاص الهيئة في المسائل التي تحتاج للاختصاص كالمستشفيات والتعليم.

- د) كفاية موارد المنطقة المالية من العوايد والإعانات وغيرهما من الإيرادات لسد كل مصروفاتها الضرورية المعقولة دون أن تكون عبئا ثقيلا على دافع الضرائب المحاية، لا ولا أن تكون مقصرة في استخدام الفنيين من الموظفين الذين يتطابهم مستوى العمل في الحكومة المحلة.
- ه) اجتذاب الأعضاء المنتخبين اللائقين من كل طبقات المجتمع، وأن
 يكون مركز الهيئة وسطاً لا يكلف الأعضاء مشقة في حضورهم
 جلسات المجلس واللجان.
- و) إشراف الرأى العام على عمل هيئة الحكومة المحلية بمراقبة أعمالهــــا ليتحقق بذلك مبدأ الحــكم والذاتى ، المحلى.

ومهما يكن الأمر فلا يمكن للمجاس بكامل هيئته أن يدير دفة الحكم وينجز أعمال الإدارة المحلية وخدماتها. ولهذا يتحتم قيام اللجان لدراسة المشاريع في جو من التفاهم والهدوء، ولاتخاذ القرارات ورفع التقارير للمجاس، ولا يتنافى هذا مع نزعة المجالس الدمقر اطية، لأن اللجار ينتخها المجلس ولا تعمل إلا داخل الحدود التي يرسمها لها المجلس، والاعمال التي يفوضها لتعملها أو تنظر فيها، وتعرض كل أعمالها على المجلس إما لإقرارها أو على سبيل الذكر، وفي كلتا الحالتين يراقب المجلس عمل لجانه ويشرف عليه إشرافاً تاماً. وإني أرى من الصروري لقيام حكومة بحلية مثالية تعيين اللجان في مجالس الحكومة المحلية وإعطاءها من السلطات ما يمكنها من القيام بأعمال الإدارة، على ألا تغل يدها كل الغل، لا ولا يترك لها الحبل على الغارب.

ونظراً لتكاثر أعمال الحكومة المحلية وأزدياد عدد السكان وتنوع مطالبهم

وحاجياتهم ، فإن الجالس ولجانها لا يمكنها وحدها القيام بالعمل ، وبخاصة لأن الفترات بين اجتماعات اللجان واجتماعات المجالس مهما قصرت ، يجدّ فهما من المطالب والأعمال ما محتاج إلى سرعة الإنجاز ، وهـذا ما جعل استخدام موظفين دائمين في مجالس الحكومة المحلية ضرورة لازمة ، ولكن أي صنف من الموظفين الدائمين تحتاج اليه حكومتنا المحلية المثالية؟ إنها تحتاج إلى الأكفاء من الرجال أصحاب الدرجات العلمية الممتازة ، وذوى الخبرة الخاصة بشئون الحكم المحلى، والمتحلين بصفة اليد واللسان، والمتجردين عن الأغراض الشخصية، والذين لا يعملون إلا ما يرون فيه المصلحة العامة للأهالي ، لا يتعدون في ذلك حدود القانون ولا يهملون قرارات المجالس واللجان. ولأن نضمن لأولئك الموظفين استقلالهم ونستوثق من نزاهتهم ، وجب علينا أن نحيطهم بسياج من القوانين التي لا تجعل حق فصلهم في يد المجالس بلا قيد ولا شرط، وأن نكفل لهم المرتبات الضخمة التي تتناسب مع أهمية عمامٍم وأنعابهم ، وأن نشدد العقوبة على من يفرط فى عمله أو يخون فما اؤتمن عليه ، ولكننا نخشى أن يقوى نفوذ أولئك الموظفين وأن يصبحوا ملوكا غير متوجين، وينفردون بشئون الحكم المحلى ، ولهذا نأمل أن يكون أعضاء المجالس فى حكومتنا المحلية المثالية من المتعلمين المستنيرين الذين يفقهون عملهم ويصبحون فى وقت قصير من ذوى الخبرة والدراية بشئون الحكم المحلى ومعضلاته ويقفون على خفايا القوانين واللوائح الخاصة بمجالسهم، كما يدرسون المواضيع التي تعرض عليهم من اللجان، وبهـذا لا يجد الموظفون السبيل إلى الإستبداد والإنفراد بإدارة الشئون غير عابئين بالمجالس التي تستخدمهم.

تحتاح الحكومة المحلية إلى الاستقلال بشئونها وأن تخلو من تدخل الحكومة المركزية غير الضرورى، ولا يمكن أن تكون الحكومة المحلية مثالية إلا إذا كانت مخولة سلطاتها السكاملة حسما يراه المشرع، وأن تكون مطلقة اليد فى تنفيذ تلك السلطات والقيام بالواجبات، ولا تتدخل الحكومة المركزية إلا حيث تمنح لجكومة المحلية الإعانات أو عندما تراها خالفت القوانين وحادت عن جادة السبيل. ويحسن أن يكون مجلس كل حكومة محلية مستقلا بذاته ولا يخضع لأية

رقابة غير التي تفرضها الحكومة المركزية ضمن الحدود المعقولة، ولكن هذا لا يمنع مجالس المديريات من أن تكون لها سلطة رقابة في مسائل معينة فيها يختص بمجالس الأرياف والمجالس المحلية واللجان المحلية أسوة بما لمجالس المقاطعات في انجلترا من حق الرقابة على مجالس الأبرشيات ومجالس الأرياف، وأن يكون مجلس المديرية مشرفا على تنسيق أعمال المجالس المختلفة داخل المديرية، وبهذا تصبح الحكومة المحلمة حكومة السكان المحليين تمثلهم وتعمل لمصلحتهم وتخضع لرقابة الناخبين، وهي أقوى رقابة في أى حكم دمقراطي.

تعتمد الحكومة المحلية في إيراداتها على العوايد، وإعانات الحكومة، وربح عقارات المجلس والرخص والرسوم، والغرامات، ثم على مشاريعها التجارية ولكن الموردين الرئيسيين للحكومة المحلية هما العوايد والإعانات.ونحر. في السودان نحتاج إلى قانون حديث يصلح من أمر العوايد وفرضها وجبايتها. ولا نريد أن يكون القانون مما يترك الأمركاه لمجالس الحكومة المحلية لتفرض على الناس فى كل عام العوايد التي تراها مناسبة أو ضرورية للقيام بمصروفات الحكم المحلى ، كما أننا لا نريده أن يقيدها كل التقييد . والرأى عندى أن يقدر القانون حداً أدنى وآخر أقصى للعوايد ويترك الحرية للمجالس داخل ذينك الحدين ، وبمثل هذا التقييد تنجو حكومتنا المحلية الناشئة من العيب الذي توصم به بعض الحكومات المحلية في القارة الأوربية ، حيث تتدخل الحكومة المركزية في ميزانيات الحكومة المحلية ، ولها حق المصادقة عليها ، كما لهما حق فرض ضرائب محلية لما تراه من عمل ينبغي أن تقوم به الحكومة المحلية ، كما تنجو من التفريط الذي أدى ببعض مجالس الحكومة المحليـة في انجلترا إلى الفوضي، وفي بعض الأحايين تردت بسببه في الإفلاس. أما الإعانات فأرى أن تعين الخزانة العامة الحكومة المحلية في التعليم والصحة العامة إعانات لا تقل عن ٤٠ / ولا تزيد عن ٦٠ / من تكاليف التعليم والصحة العامة في ميزانية المجالس. ولكن هـذه الإعانات لا ينبغي أن تتخذُّ تكاأة للتضييق على المجالس وفرض رقابة عليها تقضى على استقلالها كمجالس تمثيلية تحكم باسم الناخبين ولمصلحة الناخبين. وقد يسأل

سائل لماذا لم أحدد أعانة للبوليس؟ وجوابى على ذلك أننى أرى أن يكون البوليس والمحافظة على الامن العام في يد الحكومة المركزية.

وما هى سلطات الحكومة المحلية المثالية وواجبانها ؟

سلطات الحكومة المحلية المثالية وواجباتها كثيرة ومتعددة ، ولكن مكن أن نجملها فى التشريع والإدارة والتنفيذ، واتخاذ الاحتياط لتأمين حياة الجمهور، وتشييد المؤسسات لتحسين الحياة الاجتماعية ، وإنشاء وصيانة الأعمال ذات الفائدة القومية وإدارة بعض الشئون ذات الصبغة الوطنية ثم القضاء والمالية، وينحصر التشريع فى وضع اللوائح المحلية التى تفصل مبادىءالقانون، أو القوانين الخاصة بأعمال الحكومة المحلية لتطبيقها محلياً. أما الإدارة فتختص غالباً بصيانة الأعمال الموجهة لراحة ورفاهية الجمهوركالطرق والكباري وإنارةالطرق وتنظيفها وإدارة المستشفيات ودوررعاية الأطفال ومنازل العمال والفقراء. وتوجه الحكومة المحلية عنايتها كهيئة تنفيذية لتنفيذ قراراتها وأوامرها عن طريق موظفيها الدائمين الذين ، وإن لم تكن لهم الخبرة المطلقة في تصريف الأمور ، يقومون بتنفيذ تلك الأوامر والقرارات، والعناية بطبقات خاصة من المجموعة داخل سلطة الحكومة المحلية بما في ذلك الفقراء والمصانون بالأمراض العقلية والمسلولون والعميان والرازحون تحت عب الأمراض التناسلية المعدية . وتحافظ الحكومة المحلية على الأمن العام بواسطة رجال البوليس والمحاكم المحلية الخاصـة بالشئون المدنية والجنائية، وتعد العدة لمنع الحرائق وإخمادها، وتنظم حركة المرور ومراقبة الصناعات المؤذية وتفتيش الموازين والمكاييل، وفي بعض الدول الحديثة في أوقات الحروب، تضطلع الحكومة المحلية بالمحــافظة على أرواح الناس باتخــاذ الاحتياطات ضد الغارات الجوية. ولا يكني أن تحافظ الحكومة المحلية على أرواح الأشخاض وتقيهم من الامراض فحسب، بل عليها أن تؤسس المنشئات الخاصة للتسامى بأخلاق الناس وتثقيف عقولهم وتهـذيب أذواقهم فتعنى بتنظيم التعليم ودور الحكتب والحدائق والمتنزهات العامة والمتاحف ومعارض الفنوت والحمامات والمغاسل العامة والرياضيات، فتهيء بذلك جيلا سليم البنية والعقــل والذوق. ومن هنا كان من واجب الحكومة المحليـة أن تعنى بتخطيط القرى والمدن ، وأن تنطاب مستوى خاصاً مر. المبانى فى مختلف الأحيا. تتوفر فيه صفات الجمال والراحة والاقتصاد ، وبهذا تنشأ المدن والقرى الجميلة التى تحبب للناس الحياة ، وتجعلها عزيزة عليهم يعملون جادين للمحافظة عليها والتمتع بها .

إننا نعلم جيداً أن الحكومة المحلية تضطلع ببعض الأعمال التجارية أو ذات الربح المادى كا دارة الأسواق وأعمال المياة والغاز وسبل المواصلات كالتراموايات والقوة الكهربائية والمعادى، ولأن تكون الحكومة المحلية مثالية في عماما في هذه الناحية ، ينبغى ألا يكون قصدها الربح بل إسعاد الأهالي وتقديم مطالب حياتهم اليومية لهم بأرخص مما يستطيعون به الحصول عليها فى الأسواق العادية ، وتكون الحكومة المحلية بهذا أشبه بشركة تعاونية أصحاب رأس المال فيها هم المواطنون المستهلكون ، على أننى أرى أن تبتعد مجالس الأرياف والوحدات الصغيرة التابعة لها عن هذه المغامرات التجارية إلا ما كان خاصاً فيها بتوفير الماء للسكان لحاجة الأهالي الشديدة له ، ولأهميته في المحافظة على النظافة والصحة العامة .

متعت الإدارة المحلية في السودان، والتي كانت معروفة باسم الإدارة الأهلية، وسلطات قضائية واسعة وبخاصة في الجنايات، ولكن مجالس المدن والبلديات لم تمنح أية سلطة قضائية حتى الآن وكلا الوضعين شاذ. وإن كان لابد لحكومتنا المحلية من أن تكون لها سلطاتها القضائية فلا مندوحة من أن نتبع في ذلك النظام السائد في انجلترا فيكون لمجلس كل مدينة أوبلدية محكمة مؤلفة بمن يسمون وقضاة الأمن، ليقضوا في الشئون المدنية البسيطة الزهيدة القيمة، ولينظروا في الجرائم غير الخطيرة. وتتبع كل مجلس مديرية محكمة ذات اختصاص أوسع أشبه بالمحاكم الدورية في انجلترا المنظر في القضايا المماثلة في أنحاء المديرية المختلفة. أما مجالس الأرياف فيجب ألا تكون لها سلطات قضائية أو محاكم تابعة لها، من البديهي أن الحكومة المحلية ذات السلطات الواسعة والجبروت المخوف. من البديهي أن الحكومة المحلية لا يمكنها أن تقوم بكل هذه الواجبات من البديهي أن الحكومة المحلية لا يمكنها أن تقوم بكل هذه الواجبات ولهذا تعطى الحكومة المحلية المثالية سلطة لتقدر العوايد المحلية والرسوم وتجمعها ولهذا تعطى الحكومة المحلية المثالية سلطة لتقدر العوايد المحلية والرسوم وتجمعها من المنطقة و تتولى صرفها تبعا للقاعدة الذهبية التي تقول و لا ضرائب

بغير تمثيل، وإن من يحمع المال يجب أن يتولى صرفه ، كما يحق لها داخل نطاق معلوم ، مع كثير من القيود أن تستدين لإيجاد المال اللازم ، خاصة لأعمال الصحة العمومية ذات الصبغة الدائمة ، ولبناء مساكن العمال والفقراء .

والاكه ما هي الحكومة المحلية المثالية الى نربرها للسوداله ؟

ليس نظام الحكم وحده هو الذي يحقق كل شيء إنما العبرة بالتنفيذ ونتائج العمل ، وإذا نحن اقترحنا أحسن النظم الاجتماعية والسياسية لحكومتنا المحلية . ومنحنا المشرع كل ما نصبو له من نظام مثالى ، فذلك لايدنينا خطوة من هدفناً إلا إذا ضمنا التنفيذ وأحكمنا العمل ، واستوثقنا من النتائج. ولهذا فالحكومة المحلية المثالية التي نريدها للسودان يجب أن تقوم على أكتاف المخاصين من المواطنين المضحين بزمنهم وراحتهم ، والشاعرين بواجبهم القرمى ، والباذلين كل جهد لينتصروا في حربهم ضد الفقر والمرض والجهل ، والذين يتمتعون بنعمة المعرفة ولهم من الدراية بالشئون العامة وإدارة دفة الحكم ما يجعلهم قادرين على القيام بواجبهم المقدس. يشد عضدهم نفر من الموظفين الدائمين أصحاب الدرجات العلمية ، وذوى الخبرة بأعمال الحكومة المحلية من إدارة ومال وصحة وهندسة وقانون وغيرها من العلوم التي تحتاجها أعمال الحكومة المحلية ، وأن يكون. أولئك الموظفون من أبناء البلاد الذين يتمتعون بعفة اليد واللسان ، والذين يضعون مصاحة بلادهم الخالدة فوق مصاحتهم ومصالح ذويهم ومحاسيهم . ولا تتم لهذه الحكومة المحلية مثاليتها إلا إذا طابق، هذا الفيض من التضحيات والخبرة والمعرفة ، فيض من كرم السكان وتقديرهم لمصاحتهم العامة ، وأبدوا استعدادهم للدفع كلما طالبتهم حكومتهم المحلية بضريبة جديدة لعمل نافع جديد ، فالحكومة المحلية المثالية مستولية الجميع ، يشعر الناس فيها بأنهم أفراد هيئة واحدة ، إنها هيئة يدفع كل فرد من أفرادها على قدر طاقته ، ويعطى كل فرد من أفرادها على قدر حاجته ، وبهذا تـكون حكومة الشعب للشعب ، يقوم بنفقاتها كل الشعب ، ويتمتع بخيراتها كل أفراد الشعب . تنشئ قرى جميلة تتمتع بالهواء النقى والضوء والحرارة والماء النقى العذب ، ومدنا عامرة آهلة بالسكان الأصحاء ،

وطرقا معبدة ، ومستشفيات يجد الفقير فيها حظه من العناية والعلاج مثل ما يجد الغنى حظه ، ومصحات للمصابين بالأمراض المعدية ، وأما كن لحفظ المعتوهين والمصابين بالأمراض العقلية وعلاجهم . وتقيم المدارس وتنفذ مشروعات التعليم الإلزامى ، وتقدم الوجبات للطلاب وخاصة للفقراء منهم ، لتنشى جيلا من الأصحاء ، وتقيم دور الكتب العامة ، وترتب المتاحف التاريخية ، وتنسق معارض الفن ، وتطرز كل مدينة وقرية بالمبادى العامة والحدائق الغناء ، ليسعد الشعب بالرفاهية المنشودة التي لا يبلغ شعب بغيرها المستوى الذي يجعله أهلا للحكم ، الذاتى ، المحلى ويؤهله ليحكم نفسه بنفسه .

هذه هى الحكومة المحلية المثالية التى ننشدها و نعمل لها ، و نناشدكل مخلص لقضية بلاده أن يعمل على تحقيقها ، فهى الطريق الوحيدة لإسعاد هـذه البلاد وترقية سكانها وتحقيق أمانيها فى الاجتماع والسياسة والاقتصاد .

مراجع الكيّاب

نعوم شقیر بك الأستاذ عبد الله حسین الأستاذ عبد الرحمن الرافه می بك الله كتور حافظ عفینی باشا علی ماهر باشا دلیلی بیر نز ترجمة الأستاذ عبد بدران طبعة مندیل (الخرطوم) عرب والسودان (بن سلیمان (مخطوط)	 الريخ السودان الريخ السودان الريخ الحركة القومية في مصر على هامش السياسة القانون الدولي العام الدمقراطية طبقات ود ضيف الله كتاب تشحيذ الأذهان بسيرة اله
 Tooth of fire The Anglo-Egyptian Sudan Fire and Sword in the Sudan Ten Years of Captivity A History of Kassala & Taka Province An African Survey The Dual Mandate Native Races and their Rulers Native Administration in Nigeria Africa View The Local Government of the United Kingdom The Government in Modern England Local Government English Local Government English Local Government Local Government for Beginners The Councillor Local Government in Many Lands South Riding The Stars Look Down Encyclopaedia Britannica (Chapters on England, France, Cand the United States of Americ Laws of the Sudan Sudan Government Annual Repor Pamphlets on local Government and Native Administration issued by Sudan Government. 	— John J. Clarke — A. Laurence Lowel' d— J. P. R. Maud — H. Lloyed Parry — E. Jenks — Margaret I. Cole — A. N. C. Shelley — G. M. Harris — Winifred Holtby — A. J. Cronin Dermany (a)

فهرست

ص	
٤	الإهداء
٥	مقدمة
١.	نظرة عامة للبلاد وأهلها
19	تاريخ البلاد
**	(١) تطور نظام الحكم
24	(۲) تطور نظام الحكم -
٥١	تاريخ الإدارة آلأهلية وتطورها
70	الحكم غير المباشر
٧٨	قوانين ولوائح الحكومة المحلية
٨٧	الحكومة المحلية في طور التنفيذ
1	سياسة الانتقال المالى لحجالس المدن
1.4	اللجان
119	الموظفون
177	المالية
145	مجالس الأرياف
188	واجبات الحكومة المحلية
100	أعضاء المجالس : واجباتهم وحقوقهم
171	علاقة الحكومة المركزية بالحكومة المحلية
171	مجالس المديريات
174	عيوب الحكومة المحلية
19.	الحكومة المحلية في انجلترا
4-5	مقارنات
714	الحكومة المحلية المثالية
777	مراجع الكتاب



الخطأ والصواب

					3. A. 32 S.		
صواب	خطأ	س	ص	صواب ا	خطأ	س_	ص
تفحص	 نخص	74	117	أو وشيجة	أو شيجة	14	١٤
18	5	17	117	التعليم	التعميم	14	10
وما	رعا	٨	114	ندهب	تذهب	71	17
يقيلهم	يقبلهم	V	17.	فازوغلى	فازوعلی	۲.	71
تقيل	تقبل	11	14.	الفور	الغور	70	71
الرئيسيين	الرئيسين	70	14.		ومواضعأخرى		
الوجبات	الواجبات	74	178	المصالح	لمصالح	١٤	۳.
الهينة	الهيئة	14	170	يدمغوا	يدفعوا	١.	41
من	في	٥	147	الباحث	الباعث	17	41
من	في	17	177	اعتصاب	اغتصاب	71	44
الغرض	الفرض	٤	141	المديرين	المديريين	14	44
المشروع	المشرع	٨	141	»))	٥	45
خارجا	خارج	71	144	الأهلين	الأهليين	۱۸	40
تعبيد	تقييد	11	144	لاوهر ولدر	لاوه ولدر	17	٤٢
الاعتبارات	الاعتبارت	77	145	سكرتيرين	سكر تيريين	71	٤٥
بحو	بجذ	١	147	السياسة	السياسية	10	٤٧
الدعوة	الدءوى	Y	127	درجتين	درجتيه	19	٥٩
بغرض	بفرض	۱۷	107	العادة	السعادة	7 &	٦٣
قويماً	قديما	١٥	17.	في	ما	١٩	77
قانون	قانونا	٧	177	النمو	النحو	٦	79
. أمر	أمرا	٩	177	في	من	١٤	٧٠
عدد	عددا	11	171	على	عل	74	٧٠
الشخص	الشخصي	١.	174	فليست	فليسب	0	٧٣
فالأوامر	فلأوامر	44	174	هنا	هذه	١	97
لهم	لما	١٦	۱۷٤	للمجالس	للمجلس	۱۸	١٠٤